صَفْقَةُ أَعْزاز.. من أَلِفِها إلى يائِها

العدد الحادي والعشرون بعد المئة

كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣


المحتويات



تقديم

قائم مقام الدولة! (*)

تمّ تفريغ لبنان من «السياسة». صارت حياته السياسية قنابل من الأحقاد المتفجرة بالفتنة تتوسل أجهزة الإعلام، مرئية بالدرجة الأولى، ثم مكتوبة ومعزّزة بالمواقع الإلكترونية وسائر وسائل التواصل الحديثة، فضلاً عن مؤتمرات صحافية بلا مناسبة ولا موضوع إلا التحديات والعنتريات على طريقة «قوالي الزجل» من دون إبداعهم الشعري وطرافتهم.

صار لبنان «مسألة أمنية».

توارى أهل الحكم المعطلة أدوارهم بالعجز خلف التصريحات الأشبه بالمواعظ والنصائح الأبوية، والتي تنضح بلهجة اعتذار تهدّد الدولة في وجودها، لغياب من يؤكد حضورها.

تراجع أهل المال والاقتصاد عن طلب السلطة، لأنهم وجدوا أن حملها أثقل من قدرتهم على مواجهة مطالب الناس، وما أكثرها.. مطمئنين إلى أن أموالهم محميّة بأفضال «مصرف لبنان» وحاكمه المثقل بأعبائه التي تبرّع بحملها حتى لا تنهار العملة ومعها الحكم ووحدة الشعب وهيكل الدولة!

وبرغم أن محترفي السياسة بالتصريحات المسمومة والحملات المحمومة ذات النبرة الطائفية والمذهبية على «خصومهم» الذين يكادون يكونون «حلفاءهم» موضوعياً، إذ إن كل فريق يعيش ما عاش الفريق الآخر، فمتى توارى «الخصم» أو ضعف انتفت الحاجة إلى «غريمه ـ حليفه».

صار الجيش هو «المرجعية الأولى» في البلاد، ليس بدوره الأمني على مستوى الوطن كله فحسب، بل بدوره «السياسي» بوصفه المؤسسة الوطنية الكلية، بحكم مسؤولياته العسكرية والأمنية؛ ونتيجة لتسليم «الإخوة ـ الأعداء» جميعاً بحيدة قيادته ونزاهتها ممثلة بالعماد جان قهوجي، فضلاً عن فعاليته كقوة ضاربة

(*) افتتاحية «السفير»، «على الطريق»، في ٢١/١٠/٢٠١٣

وخطوطه المفتوحة مع جميعهم، خصوصا انهم يحتاجون إلى حمايته الدائمة... وإن كان هذا كله لا يمنعهم من الهجوم عليه، بقيادته وأجهزته، بين الحين والآخر، ليظهروا وكأنهم أصحاب الأمر. صار الجيش مطالباً بالطاردات والمصالحات، بالحمايات والإغاثة أحياناً، وحفظ العلاقات مع «الدول» باعتباره المرجعية الشرعية الاساسية في غياب الرموز الرسميين للدولة.

وصارت المديرية العامة للأمن العام بقيادتها ذات الحضور والمبادرات التي تتجاوز حدود الوطن الصغير حاصل جمع بعض مهام وزارة الداخلية وبعض مهام وزارة الخارجية، وكذلك الأمر مع وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية، بل وبعض اختصاصات الرئاسات في ما يتصل بالعلاقات بين الدول، قريبها والبعيد، بالاضطرار وليس بالرغبة، ولأسباب وطنية وليس بدافع البروز أو «الاستيلاء» على أدوار الغير، مؤسسات رسمية أو مواقع مسؤولة (نظرياً).

بل إن المديرية العامة للأمن العام في عهدها الجديد برئاسة اللواء عباس ابراهيم قد ملأت فراغاً خطيراً، في ظل شلل مؤسسات الحكم، فصارت جسر التواصل بين «الداخل» و«الداخل» نتيجة «القطيعة» بين «الداخلَيْن» أو «الدواخل»، والتي تعطل المجلس النيابي، وتعلق الوضع الحكومي بين حكومة مستقيلة لا تستقيل بذريعة أنها «مسؤولة» ولا يمكنها أن ترمي لبنان في الفراغ، وبين مشروع حكومة تمّ تكليف المرشح لرئاستها، ثم دُفع به إلى حقل من الالغام لا يمكن تفكيكه إلا بتدخّل عربي ـ دولي مؤثر، ليس في الجو ما يوحي بإنجازه في القريب العاجل.

ولقد أمكن بفضل دور هاتين المؤسستين حماية أسس العلاقة مع سوريا، كدولة شقيقة بشعبها الذي يعيش محنة مدمرة، وكذلك تأمين لبنان في وجه المخاطر التي كان لا بد أن يتعرّض لها، وهو قد دفع بالفعل ثمناً غالياً من دماء أبنائه ومن شروط استقراره، وذلك عبر العمليات الإرهابية التي استهدفت مواطنيه، بالرجال والنساء والأطفال، بالمساجد والمدارس والمؤسسات العامة والخاصة...

وإذا كان إطلاق سراح «الحجّاج» الذين كانت العصابات المسلحة التي استولدها مشروع الحرب الأهلية في سوريا، والتي انخرطت فيها دول كثيرة طليعتها عربية، وكذلك صناديق تمويلها بالمال دائماً وبالرجال غالباً، قد شكل إنجازاً ممتازاً لوزير الداخلية، بشخصه، وللمدير العام للأمن العام بدأبه على المتابعة وعلى صياغة الاقتراحات والإفادة من التناقضات أو التقاطعات في المصالح بين بعض الدول العربية وتركيا، فإن هذا الإنجاز «الخارجي» قد حمى الداخل، سياسياً بالدرجة الأولى، إذ جنبه فتنة مدبّرة لا يتعب معدّوها والمستفيدون منها من النفخ في نارها.

ولقد منح هذا الإنجاز الامني، بأبعاده السياسية ودلالاته الوطنية الجامعة والتي استحضرت الدولة من غيبوبتها، اللبنانيين ساعة فرح نادرة في هذا الزمن الاغبر..

لكن الأمن وحده لا يحمي الوطن، ولا يصنع دولة في ظل الخلافات التي تستثمر الطائفية في السياسة، وتستعين بالخارج على الداخل، تحت ظلال رايات السيادة والاستقلال، وتعطل الحكم بالحكومة والمجلس النيابي والإدارة تحت ادّعاءات الديمقراطية والقرار الحر..

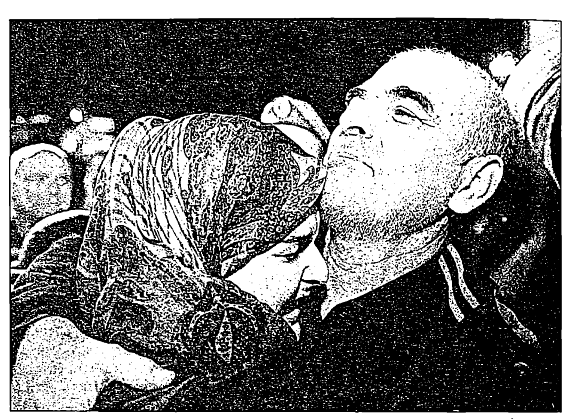
إن الطبقة السياسية تتحمل مسؤولية خطر مصيري داهم يهدد لبنان في دولته، ويهدد شعبه في وحدته.

ولا يمكن للجيش والامن العام أن يقوما مقام الدولة.

وعسى أن ينفع الجيش والأمن العام في حماية الوطن والدولة من «أهلها»، أما سائر «الأعداء» فإن وعي اللبنانيين الذين طالما اكتووا بنار الفتنة كفيل بكشفهم، وإن عجز عن محاسبتهم، اقله في المدى المنظور.. وما أطول هذا المدى!

طلال سلمان

صفقة أعزاز:
أدوار .. و«كبار».. ومقايضات



العودة التي درأت الفتنة

انتهت «صفقة أعزاز» بتحرّر كلّ من ارتبطوا بخيوطها المعلنة. لكن في عالم الامن والاستخبارات تنتهي صفقة.. لتبدأ صفقة، وربما صفقات من نوع آخر.

في قضية أعزاز، تداخلت مصالح دول ومجموعات، فلم تنجح الاعتصامات والضغوط والاتصالات وحدها، برغم فعاليتها، في فتح زنازين تبين أن نسخ مفاتيح أقفالها موجودة في أكثر من بلد.

استعاد رهائن لبنانيون وأتراك وموقوفون سوريون حياتهم اليومية، وهم يروون لذويهم وأصدقائهم يوميات أسر حريتهم، بحلوها ومرّها، غير أن أموراً كثيرة ستبقى غامضة عند هؤلاء، وكثيرين ممن تابعوا هذه القضية من ألفها الى يائها.

تنشر «السفير» وقائع كثيرة متصلة بصفقة أعزاز، بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن. وعلى الأرجح، فإن أموراً أخرى ستبقى طيّ الكتمان، تتعلق بأدوار دول وأفراد وبعض الجهات اللبنانية، إلى أن يحين أوان فتح كل أرشيف وأوراق هذه القضية السياسية ـ الامنية التي بقيت مفتوحة طيلة سنة وخمسة أشهر.

اليوم، يمكن الاستنتاج أن فعل الخطف لم يكن بريئاً، بل كان مخططاً له. أما الهدف، فلا يمكن الجزم إن كان يقتصر على المال أو السياسة أو الأمن.. أو الثلاثة معاً.

ثمة جهات معنية بفعل الخطف وأخرى دخلت على الملف

في مراحله اللاحقة أو خواتيمه. هوّياتها كثيرة. سورية، لبنانية، قطرية، تركية، أميركية، وغيرها..

حتى أن أدوار بعض الجهات لم تكن ثابتة، بل متحرّكة ومتحوّلة، لعل أبرزها قطر التي كان لها دور في البداية، جاء *متناقضاً كلياً مع نهاية قرّرت، هي، حروفها الأخيرة،* لأسباب سياسية.

كما أن جهات لبنانية عدّة دخلت على الملف من خارج السياق المعلن. بعضها حاول الاستفادة من «الخيط السلفي» لمد خيوط مع الخاطفين و«أوليائهم» الإقليميين، فكان استثمار معيّن، صبّ بعضه في مصلحة المخطوفين، وأحياناً الخاطفين. وكاد في بعض الأحيان يعقد القضية، ويعطل *الصفقة*، خاصة عندما *أرسلت جهة سلفية لبنانية* إلى الخاطفين عبر الأتراك لائحة بموقوفين في روميه لضمّهم إلى الصفقة، وفي مقدّمهم الموقوف الأردني «عمر القطري».

و«يسجّل» لجهة لبنانية وازنة أنها دفعت أموالاً طائلة جداً لأجل احتفاظ الخاطفين بالمخطوفين أطول فترة ممكنة، بخلاف أدوار إيجابية في الأيام الأولى لتوقيف الزوار قامت بها *شخصيات لبنانية أبرزها سعد الحريري الذي* حاول استثمار هذه القضية الإنسانية لفتح بعض الأبواب السياسية المقفلة داخلياً، حتى أن بعض المحاضر تشي بأن جهات استخبارية إقليمية تعهّدت «بكف يد فلان.. وفلان» (اللبناني طبعاً).

في كل الأحوال، يمكن القول إن عناصر عدّة ساهمت في طي هذا الملف، لعل أبرزها خطف الطيارين التركيين على *مسافة أشهر قليلة من الانتخابات التركية*، وهو الأمر الذي جعل السلطات التركية تجزم بأن من خطط للخطف «ليس بريئاً، بل عقله سياسي وشيطاني بامتياز، ويدرك تداعيات القضية على مستقبل رجب طيب أردوغان (رئيس الوزراء التركي) السياسي».

كما أن قرار قطر بالاستدارة سياسياً على إيقاع الانفتاح الأميركي والغربي على طهران حتّم عليها أن تقدم أوراق *اعتمادها للإيرانيين وحلفائهم في لبنان* من خلال «فرصة أعزاز».

أما العنصر الثالث، فهو المجريات الميدانية المتسارعة على أرض الشمال السوري، وخاصة في أعزاز. وهنا يسجّل للقطريين والأتراك أنهم كانوا أكثر «رشاقة» من بندر بن سلطان، بنجاحهم في تهريب اللبنانيين التسعة إلى معبر «باب السلامة» قبل وصول «داعش» إليهم بتعليمات سعودية.

لكن ماذا عن النتائج؟

يمكن القول إن كل من نجح في *«صفقة أعزاز»* له حصته في نزع فتيل توتّر سنّي ـ شيعي كبير، مثلما ساهم في تجنيب *لبنان «انفجاراً عنصرياً»* كان سيصيب اللاجئين السوريين، ولا يوفر بيئة المقاومة من نتائجه السلبية.

يقود ذلك للاستنتاج أن هذا الإنجاز حمى المقاومة والأمن الوطني اللبناني، وفتح الأبواب أمام من يريد الاستثمار لاحقاً في مجال رأب الصدع السنّي ـ الشيعي، والتصدي لكل *خطاب عنصري يصيب الأخوة السوريين* في لبنان.

ولعل هذا الملف خير *«دليل حيّ»* على فرصة كبيرة فوّتها لبنان على نفسه، منذ اندلاع الأزمة السورية، فهل كان لزاماً عليه أن «ينأى بنفسه» إلى حد انخراط أبرز مكوّناته في المعركة الجارية على سوريا.. وعلى أرضها، أم أنه كان بمقدوره أن يلعب دوراً مختلفاً لمصلحة كل مكوّنات الشعب *السوري؛ وبالتالي استقرار سوريا ومعه استقرار لبنان* والإقليم؟ وألا تدل حاجة النظام والمعارضة في محطات عدّة *إلى «وسيط»* في قضايا عدّة، مثل الأسرى لدى الجانبين، إلى أن لبنان كان صاحب فرصة لم تتوفر عند آخرين من أهل الجوار السوري؟

هذه الأسئلة أكثر من ملحّة على عتبة مشاركة لبنان في «جنيف ـ ٢»، لا بل شراكة لبنان في إعادة صناعة السلم الأهلي السوري.

في المقابل، يصح القول إن سوريا أثبتت، ومن خلال تسهيلات معينة كان يمكن أن ترفضها أو تتخذ موقفاً سلبياً منها، أنها وبرغم أزمتها الوطنية وجراحها الكثيرة، ما زالت لاعباً أساسياً في الملفات اللبنانية، بدليل شراكتها غير المباشرة مع قطر وتركيا، وشراكتها المباشرة مع الرئاسة اللبنانية ممثلة بمدير عام الأمن العام في إنجاز هذا الملف برغم التناقضات الكثيرة القائمة بين كل هؤلاء *«الشركاء»* وغيرهم!

وفي الوقت نفسه، كان لافتاً للانتباه أن النظام السوري وضع خطوطاً حمراء لم يتمكن أحد من تجاوزها، وخاصة الجانب الأميركي الذي اشترط أن تكون المعتقلة السورية طل الملوحي، في صلب أي صفقة تبادل، لكن الرئيس بشار الأسد رفض تقديم أي تنازل على قاعدة أن الملوحي موقوفة بجرم التجسّس لصلحة جهاز «السي. آي. أيه» منذ العام ٢٠٠٩.

وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن القول إن هذه الصفقة



من الاحتفالات في الضاحية الجنوبية لبيروت بتحرير مخطوفي أعزاز (٢٠/١٠/٢٠١٢)

ساهمت في فتح بعض الأبواب الإقليمية، وأعادت بعض الحرارة إلى العلاقة بين قطر ومكوّنات لبنانية، كما أسّست لرأب صدوع أصابت العلاقات التركية - اللبنانية عموماً، وعلاقات أنقرة بأطراف لبنانية محدّدة. أبعد من ذلك، يمكن القول إن هذا الملف يضع أساساً أولياً لإعادة صياغة محتملة للعلاقات بين سوريا وقطر وتركيا..

ويسجل لفلسطين أن اسمها كان صلة وصل. ولعب أشخاص في «سلطتها» دوراً إيجابياً يشكل دليلاً إضافياً على استمرار حضور البعد القومي والوجداني الجامع للقضية الفلسطينية، في مطارح كثيرة، ومنها لبنان، بمعزل عن الاعتبارات المذهبية والفئوية الضيقة، بعكس محاولات البعض دمغ فلسطين وجمهورها في مخيمات لبنان بتهم كثيرة.

ولعل هذه التقاطعات والأبعاد والنتائج والاستنتاجات كلها تشكل أرضية صالحة لإنجاز ثانٍ في ملف المطرانين المخطوفين يوحنا ابراهيم وبولس اليازجي، برغم المعطيات المتناقضة والمصير المجهول لأحدهما والمعروف لثانيهما. وإذا كانت «الصفقة» قد فتحت «شهية» أطراف الأزمة السورية على مقايضات إنسانية جديدة بدور لبناني وازن فيها، فإن «نقطة التقاطع» التي صنعت إنجاز أعزاز ستثير «شهية» آخرين من أصحاب المصالح، خاصة الدول التي تبحث عن مخطوفين، وتدقق في لوائح «جهاديين» صدّرتهم إلى سوريا، وتخشى عودتهم إليها.. وهو ملف قرّرت القيادة السورية أن تقاربه بطريقة مغايرة للمألوف حتى الآن، بمعنى أنه صار له «كلمة سر» جملتها الأولى «إعادة فتح أبواب سفارات غربية في العاصمة السورية».

(حسين أيوب، «السفير»، ١١/١١/٢٠١٣)

الحريري «يتبرّع» لبرّي ونصر الله .. وقطر تردّ: «الامر لي!»

تعبر الحافلة اللبنانية الآتية من العتبات المقدسة في إيران الحدود التركية في اتجاه سوريا. عشرات الرجال والنساء حجزوا أماكن لهم في «حملة الإمام الصدر» برغم التحذير الذي وجهه المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في مطلع نيسان ٢٠١٢ وينصح فيه بتفادي الزيارات الدينية، عن طريق البر، نظراً إلى الظروف الأمنية الاستثنائية على الأراضي السورية.

جاء التحذير بعد أيام قليلة من انفجار عبوة بحافلة زوار لبنانيين عند حدود القاع ـ الجوسية، ما أدى إلى مقتل أحد الزوار، وجرح خمسة آخرين.

هذه الحملة كانت واحدة من أصل اثنتي عشرة حملة لبنانية كانت تقوم بزيارة مقامات دينية؛ أبرزها مقاما الإمام الرضا وفاطمة المعصومة في إيران.

وصل المشاركون في «حملة الصدر» إلى منطقة أورفا التركية، فزاروا مقام النبي إبراهيم وقصر النمرود، ثم انتقلوا إلى ولاية بيتلس حيث مقام أُويس القرني (أحد صحابة الرسول).

تتهادى الحافلة وهي في طريقها نحو معبر باب السلامة على الحدود السورية ـ التركية. يترجل حسن أرزوني من الحافلة لختم جوازات السفر، وتزويد الأمن العام السوري بلائحة الزوار. سأله أحد عناصر النقطة السورية عن اللبناني عباس شعيب، غير أن الأخير لم يكن في عداد «حملة الصدر».

طال غياب أرزوني، فلحق به عوض إبراهيم، فبادره أحد ضباط الأمن العام السوري بسؤاله هو أيضاً عن عباس شعيب، وكان جوابه أنه في حافلة «حملة بدر الكبرى».

ختم ركاب «حملة الصدر» جوازات السفر، وسارت حافلتهم باتجاه حلب على الطريق الدولية بسرعة لم تتجاوز الثمانين كيلومتراً في الساعة.

كانت الساعة قد تجاوزت التاسعة صباحاً. الطقس الربيعي لم يغر معظم المسافرين. أقفلوا نوافذهم، وغرقوا في مقاعدهم يستمعون إلى أدعية دينية وأناشيد حسينية.



عمّار الداديخي، «أبو إبراهيم»، قتل في ٢٠١٣/٢/٢٥

كانت عيونهم مشدودة إلى البساتين الممتدة من حولهم، وكلها تشي بالمجهول الذي صار سمة الأزمة السورية.

بعد أقل من خمسمئة متر، تعترض طريقهم أربع سيارات تعج بالمسلحين المدججين بأسلحتهم. يصعد مسلحان إلى الحافلة، ويسأل أحدهم سائقها: «قيل لنا إنكم إيرانيون».. فيجيبه عوض إبراهيم (مسؤول الحملة) «نحن من لبنان».. يطلب المسلحان من ركاب الحافلة الهدوء وعدم التحرّك من أماكنهم، ويطلبان من السائق أن يتحرك وراء السيارتين اللتين سارتا أمام «الموكب»، بينما كانت سيارتان تلحقان به من الخلف.

قاد الخاطفون هؤلاء الزوار، عبر طريق زراعية، إلى بساتين الزيتون القريبة من مكان الاختطاف. توقفت الحافلة أمام بيت حجري قديم، ولم يخل أمر الاستقبال

من ترحيب، وبعض شتائم طالت شخصيات وجهات سياسية لبنانية.

مكث المخطوفون نحو ساعتين ونصف الساعة قبل أن يصل عمار الداديخي، الملقب بـ«أبي إبراهيم»، قائد «لواء عاصفة الشمال»، كما عرف عنه المسلحون الذين رافقوا الحافلة.

حمل «أبو إبراهيم» لائحة الأسماء نفسها التي سلمها الزوّار للأمن العام السوري على معبر باب السلامة الحدودي، وبينما كان يدقق فيها ويطرح أسئلة على المسلحين، بلغه اتصال يعلمه باعتراض حافلة ثانية لزوار لبنانيين هي «حملة بدر الكبرى».

لم يمض وقت طويل حتى وصلت الحافلة الثانية المخطوفة، وعلى متنها ٣٧ زائراً. هذه المرة أنزل الخاطفون الرجال فقط، وطلبوا من نساء «حملة الصدر» الصعود إلى الحافلة استعداداً للرحيل من دون الرجال في الحملتين، **فصاروا ١١ رجلاً: عوض ابراهيم، وحسن أرزوني، وعلي ترمس، وحسين علي عمر، وعلي حسن زغيب، ومحمد منذر من «حملة الصدر»، وعباس شعيب، وعباس حمود، وجميل صالح، وعلي حسن عباس، وحسن حمود من «حملة بدر الكبرى».**

غابت ثلاث نساء عن الوعي، بينما توسلت أخريات «أبا ابراهيم» للإفراج عن الرجال. كان بعض المخطوفين برفقة إما زوجاتهم أو بناتهم أو شقيقاتهم. قال لهم «أبو ابراهيم»، كما يروي مختار بلدة يونين علي زغيب، ومنظم «حملة الصدر» عوض ابراهيم، إن النساء «سيعدن عبر مطار حلب إلى لبنان»، وسمح للرجال المرضى بأخذ أدويتهم، فقط لا غير، من الحافلتين.

إعلان الاستنفار في بيروت

في بيروت، تبلّغ كلّ من الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر الله نبأ الاختطاف، ليتبيّن أن الأشخاص الأحد عشر يتوزعون مناصفة بين الحساسيّتين الشيعيّتين: «حزب الله» و«حركة أمل».

في الاجتماع الذي عقده المكتب السياسي لـ«أمل»، مساء الثالث والعشرين من أيار، قال الرئيس بري: «لو استشهد هؤلاء الزوّار لقلنا إنهم شهداء، وأقمنا لهم مراسم تكريمية من السابع إلى الأربعين، لكن القصة اليوم أصعب. هؤلاء قد يشكلون فتيل فتنة سنّية ـ شيعية، وفتنة بين الشيعة والأخوة السوريين النازحين إلى لبنان. علينا أن نتحرك سريعاً لتحريرهم قبل أن يتعرضوا لأي أذى».

أبلغ برّي الحاضرين أنه اتصل برئيسي الجمهورية ميشال سليمان والحكومة نجيب ميقاتي، ووزير الخارجية عدنان منصور، وطلب منهم التحرك سريعاً لإطلاق سراح اللبنانيين بعدما تمّ تحديد الجهة الخاطفة؛ أي المعارضة السورية.

وفي الوقت نفسه، طلب السيد نصر الله من مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في «حزب الله» الحاج وفيق صفا، و«كتلة الوفاء للمقاومة»، ووزراء الحزب متابعة الملف، مع كل من يعنيهم الأمر سياسياً وأمنياً.

الوعد الحريري.. الناقص

وفي خضمّ الاتصالات التي كان يجريها كلّ من سليمان وبري وميقاتي ومنصور ووزير الداخلية مروان شربل مع جهات إقليمية أبرزها تركيا وقطر، طيلة يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين، **تلقى رئيس المجلس النيابي اتصالاً مفاجئاً من الرئيس سعد الحريري صبيحة الخامس والعشرين من أيار (عيد التحرير الثاني عشر)، تبلغ فيه أن الزوّار اللبنانيين بصحة جيدة، وسيصلون بعد قليل إلى الأراضي التركية.**

لم يصدّق برّي ما سمعت أذناه، وأعاد الاتصال أكثر من مرة بالحريري مدققاً قبل أن يزف الخبر إلى «حزب الله» وعدد من معاونيه. كرّت سبحة الاتصالات بين برّي والحريري، قبل أن يستأذن رئيس «تيار المستقبل» رئيس حركة «أمل» بأن يتولى نقل المفرج عنهم الـ١١ بطائرته الخاصة من تركيا إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وردّ عليه بري سريعاً: «أبشر يا شيخ سعد»!

حرص رئيس المجلس على وضع قيادة «حزب الله» في أجواء كل ما يستجد لحظة بلحظة، خاصة أن السيد نصر الله كان يفترض أن يطل عصر اليوم نفسه، عبر الشاشة من منبر «عيد التحرير»، في مدينة بنت جبيل.

وبالتزامن، تلقى الحاج وفيق صفا سلسلة اتصالات من رئيس «فرع المعلومات» اللواء الشهيد وسام الحسن، بتكليف من سعد الحريري، وطال النقاش هاتفياً بينهما أدق التفاصيل؛ موعد إقلاع الطائرة ووصولها. إجراءات

الاستقبال في مطار بيروت الدولي . النقل المباشر.

في الوقت نفسه، يسأل أحد القيّمين على قناة «المنار»، الحاج وفيق: «ماذا إذا تزامن الوصول مع بث كلمة السيد نصر الله على الهواء مباشرة من بنت جبيل؟ هل نقطع البث المباشر ونكتفي بالمطار أم ننقل الاثنين معاً؟».

انضم تلفزيون «المستقبل» إلى الحشد الإعلامي في الضاحية الجنوبية، وأرسل سيارة للنقل المباشر، وقدمت للفريق التقني والإعلامي «كل التسهيلات». أطلّ عدد من قياديي «حزب الله» عبر الشاشة الزرقاء الصغيرة. كان وسام الحسن مهتماً فوق العادة بهذه القضية الإنسانية من زاوية التعويل عليها لإعادة فتح الأبواب المقفلة سياسياً بين «الضاحية» و«بيت الوسط» من خلال هذا العنوان الإنساني الجامع.

قال الرئيس برّي في جلسة مع أسرة «السفير» في اليوم نفسه إن الحريري صادق في نياته، والرجل يريد استثمار هذا الملف الإنساني سياسياً لتسليف الشيعة، وبالتالي إعادة فتح الأبواب السياسية المغلقة مع الحركة والحزب منذ استقالة حكومته في مطلع العام ٢٠١١.

وحده، ومن خارج السياق السياسي والدبلوماسي والإعلامي، اتصل رئيس جهاز الخابرات التركية الدكتور حقان فيدان بعدد من أصدقائه اللبنانيين مستغرباً ما يجري. وانتهى الحديث بينه وبين أحدهم بالنصيحة الآتية: «لا تعذبوا أنفسكم بالذهاب إلى مطار بيروت.. اللبنانيون الأحد عشر لم يفرج عنهم»!

اتصالات مفتوحة.. ولكن

من عين التينة، كان برّي ومن حوله معاونه السياسي الوزير علي حسن خليل والمسؤول «الحركي» أحمد بعلبكي ومستشاره الإعلامي الزميل علي حمدان يلمّون بكل التفاصيل. طلب بري من علي حسن خليل وضع الحاج حسين خليل «بكل شاردة وواردة». ظلّ رئيس المجلس على تشاور مستمر مع الرئيس ميقاتي ووزير الخارجية عدنان منصور، وكانا يطلعانه على نتائج الاتصالات المفتوحة مع تركيا، وخاصة مع أحمد داود أوغلو.

تأخر وصول الطائرة، فاتصل بري بالحريري مجدداً، وكان جواب الثاني أن طائرته لن تتمكن من التوجه مباشرة من قبرص إلى أضنة لاعتبارات تركية «سيادية».

على أساس هذا المعطى القسري، اتجهت الطائرة الحريرية من قبرص اليونانية إلى بيروت واتجهت منها، قرابة السادسة والنصف مساء، إلى أضنة التركية.

في غضون ذلك، كان نصر الله قد أطل على المحتشدين في احتفال التحرير موجهاً التحية لكل من ساهم بعملية الإفراج عن الزوار الـ١١ ، وخص بالذكر رئيس «تيار المستقبل»، وأعاد التأكيد على أن أي عمل من نوع خطف الزوار لن يغير قناعات الحزب ووقوفه إلى جانب النظام السوري.

في الاتصال المسائي الأول، والسابع على مدى ذلك النهار الطويل، سأل بري الحريري أين أصبحت طائرة الزوار، فأجابه بأنها وصلت إلى أضنة، وأن إجراءات لوجستية تتخذ من قبل الأتراك عند الحدود مع سوريا، وما إن تنجز حتى تتوجه قافلة الزوار إلى مطار أضنة، ومنها مباشرة إلى بيروت.

وبرغم الهواجس التي بدأت تنتابه، حرص بري على توجيه الشكر مجدداً للحريري وقال له: «أتمنى عليك يا شيخ سعد أن تتصل بي عندما تقلع الطائرة من أضنة».

اتسع طابور المنتظرين في المطار من سياسيين وعائلات وأمنيين وإعلاميين ومهتمين، لكن لم يأت الخبر اليقين. غاب سعد الحريري لفترة عن السمع، وكذلك اللواء الحسن. عند الثانية عشرة ليلاً أدرك الجميع أن أمراً ما أدى إلى تعثر العملية، وكانت كلمات وزير الداخلية كافية لتفريق الحاضرين، والتمني بأن يصبحوا على عائلاتهم وقد عادوا إلى لبنان «بألف خير».

التبريرات التركية..لا تقنع أحداً

في اليوم التالي، سعى كثر إلى الحصول على جواب واضح، لكن حتى الآن لا جواب حاسماً أو نهائياً عند أحد حول حقيقة ما جرى. طبعاً كثرت التخمينات، وبينها أن خطاب السيد نصر الله في احتفال بنت جبيل أعاد الأمور إلى نقطة الصفر، أو أن جهة إقليمية أو دولية ضغطت على الخاطفين، فقرروا التراجع عن وعدهم للحريري، أو أن معطيات ميدانية وأمنية في منطقة أعزاز أدت إلى تعديل ما كان مرسوماً.

أما الأتراك، فكانوا على أكثر من موجة. أهل الأمن شيء، وأهل السياسة شيء آخر. لاحقاً قال أوغلو للمستفسرين

انه حصل سوء فهم من جانب اللبنانيين. نحن لم نبلغهم أنه تم إطلاق سراح الزوار، بل قلنا لهم إنهم بخير، ومن المتوقع أن يصلوا إلى الاراضي التركية، لكن سرعان ما بدّل الخاطفون رأيهم.

لم تقنع تبريرات أوغلو وأردوغان أحداً ممن اتصل هو شخصياً بهم. بين هؤلاء نجيب ميقاتي الذي بدا مربكاً، ذلك أنه كان مقرراً أن يبدأ زيارة رسمية لتركيا في السادس والعشرين من أيار تتضمن لقاءات مع رجب طيب أردوغان وأوغلو. تشاور رئيس الحكومة بالأمر مع حلقة ضيقة، ثم اتصل ببري وسأله رأيه، فكانت النصيحة أنه ما دام لا شيء مضموناً من جانب الأتراك في موضوع الإفراج عن الـ ١١، «فأنصحك بتأجيل الزيارة».

جُنّ جُنون سعد الحريري الذي شعر بأن هناك من أوقعه في كمين موجع.. وبدلاً من أن تعطي القضية ثماراً إيجابية في العلاقات الداخلية، أدت إلى تفاقم الموقف، وبالتالي سرّب زعيم «تيار المستقبل» للإعلام في مرحلة ما أنه سحب يده من الملف.. خاصة أن الهمس كان قد بدأ يرتفع حول دور الأمن التركي وجهات خليجية في إعادة الامور إلى نقطة الصفر.

ووفق دبلوماسي عربي مقيم في العاصمة التركية، فإن «الفاول» الأساسي ارتكبه سعد الحريري عندما اعتقد أن بمقدوره أن «يمون»، حيث تبين أن قرار المجموعة الخاطفة عند القطريين، وليس السعوديين! وهي النقطة التي أوقعت أيضاً أحمد داود أوغلو في خطأ التقدير نفسه، بينما كان مدير المخابرات التركية يدرك أن من أقدم على الخطف لن يترك للحريري أن يستثمر سياسياً من خارج الوظيفة الأصلية للفعل نفسه!

الأهالي يتحرّكون ويهدّدون

وبالفعل، صدر في صبيحة السابع والعشرين من أيار (الأحد)، أول تهديد من جانب الأهالي ضد تركيا عبر تحميلها مسؤولية الخطف، وبالتالي عودة المخطوفين إلى لبنان سالمين.

لم تمض ساعات على صدور أول تهديد أهلي، حتى كان السفير التركي أونان أوزيلديز يقطع إجازته التركية، ويجول في بيروت على كل من بري، وميقاتي، ورئيس «كتلة الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم لإبلاغهم رسالة تركية تتضمن تعهداً بالعمل من أجل عودة المخطوفين سالمين!

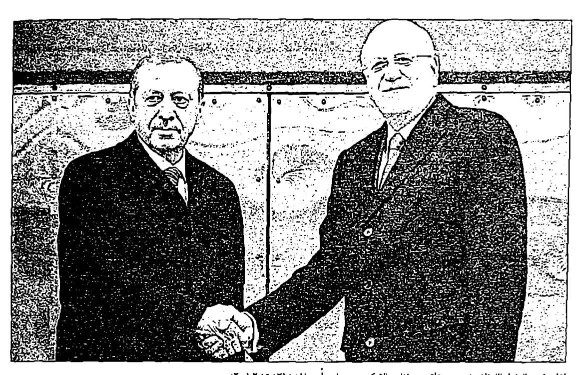
كثر الطباخون في ملف أعزاز. لم يبق مسؤول في الدولة إلا ووضع يده فيه. معظم المشايخ السلفيين اللبنانيين عرضوا مساهماتهم، ولعب الشيخ سالم الرافعي دوراً بارزاً في هذه القضية. جهات أمنية لبنانية وأجنبية أبرزها المخابرات الألمانية تبرعت بأدوار معينة، وأثارت إشكاليات في مرحلة من مراحل التفاوض، حتى أن بعض الإعلاميين اللبنانيين تحوّلوا في بعض الأحيان إلى وسطاء وناقلي رسائل، مع اتساع مسرح الخطف في أعزاز ليتحول إلى «هايد بارك إعلامي» مفتوح.

شخصيات سورية عدّة لمع نجمها، وبينها الخاطفون أنفسهم، ولا سيما «لواء عاصفة الشمال» بقيادة النقيب المنشق عن الجيش السوري عمار الداديخي الملق بـ«أبي ابراهيم»، ومن ثم سمير العموري، والشيخ ابراهيم الزغبي رئيس «حزب أحرار سوريا» الذي كان لعب دور الوسيط بين الخاطفين والأتراك في إطار صفقة الإفراج عن الحجاج الإيرانيين الـ٤٨.

كيف اتخذت قضية أعزاز بعداً أمنياً وسياسياً، وتطوّرت أعمال خطف مضادة.. ولماذا أصر الأتراك على اعتماد القنوات السرية؟

(لينا فخر الدين، «السفير»، ٢٠١٢/١١/١١)

«المايسترو» التلفزيوني .. واحد



لقاء رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان (٣١/٥/٢٠١٢)

حصل تطوّران لافتان للانتباه في بداية قضية مخطوفي أعزاز، الأول، عندما كان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مجتمعاً بنظيره التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة في الحادي والثلاثين من ايار ٢٠١٢، حيث دخل أحد الموظفين، وفتح لهما ولباقي الحاضرين في الاجتماع (الوزيري الداخلية مروان شربل والخارجية عدنان منصور ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو) قناة «الجزيرة» التي كانت تبث أول إعلان من جانب «ثوار سوريا - ريف حلب» عن مسؤوليتهم عن الخطف، وأن المخطوفين «في ضيافتنا وبصحة جيدة».

ونشرت المجموعة صور جوازات سفر الزوار الـ ١١، وطرحت شروطها للإفراج عنهم، وأبرزها الإفراج عن معتقلين لدى النظام السوري، و«اعتذار» السيد حسن نصرالله عن خطابه في بنت جبيل الذي أعلن فيه أنه لن يغير موقفه الداعم للنظام السوري! أصيب ميقاتي وأردوغان بصدمة، حيث بدا أن هناك «مايسترو ما» قد اختار توقيت ذلك الظهور، لتكرّ من بعده سبحة إطلالات الخاطفين ثم المخطوفين للمرة الأولى (٩ حزيران ٢٠١٢)، فاستفزّ ذلك الاهالي، فأطلقوا تحركهم الذي كان يعلو ويتراجع، في الشارع، تبعاً لمجريات التفاوض مع الخاطفين، وإيقاع متابعة السلطات الرسمية اللبنانية لقضيتهم.

أما التطور الثاني، فقد حصل بعد شهر ونيف من ظهور المخطوفين (١٧ تموز ٢٠١٢)، عندما كان ميشال سليمان يقوم بزيارة رسمية لأنقرة، حيث تزامن اجتماعه بالمسؤولين الاتراك أيضاً مع ظهور الخاطفين عبر «الجزيرة» في ما أسموه «البيان الرقم ٣» الذي أعلنوا فيه أنهم قرروا الاستجابة لمناشدة «هيئة علماء المسلمين في لبنان» بإطلاق سراح اثنين من الزوار اللبنانيين. وتكرّرت بعدها الإطلالات التلفزيونية للخاطفين والمخطوفين، حتى أن «أبو ابراهيم» قال في إحدى المقابلات إنه لن يطلق سراح الزوّار اللبنانيين «إلا بعد سقوط حكومة نجيب ميقاتي»!

(«السفير»، ١١/١١/٢٠١٢)

«لواء خاطفة الشمال»... البداية والنهاية



قائد «لواء عاصفة الشمال» عمّار الداديخي

ارتبط اسم «لواء عاصفة الشمال» بقضية مُحرّري أعزاز اللبنانيين منذ إعلانه مسؤوليته عن اختطافهم في أيار ٢٠١٢، حيث منحته تلك القضية شهرةً تفوق بكثير حجمه الفعلي على أرض الواقع، في الشمال السوري، وهو ما ثبت من خلال انهياره الدراماتيكي في الشهر الماضي.

«لواء» أم عصابة؟

يقول متابع دقيق لمسار المعارك في ريف حلب إنّ قائد «لواء عاصفة الشمال» عمار الداديخي الملقب بـ«أبي ابراهيم» (مواليد أعزاز في العام ١٩٦١) الآتي من عالم التهريب «كان يقود عصابة سرقة ونهب لا أكثر، وقد اتخذ من الثورة السورية ذريعةً للتغطية على سرقاته التي بدأها بنهب مشفى أعزاز الحكومي الذي تُقدّر قيمة المعدات الطبية الموجودة فيه حينها بمئتي ألف دولار، لينتقل بعدها إلى نهب ممتلكات عدد من عائلات أعزاز بذريعة أنهم «شبّيحة»، علاوةً على قيامه بخطف مدروس لعدد من الأثرياء، وطلب مبالغ باهظة مقابل إطلاق سراحهم».

وكان أحد سكان مدينة حلب، وهو شقيق أحد ضحايا الخطف، قد أكد أن الفدية التي دفعوها لإطلاق مخطوفهم قد تم إيداعها في حساب مصرفي باسم الداديخي في سويسرا (راجع «السفير» العدد ١٢٥٥٧)، ويشير إلى أنّ عدداً من مسلحي الداديخي كانوا يتندّرون في ما بينهم بإطلاق اسم «لواء خاطفة الشمال» على مجموعتهم!

ويؤكد مصدرٌ كان مقرّباً من «عاصفة الشمال» أنّ الداديخي قد وجد أول الامر في قافلة الزوّار اللبنانيين

«صيداً ثميناً»، وكان يطمح للحصول على فدية مالية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم، قبل أن تتدخل جهات وشخصيات لبنانية وإقليمية، وتُغدق عليه الأموال شريطة الإبقاء على المخطوفين لديه «حتى يحين الوقت المناسب لإطلاق سراحهم». ويرى المصدر أنّ هذه التفاصيل لا تتناقض والمعلومات التي أوردتها مصادر أخرى عن أنّ «جهات استخباراتية قد زودت الداديخي بتفاصيل عن القافلة اللبنانية ومسارها، للقيام باختطاف أفرادها».

ووفقاً للمصدر نفسه، فإن «التعاون الوثيق بين الداديخي وتلك الجهات سابقٌ على قضية قافلة الزوار، وقد بدأ منذ سيطرة «عاصفة الشمال» على معبر باب السلامة الحدودي، حيث شكلت تلك السيطرة مقدمةً لنقل مسروقات بملايين الدولارات، بينها خطوط إنتاج صناعية كاملة سُرقت من حلب، ووثائق ومخطوطات وقطعٌ أثريةٌ»، وبالتالي يضيف المصدر - «ليس بالضرورة أن يكون الداديخي مطلعاً على الأهداف السياسية من وراء الخطف، خاصة أنه قد فضل في ريعان شبابه العمل في التهريب على أعمال والده التجارية مستفيداً كغيره من موقع مدينة أعزاز بوصفها واحداً من أنشط مراكز التهريب الحدودية في ريف حلب»، حتى أن عائلاتها تشكل «مافيات» ومراكز قوة في إطار التنافس على سوق التهريب.

المعركة الأخيرة.. وخمود «العاصفة»

المعركة السريعة التي خاضها «عاصفة الشمال» مع تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام / داعش»، تكاد أن تكون المعركة الفعلية الوحيدة له، وهي المعركة التي أدت إلى انهياره، حيث استطاع تنظيم «داعش» السيطرة سريعاً على مدينة أعزاز، معقل «عاصفة الشمال»، وتصفية ما لا يقل عن ١٤٠ من مسلّحيه، بعد سنتين تقريباً على ولادة هذه المجموعة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى بيان صدر عن «داعش» في أيلول الماضي يؤكد أن أحد أسباب إعلان الحرب على «عاصفة الشمال» هو «اعتراف أسراهم بأن هذا اللواء يعمل مع شركة بلاك ووتر الأميركية»، الأمر الذي يتوافق مع تقرير صادر عن مركز ستراتفور في آذار ٢٠١٢، وآخر نشره موقع «الحقيقة» السوري المعارض في شباط ٢٠١٢.

وتشير مصادر متقاطعة إلى وجود علاقة مباشرة بين انهيار «اللواء» وتحرير المخطوفين اللبنانيين. وقد برزت روايتان في هذا الشأن، الأولى، مفادها أنّ أسباب الدعم الذي كان يتلقاه «اللواء» قد زالت مع انتهاء قضية المخطوفين، ولهذا تُرِك لقمةً سهلة لـ«داعش»، أما الثانية (وهي الأكثر ترجيحاً) فتقول إنّ بوادر انهيار «اللواء» هي التي سرّعت عملية تحرير المخطوفين، حيث «وجدت الحكومة التركية نفسها مضطرّة على نحو مفاجئ لاتخاذ قرار تسليم المخطوفين إلى لبنان» (راجع عدد «السفير» الرقم ١٢٦٠٨).

الفرار إلى تركيا

بتاريخ ١٩ تشرين الأول الماضي، أعلن النقيب المنشق عن الجيش السوري أحمد غزالي (أحد قادة «اللواء») أن أكثر من ٦٠ من عناصره قتلوا خلال المواجهة مع «داعش»، فضلاً عن خسارة «اللواء» معظم أسلحته المتوسطة والثقيلة، وأن معظم من تبقوا من لوائه على قيد الحياة قد فروا إلى تركيا.

بدوره، أصدر الجيش التركي بياناً قال فيه إن «٨٥ مقاتلاً من لواء عاصفة الشمال التابع للجيش الحر، قد هربوا من مواجهة «داعش»، وسلموا أنفسهم إلى الجيش التركي قرب الحدود السورية، ليتم تجريدهم من أسلحتهم، ثم نقلهم إلى معبر باب السلامة الحدودي، بينما لجأ نحو خمسين آخرين إلى مدينة عفرين الكردية».

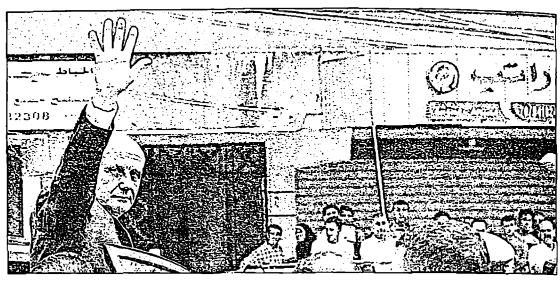
ويشير مصدر ميداني معارض إلى أن «عدداً محدوداً من مسلحي عاصفة الشمال قد اختار الانضمام إلى لواء التوحيد». أمّا متزعمو «عاصفة الشمال» فاختلفت مصائرهم، حيث أكدت معلومات متطابقة «مقتل الشيخ (منير) حسون في المواجهات مع داعش»، وكان حسون يُعرف عن نفسه بـ«مفتي أعزاز»، وقدم نفسه في المفاوضات مع الجانب اللبناني باسم «صلاح الدين حسون»، فيما لقّبه الكثيرون من معارضي النظام ومؤيديه - بـ«شيخ الفتنة».

ولقي شريف دربالة أحد قادة «اللواء» المصير نفسه، فيما أكدت مصادر متابعة لمصير «اللواء» أنّ سمير عموري، قد انتقل إلى تركيا، وانقطعت أخباره هناك.

وكان عموري قد برز بوصفه الرجل الأكثر نفوذاً داخل «عاصفة الشمال» بعد إنهاء دور عمار الداديخي، كما أكدت المصادر ذاتها أن «أحمد غزالي قد اختار بدوره الانتقال إلى تركيا»، وعُرف غزالي بأنه «القائد العسكري لعاصفة الشمال» منذ تأسيسه.

(صهيب عنجريني، «السفير»، ٢٠١٣/١١/١١)

«وزير المخطوفين»: انتهى المسلسل التركي!



وزير الداخلية اللبنانية مروان شربل

لم تتأخّر الضاحية الجنوبية الغاضبة من التسامح الزائد عن حدّه لوزير الداخلية مروان شربل مع الشيخ أحمد الأسير عن رفع صوره في اللحظة التي سبقت عودة مخطوفي أعزاز من رحلة «الضيافة القسرية» التي امتدت سنة وخمسة أشهر.

رسالة شكر «إس أم إس» من الحاجة حياة وفيها «لن ننساك»، وقبلة على خدّ الوزير من عباس زغيب، واتصالات من مقدّري الجميل، و«شكراً مروان شربل» على طريق المطار...

كان هذا أكثر من كاف ليشعر «فخامة الوزير» بأنه أخذ حقه. تعبه لم يذهب هدراً. هو الذي عَرض على الاتراك، في لحظة انفعال، بعد شائعة مقتل المخطوفين اللبنانين، بأن يضغطوا لتحرير هؤلاء من قبضة خاطفيهم، ليذهب مكانهم، وليحصل بعدها التفاوض على رأسه فقط.. رأفة بلبنان واللبنانيين من خطر الفتنة الزاحفة إليهم.

لم يكن وزير الداخلية يمزح. كان مستعداً، كما يقول، لدور الرهينة. صارح الأتراك بنبرة عالية قائلاً: «مقتل أي من المخطوفين سيدخلنا في أتون حرب سنّية - شيعية ستحرق الأخضر واليابس. خذوني واتركوهم»!

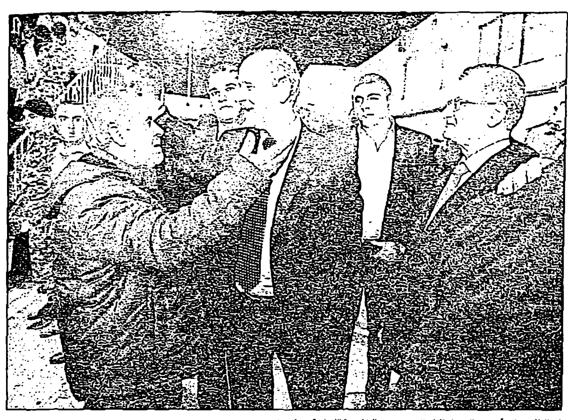
حقيبة معاليه كانت دائماً جاهزة لمهمّة السفر المفاجئ. أربع زيارات لتركيا، وزيارة واحدة لقطر. لم تطأ قدماه الأرض السورية، لكن هاتفه قام بالواجب وأكثر. يقول شربل: «لو تعقّدت الامور في دمشق.. لكنت ذهبت إلى هناك».

لا يزال «وزير المخطوفين» يحتفظ على مكتبه بقصاصات ورق كتبت عليها أرقام هواتف «أبي ابراهيم»، وسمير عموري، وعبد الله، والشيخ يوسف، وسندريس اتيلا، وحمد..

ومن الأزمات تولد اللحظات الإنسانية «غير المنطقية». اطمأن «أبو ابراهيم» كثيراً إلى صدق الوزير. في إحدى المرات لم يتمالك نفسه، وطلب منه خدمة العمر. «الاتراك يضايقونني ولا يحبونني».. ووفق أصول اللعبة، وعده شربل خيراً، لكنه لم يفاتح أحداً بشكوى «صديقه».

«أبو ابراهيم» بات صديقاً لمعاليه بحكم التواصل اليومي والمونة... قبل أن يسقط صريعاً في ظروف غامضة، فكسر سمير عموري الرقم القياسي في الاتصالات مع بيروت.

في أول اجتماع لوزير الداخلية مع المسؤولين الاتراك، استحصل شربل من وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو على خريطة أعزاز. المنطقة الحدودية، شمال سوريا، فصار مع الوقت خبيراً بالجغرافيا والمجموعات.



في المطار مع المحرّرين (٢٠/١٠/٢٠١٢) ويبدو وزير الخارجية اللبنانية عدنان منصور

في أشهر التفاوض الأخيرة، لم يعد شربل رفيق اللواء عباس ابراهيم في السفر. انفرط عقد الـ«ديو»، عندما انتهت مهمة الوزير السيادي السياسية، وصار الشغل مسؤولية من غلفوا المهمّة بطابع سميك من السرّية مهّدت للخاتمة السعيدة. يجزم شربل أن التنسيق بيني وبين إبراهيم «فرض بقائي هنا حيث كنت أتولى نقل كافة المعطيات التي يزوّدني بها اللواء ابراهيم إلى اللجنة الوزارية التي تمّ تشكيلها برئاسة وزير العمل سليم جريصاتي».

وزير الداخلية حدسه لا يخونه عادة. شعر منذ البداية بأن الاتراك «قادرون على مساعدتنا، لكن الضغوط كانت كبيرة عليهم». كانوا «ودودين ومضيافين». *أمنّوا لنا الإقامة* الفخمة وسيارات المواكبة وكل أساليب الراحة... إلا «راحة البال».

في *الزيارة اليتيمة لقطر*، سمع شربل «وعوداً» لم تثمر. غيّرت قطر عباءة الحاكم، فنزل شربل إلى مطار بيروت في تشرين الاول الماضي ليشارك في عرس لم يعد افتراضيا، كما حصل مع *الوعد الافتراضي* لسعد الحريري في ٢٥ أيار ٢٠١٢.

ليس منطقياً أن يؤيّد وزير داخلية خطف رهائن لمبادلتهم برهائن. لكن حدث ما حدث. في سرّه، لم ينزعج شربل من خطف الطيارين التركيين، ولم يؤنّب الفاعلين، أياً كانوا، *مباشرة على الهواء*.

في مكان ما، أدرك الرجل أن المصيبة قد تكون مدخلاً للفرج. لم تخطئ ظنونه. فقط عندما شاهد مقتطفات من شريط يوميات المخطوفين التركيين وهما يرقصان ويصفقان، شعر بأن «المسلسل التركي» قد انتهى فعلاً.

(ملاك عقيل، «السفير»، ١١/١١/٢٠١٣)

«ألو.. سمير العموري.. معك عباس ابراهيم»!



المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم

اتّخذت قضية المخطوفين اللبنانيين الـ ١١ في أعزاز بعداً سياسياً وأمنياً جديداً، بعد الخامس عشر من آب ٢٠١٢. فقد خُطف التركي ايدين طوفان تيكين (٢٨ سنة) على يد إحدى العشائر اللبنانية، لكن التداعيات لم تقتصر على حدود فعل الخطف نفسه، رداً على اعتقال المعارضة السورية المسلحة للشاب اللبناني حسان سليم المقداد في ١١ آب ٢٠١٢، بل أصيب الشريان الحيوي المؤدي إلى مطار بيروت الدولي بطعنة أمنية، كانت لها نتائج مؤذية جداً للاقتصاد اللبناني. وقد تجلى ذلك بقرارات متتالية لدول عدة كانت تنصح رعاياها بعدم القدوم إلى لبنان أو مغادرته على وجه السرعة.

ترافق خطف المواطن التركي تيكين مع الإعلان عن ولادة «الجناح العسكري لآل المقداد».. ومع هستيريا أعمال خطف شملت عشرات اللاجئين السوريين في شوارع الضاحية الجنوبية، قبل أن تتدخل مراجع حزبية وسياسية وأمنية، وتفرج عن معظمهم. في تلك الليلة نفسها، باستثناء المخطوف التركي تيكين الذي انضم إليه في اليوم التالي التركي عبد الباسط اورسولان الذي اقتيد من الشاحنة التي كان يقودها في منطقة الشويفات إلى الضاحية الجنوبية. وتبنت خطفه وعشرات السوريين، لاحقاً، «سرايا المختار الثقفي»!

لم تمض عشرة أيام حتى كان المدعو حسين علي عمر، أحد الزوار الـ ١١، يعود إلى بيروت على متن طائرة تركية خاصة، بعدما سلمه الخاطفون للأمن التركي عند معبر باب السلامة الحدودي، قرب كيليس التركية، ومن هناك نقل إلى مطار عينتاب، بإشراف «هيئة علماء المسلمين» في لبنان برئاسة الشيخ سالم الرافعي.

٩٥ يوماً من الاعتقال لدى «أبي إبراهيم» ورفاقه، انطوت

عند حسين عمر بكلمة واحدة: «رجب طيب أردوغان طلبك شخصياً منا»!

بدت هذه الخطوة من خارج سياق المناخ المتأزم في سوريا بعد مقتل عدد من قادة الخلية الأمنية في مقر مكتب الامن القومي في النصف الثاني من تموز ٢٠١٢، ومن ثم ما أسميت «معركة دمشق» التي أعطى من بعدها «حزب الله» الأمر لمقاتليه بالانخراط العسكري الواضح في الأزمة السورية.

ترسخت القناعة اللبنانية، رسمياً وسياسياً، بأن ملف المخطوفين لن يقفل إلا بقرار سياسي تركي - قطري. الخاطفون يحظون برعاية أمنية وسياسية ومالية تركية - قطرية، والدلائل المادية والتسلحية أكثر من أن تحصى وتعد. هم أصلاً يقيمون في بقعة لا تبعد أكثر من دقائق بالسيارة عن أول نقطة أمنية حدودية تركية في الشمال السوري.

الاتصال المتجدّد

طلب رئيس الجمهورية ميشال سليمان من المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس ابراهيم أن يتابع الملف معه لحظة بلحظة. بعدها، جدد مدير عام الأمن العام اللبناني الاتصال بـ«صديقه» رئيس جهاز الاستخبارات التركية الدكتور حقان فيدان، مستفيداً من صداقة شخصية قديمة تربطهما منذ أن كان ابراهيم نائباً لمدير المخابرات في الجيش اللبناني.

أبدى فيدان في هذا الاتصال الذي جرى في مطلع آب ٢٠١٢، كل تجاوب واستعداد لحل القضية، واتفقا على موعد قريب. وبالفعل، توجه وزير الداخلية مروان شربل واللواء ابراهيم إلى أنقرة، وعقدا أول اجتماع ثنائي طرحا خلاله الاحتمالات والمعلومات المتوافرة حول قضية المخطوفين.

وبينما كان الوفد اللبناني يحاول الاستفادة من وجوده على الأراضي التركية للاطمئنان على أحوال مخطوفي أعزاز في ضوء ما ورد من تقارير إعلامية حول معارك تدور في محيط معسكر أعزاز بين «لواء عاصفة الشمال» والجيش النظامي، بادر وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس، الذي كان موجوداً في الوقت نفسه، في أنقرة، إلى الاتصال من هناك برئيس مجلس النواب نبيه بري، وطمأنه إلى صحة المخطوفين. وهو الاتصال الذي طرح علامات استفهام حول ما إذا كانت هناك قنوات اتصال مفتوحة بين الفرنسيين والجهة الخاطفة!

غادر شربل وإبراهيم تركيا على أساس أنه عندما تتوافر لدى الاستخبارات التركية أي معلومات جديدة، سيبادر إلى الاتصال بهما، ولم تمض ٢٤ ساعة حتى توجه ضابط من الاستخبارات التركية إلى أعزاز والتقى قادة «لواء عاصفة الشمال»، واطمأن منهم تفصيلياً على صحة اللبنانيين، وعاد بتقرير سلمه إلى فيدان الذي كان قد اكتفى بسؤال ضيفيه اللبنانيين شربل وإبراهيم عن صحة المخطوفين التركيين ايدين طوفان تيكين وعبد الباسط أورسولان. وكان جواب ممثلي الحكومة اللبنانية أنهما بخير. ولم يعقب فيدان على جوابهما بأي كلمة حول موضوع الإفراج عنهما.

إطلاق سراح عمر وإبراهيم

أطلق سراح حسين عمر في الخامس والعشرين من آب ٢٠١٢، وبعد ١٧ يوماً، بادر الأمن العام اللبناني إلى إطلاق أول رسالة حسن نية إلى الأتراك من جانب واحد، تمثلت في الإفراج عن ايدين طوفان تيكين، المواطن التركي الذي احتجز لدى آل المقداد.

كان دور ابراهيم حاسماً في الضغط على آل المقداد للإفراج عن تيكين، وقد رافقه هو ومروان شربل إلى اسطنبول، على متن الطائرة الخاصة لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي، حيث قاما بتسليمه إلى الأمن التركي بحضور سفير تركيا في لبنان أونان اوزيلديز.

أمضى شربل وإبراهيم ليلتهما في أنقرة. وفي اليوم التالي عقدا ثاني اجتماع لهما مع حقان فيدان، وخرجا من بعده بانطباع سلبي جداً.

ولم تمض ٤٨ ساعة حتى كان قد أطلق سراح المخطوف التركي الثاني عبد الباسط اورسولان، في بادرة حسن نية ثانية. كان الجانب اللبناني يأمل أن يُرد عليها تركياً بـ«تحية أحسن منها»، خاصة في ضوء التعهد الشفهي الذي قدمه رجب طيب أردوغان للسلطات الرسمية اللبنانية بالإفراج قريباً عن اللبنانيين العشرة.

ثلاثة عشر يوماً من الانتظار والمشاورات البعيدة عن الأضواء شاركت فيها جهات رسمية لبنانية وشخصيات محسوبة على ٨ و١٤ آذار، لم تفتح الأبواب الا جزئياً، بإفراج الخاطفين عن عوض ابراهيم (٦٣ عاماً) بالطريقة



الطيّاران التركيان المخطوفان مراد أكبينار



ومراد آغا

نفسها التي أفرج فيها عن حسين عمر.

وباستثناء حادثة خطف الزميل فداء عيتاني في نهاية آب ٢٠١٢ لمدة أربعة أيام على يد مقاتلي «لواء عاصفة الشمال»، حافظ الأهالي على حراكهم الدوري في بيروت والمناطق ضد المصالح التركية والقطرية، فيما تراجع الاهتمام السياسي اللبناني بقضية المخطوفين التسعة، خاصة مع اشتداد المعارك في الشمال السوري وازدياد الانخراط التركي والقطري والسعودي في المسار الذي كان يفترض أن يؤدي من وجهة نظرهم إلى «سقوط النظام السوري»، حتى أن بعض وسائل الإعلام اللبنانية انزلقت في بعض المرات إلى حد أنها «زفت» نبأ استشهاد اللبنانيين التسعة، قبل أن تتراجع وتؤكد أنهم ما زالوا على قيد الحياة.

مقتل «أبي إبراهيم»

حفلت الفترة الممتدة من نهاية أيلول ٢٠١٢ حتى نيسان ٢٠١٣، بتحركات للأهالي لم تستثن كل ما يندرج في خانة المصالح التركية في لبنان، بمن في ذلك عناصر الكتيبة التركية العاملة ضمن «اليونيفيل» في الجنوب اللبناني (بلدة الشعيتية).

في هذه المرحلة تحديداً، أصيب قائد المجموعة الخاطفة عمار الداديخي (أبو ابراهيم) في مواجهة عسكرية في الشمال السوري، وتم نقله إلى أحد مستشفيات الجنوب التركي في غازي عينتاب. وقال شهود عيان إن الداديخي دخل المستشفى التركي مصاباً في إحدى قدميه، وكان يتحدث مع رفاقه المسلحين، وتبعاً لذلك، تختلف الروايات حول ظروف مقتل هذا الرجل، بدليل أن الأطباء قالوا لعائلته إن وضعه لم يكن خطيراً.

وفي يوم من أيام التفاوض، سأل مسؤول أمني لبناني كبير نظيره التركي حول ظروف مقتل ابراهيم، غير أن الجواب التركي زاد الغامض غموضاً. ويبدو أن ثمة جهة أمنية إقليمية تتحكم بملف الخاطف والمخطوف إدراكاً منها لحساسية الأمر في أكثر من ساحة، خاصة مع تعاظم حضور دور «حزب الله» في الساحة السورية.

في تلك الفترة أيضاً، شهد الملف الكثير من التطوّرات «الفولكلورية»، إن صح التعبير، فالخاطفون صاروا على تواصل دائم «بالجملة والمفرق» مع قيادات لبنانية عدة، ولا سيّما وزير الداخلية مروان شربل، وهم استقبلوا بعض أهالي المخطوفين و«زوّاراً» من لون سياسي لبناني معين، عبر البوابة الأمنية التركية، ولم يتردد عدد من الخاطفين في نسج «صداقة هاتفية» مع الوزير شربل.

استدعت التطوّرات المتسارعة في نهاية العام ٢٠١٢، سفر وزير الداخلية ومدير عام الأمن العام إلى الدوحة مجدداً، واجتمعا هناك برئيس الوزراء وزير الخارجية (السابق) حمد بن جاسم ووزير الداخلية عبد الله بن ناصر (رئيس الوزراء الحالي) ومدير المخابرات غانم محمد غانم الكبيسي.

وعد حمد بن جاسم بوضع إمكانيات الدولة القطرية بتصرف الجانب اللبناني شرط أن يبقى مسار التفاوض سرياً، وشدّد على تكامل الجهد اللبناني ـ السوري ـ القطري ـ التركي.

لم تكن الأجوبة القطرية سلبية، برغم ما رافق تلك الزيارة شكلاً ومضموناً، خاصة أنه كان قد سبقها، قبل أشهر قليلة (تحديداً في أيار ٢٠١٢) اندلاع صراع أمني صامت بين الأمن العام اللبناني والمخابرات القطرية على خلفية توقيف المواطن القطري عبد السلام عطية نتيجة وشاية من رفيقه «القاعدي» عبد الملك عبد السلام (أردني الجنسية).

وقد تبيّن آنذاك للأمن العام اللبناني أن جهات قطرية حالت دون وصول ملف عطية الذي أوقف في فندق الحبتور، في بيروت، إلى المخابرات القطرية. انكشف ذلك عندما توجه ضابط قطري كبير بسؤال نظيره اللبناني في الدوحة، عن «ملف عطية»، فكان الجواب أرسلناه إليكم منذ أسابيع.. ليتبين أنه ضاع على الطريق بين بيروت وقطر!

إلى الأقنية السرّية

بعد ساعات من عودة الوفد اللبناني من قطر، طلب وزير الداخلية مروان شربل الاجتماع بأهالي المخطوفين، ونقل إليهم أجواء متفائلة بقرب التوصل إلى حلول لقضية المخطوفين.

أجرى اللواء ابراهيم سلسلة من المشاورات على خط بيروت ـ دمشق ـ أنقرة بعيداً عن الأضواء، وتوّجه بزيارة سرية إلى الدوحة، التقى خلالها الكبيسي وكبار معاونيه، وسلمهم ملفاً كاملاً يشرح فيه تفاصيل قضية خطف اللبنانيين، وحدّد القطريون قناتهم السرية المخولة التعامل مع هذا الملف.

كان نجيب ميقاتي قد تواصل مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان واتفقا على عقد لقاء هو الثاني بينهما، منذ خطف اللبنانيين في أعزاز، شارك فيه الوزراء غازي العريضي ومروان شربل ونقولا نحاس واللواء ابراهيم تناول العلاقات الثنائية وتطوّرات المنطقة.

واتفقت الدوائر التركية واللبنانية على عقد عشاء عمل في الليلة نفسها، يضم أردوغان وميقاتي وعباس ابراهيم وحقان فيدان، خصص لمناقشة قضية أعزاز بأدق تفاصيلها. وقال رئيس وزراء تركيا لرئيس جهاز الاستخبارات خلال العشاء: «المطلوب إطلاق سراح الرهائن التسعة مهما كان الثمن».

حصل عشاء العمل السري في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠١٣، وجاءت عبارة أردوغان الشهيرة بعد أن خاطبه رئيس وزراء لبنان بالقول إن هناك انطباعاً قوياً لدى اللبنانيين أن تركيا، لو اتخذت قراراً، بإمكانها ممارسة الضغط على الخاطفين.

في تلك الرحلة تحديداً، طلب مدير المخابرات التركية من الجهات اللبنانية المعنية اتباع القنوات السرية، معتبراً ذلك أحد شروط نجاح صفقات كهذه بدليل كيفية معالجة قضية الحجاج الإيرانيين سابقاً، عن طريق تركيا والى حد ما قطر.

وكان لافتاً للانتباه أنه غداة هذا الاجتماع بنحو أسبوعين (آذار ٢٠١٣)، تلقى ابراهيم اتصالاً هاتفياً من مكتب فيدان، وكان المتحدث على الخط الآخر هو أحد كبار الضباط في المخابرات التركية، وقال المتصل إنه بناء على أوامر فيدان اجتمع بالخاطفين في أعزاز، وحدّد معهم قناة اتصال دائمة، وقال لإبراهيم إنه سيبقى على تواصل دائم معه أيضاً.

في السياق نفسه، صدرت أول إشارة علنية عن المعارضة السورية بلسان رئيس «الائتلاف» السابق أحمد معاذ الخطيب بدعوته إلى إطلاق سراح المعتقلات من النساء لدى النظام السوري مقابل سجناء محسوبين على النظام وبينهم لبنانيو أعزاز!

تفويض لبناني لإبراهيم

هذا الإعلان تزامن مع صدور قرار عن مجلس الوزراء اللبناني مجتمعاً، قبل استقالة الحكومة الميقاتية، في نهاية آذار ٢٠١٣ بتفويض اللواء عباس ابراهيم بالقيام بكل ما من شأنه من اتصالات من أجل إطلاق مخطوفي أعزاز، ومن ثم صدور أول إعلان عن الوزير مروان شربل بأن حرية لبنانيي أعزاز مرهونة بالإفراج عن لائحة لمعتقلات



حسين عمر بعد إطلاق سراحه في ٢٠١٢/٨/٢٦

سوريات في سجون النظام السوري.

في هذه الرحلة تحديداً، التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بالرئيس نجيب ميقاتي، على هامش مناسبة دولية، وناقشا قضية أعزاز. وعندما سأل «أبو مازن» عن الجهة التي تتابع الملف في لبنان، أجابه ميقاتي: «مدير عام الامن العام».

قال رئيس السلطة الفلسطينية: «عباس ابراهيم هو صديقي وصديق الشعب الفلسطيني ويحمل جواز سفر فلسطينياً وسنتعاون معه في هذا الملف وفي كل الملفات الحيوية المتعلقة بالشعب الفلسطيني في لبنان».

أجرى «أبو مازن» اتصالاً هاتفياً في اليوم نفسه بعباس ابراهيم الذي كان قد تلقى اتصالاً مماثلاً من ميقاتي. في ذلك الاتصال مع محمود عباس، تبلغ ابراهيم أن سفير فلسطين في أنقرة نبيل معروف على صلة وثيقة بالخاطفين، وبمقدوره أن يؤمن له قناة اتصال مباشرة معهم، واتفقا على أن يتولى سفير فلسطين في لبنان أشرف دبور تنسيق هذه المهمة الفلسطينية ـ اللبنانية.

وبالفعل، قام ابراهيم بزيارة سرية إلى تركيا برفقة السفير دبور أربكت في خواتيمها الأمن التركي، ذلك أنه بادر إلى الاتصال من مطار أنقرة، وعبر هاتفه اللبناني بقائد مجموعة الخاطفين المدعو سمير العموري. فوجئ الأخير بالاتصال، ورد مدير عام الأمن العام أنه حصل عليه عن طريق السفير الفلسطيني في أنقرة (عقد اجتماع ثلاثي بين ابراهيم ودبور ونبيل معروف تم خلاله رسم خريطة طريق لمقاربة ملف أعزاز).

بادر العموري عندما إلى طمأنة ابراهيم أن اللبنانيين التسعة في أعزاز بخير، وقال له إنه سيرسل له لائحة بأسماء ٣٥٠ معتقلة سورية (من أصل لائحة أكبر) عبر «مرجع دبلوماسي رفيع». وتعهد لإبراهيم بإطلاق سراح التسعة إذا التزم ابراهيم بالشق المتعلق به.

انتهى الاتصال الأول من نوعه بين ابراهيم والعموري بتجاوب الأخير مع طلب التفاوض المباشر، متعهداً بإرسال شريط «فيديو» جديد لتأكيد سلامة المخطوفين اللبنانيين.. وهكذا كان في أقل من ٤٨ ساعة، عبر شاشة «ال بي سي».

أدرك الأتراك متأخرين أن عباس ابراهيم دخل على

خط التفاوض المباشر مع الخاطفين عن طريق جهات على الأراضي التركية عندما وصلت إليهم أول لائحة اسمية من سمير العموري، فقرروا دعوة مدير عام الأمن العام اللبناني إلى أنقرة، بتاريخ الخامس من أيار ٢٠١٢. وتبلغ هناك من نائب مدير جهاز الاستخبارات التركية السفير عبد الرحمن بيلجيك اعتذار مدير الاستخبارات حقان فيدان بسبب انشغاله في مهمة ما خارج الأراضي التركية، وتمنى عليه عندما يزور تركيا أن يعطي علماً مسبقاً للجهات الأمنية التركية لاتخاذ تدابير تسبق زيارته وترافقها بسبب حساسية موقعه ودوره في هذه الرحلة.

في هذا الاجتماع الرسمي، انطلق ابراهيم من وعد أردوغان الأخير لنجيب ميقاتي بحل القضية سائلاً عن الترجمة العملية، فكان جواب بيلجيك أنه لولا جهود بلاده لما تحرر اللبنانيان حسين عمر وعوض ابراهيم. وقال إن تركيا تتفهم معاناة عائلات المخطوفين، لكنها ليست الجهة الخاطفة. وتمنى على السلطات الرسمية اللبنانية السعي لدى العائلات لتخفيف الاحتقان والضغط الذي يمارسونه إزاء المصالح التركية في لبنان.

لم يتردد ابراهيم في ذلك الاجتماع في توجيه الشكر للأتراك على دورهم في إطلاق سراح رهينتين، ولكنه عرض لما قام به من أجل إطلاق مواطنيْن تركيين مقابل وعود تركية ظلت حتى الآن حبراً على ورق. وقال إن تركيا قادرة، إذا قررت، أن تلعب دوراً إيجابياً لحل الملف، خاصة أن الخاطفين يترددون بصورة دائمة على الأراضي التركية، وثمة تقديمات لوجستية واستشفائية واضحة من السلطات التركية لهم، وهذا الأمر رسخ صورة في ذهن عائلات المخطوفين بأن تركيا قادرة على التأثير في هذه القضية.

وأشار ابراهيم إلى أنه لا يوجد أي موقف سلبي مسبق لأي جهة لبنانية من تركيا بدليل الاستقبال الذي لقيه أردوغان عندما زار لبنان. وقال إن إنهاء هذه المأساة سيعيد إبراز دور تركيا الإيجابي، وينهي التحركات الاحتجاجية للأهالي. وأشار إلى أن الأهالي يؤمنون أن تركيا دولة قوية وقادرة على وضع حد لعصابات تعبث بالأمن قرب حدودها.

الخاطفون.. لقطر دورها!

ولوحظ أن الجانب التركي اكتفى بتوضيح النقطة المتعلقة بالدعم الذي تحظى به مجموعة أعزاز، وأفاد «أننا نقدم لهم فقط خدمات استشفائية تنتهي مع تلقيهم العلاج اللازم ومغادرتهم المستشفيات التركية».

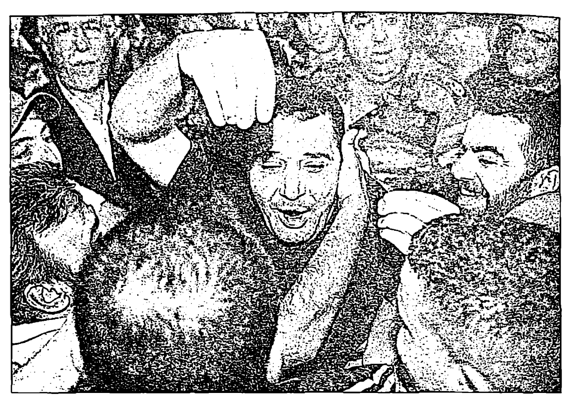
وفي أول إشارة واضحة، قال بيلجيك إن جهاز المخابرات التركية تبلغ معلومات من الخاطفين بأنه توجد لديهم لائحة بأسماء ١٥٠٠ معتقل في سجون النظام (معظمهم من النساء)، وقد أرسلوا منها أسماء ٢٧٢ معتقلة، وهم سيواصلون إرسال اللوائح حتى تصل إلى رقم ١٥٠٠ ونفى علمه ما إذا كانت هناك أي مطالب مالية للجهة الخاطفة، لكنه أوضح لإبراهيم أن الخاطفين كانوا واضحين عندما طلبوا أن يكون لقطر دورها في المفاوضات، وأن تكون تركيا هي الجهة الضامنة.

اكتفى ابراهيم برد موجز عرض فيه لطبيعة الاتصال الذي تم بينه، عندما كان ينتظر للصعود إلى الطائرة في مطار أنقرة، وبين العموري، وكيف أعطاه الأخير «كلمة شرف» حول صحة المخطوفين ترجمها بتظهير شريط فيديو حديث (قال له بيلجيك إن المخابرات التركية وضعت يدها على الشريط قبل بثه، وكانت مستعدة لإرساله للأمن العام اللبناني حتى يتصرف به).

وشدّد ابراهيم على دور تركيا «كشريك» في إدارة ملف المفاوضات، ووافق على إشراك قطر. وقال إنه كان قد زار الدوحة سابقاً، والتقى رئيس الوزراء (السابق) حمد بن جاسم وعدداً من كبار الضباط، والتزموا أمامه بالمساعدة في إقفال هذا الملف. وقال إننا مستعدون لتشكيل فريق عمل متكامل لبناني قطري تركي، والمهم أن تصل القضية إلى خواتيمها السعيدة.

وأوضح ابراهيم أنه يأخذ على عاتقه مهمة الاتصال بالجهات الرسمية السورية للبحث في موضوع إمكان الإفراج عن معتقلين كبادرة حسن نية تساهم في إقفال هذا الملف الإنساني البحت.

وفي نهاية الاجتماع، تم الاتفاق على «إدارة الرحلة الحالية من التفاوض بشكل سري بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة»، وعلى تكليف ضابطين من الجانبين للعمل ضمن فريق العمل المشترك اللبناني التركي القطري. وطلب بيلجيك من الجانب اللبناني اطلاع الجانب السوري على مجريات التفاوض من أجل زرع الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف. وقال: «الجهة الخاطفة ستخلي سبيل ثلاثة لبنانيين عندما يطلق سراح السجينات السوريات الـ ٢٧١» (تحفظ الجانب اللبناني على تجزئة القضية).



إبراهيم عوض بعد إطلاق سراحه في ٢٠١٢/٩/٢٦

عاد ابراهيم من تركيا، وأطلع رئيس الجمهورية ميشال سليمان ووزير الداخلية مروان شربل على نتائج ما أسماها «المفاوضات الجدية» التي بدأها مع الجانب التركي وفكرة تشكيل خلية أزمة لبنانية قطرية تركية تتواصل من خلال القناة الرسمية اللبنانية مع السلطات السورية. وسلم نسخة من لائحة الـ ٣٧١ اسماً إلى شربل، وأبلغه أنه سيتواصل مع دمشق بشأنها. وقد أثنى كل من سليمان وشربل على ما أنجز، وتمنيا أن تبقى الأمور محاطة بسرية، وأن يحظى الأمر بمتابعة حثيثة من إبراهيم.

أرسلت اللائحة إلى السلطات السورية، فتبين بعد التدقيق بها أنها تتضمن أسماء مكرّرة، وأخرى لنساء لم يعتقلن أصلاً، أو أفرج عنهن سابقاً، أو توفين، فضلاً عن أخطاء في أسماء العشرات منهن.

في تلك الرحلة، استجدت معطيات جديدة على خط قضية أعزاز، بينها زيارة السناتور الأميركي جون ماكين إلى شمال سوريا، واجتماعه بقادة فصائل سورية معارضة بينهم مسؤولان في «لواء عاصفة الشمال».

كيف دخل الأميركيون على خط التفاوض؟ وما هي قصة الموقوفة السورية طل الملوحي التي طلب الأميركيون أن تكون في صلب أي صفقة تبادل؟

وماذا عن اللقاء الأول بين شربل وإبراهيم والعموري في تركيا؟

(كلير شكر، «السفير»، ٢٠١٣/١١/١٢)

ضابط.. على خط تماس «الأمم»



اعتصام لأهالي المخطوفين أمام السفارة التركية

تستطيع القول في عباس إبراهيم ما تشاء، سلباً أم إيجاباً.. طالما أن الرجل يعمل في حقول عامة متعددة، ويلامس خطوط تماس كبيرة.

ما يسجل له، من خصومه قبل أصدقائه، أنه عندما خلع البدلة المرقطة ازداد تمسكاً ببدلة الدولة.. لكأنه آتٍ من زمن وقماشة مختلفين.

شخصية أمنية ـ سياسية بالفطرة لا تنقصها الشجاعة من جهة والحنكة الدبلوماسية من جهة ثانية، إلى حد إشعار مَن يعنيهم الأمر أن لبنان ليس كله بلد طوائف ومذاهب، بل هناك من يعتدّون بوطنيتهم، ويتلقفون المهام الصعبة، ولو كانت مصنفة في خانة «المستحيلات» عند آخرين.

تقاعَد أبطال «رواية أعزاز» التي نُسجت فصولها بين بيروت وتركيا وقطر وسوريا إلا «ضابط إيقاع» خاتمتها السعيدة، فقد أنهى اللواء إبراهيم ملفاً ليكلف نفسه بملفات أكثر حساسية وتعقيداً وخطورة، بينها ملف خطف المطرانين، مستفيداً من عناصر المصداقية، وتراكم الخبرة، والعلاقات المتشعبة.

منذ البداية، أعطى إبراهيم ملف المخطوفين ما يحتاجه من وقت، لكن ليس على حساب المديرية. كلّفه الرئيس ميشال سليمان بالمهمّة، ولم تمض ساعات قليلة، حتى كانت فرق العمل في المديرية تتوزّع المهام. جمع المعلومات والتدقيق بها والرصد والتحليل ومتابعة وسائل الإعلام.. إلخ.

وبنَفس طويل، ومن دون إلزام نفسه بمُهل، قاد سفينة

المفاوضات، وكان البادر دائماً لرسم خريطة الطريق، ومحاولة إلزام الاطراف بها. تتحول الكلمة على طاولة المفاوضات إلى فرصة.. والواقعة إلى دليل..

وما أسهل إحراج الآخرين خاصة عندما تظهر لهم أحياناً أنك أحرص منهم على أمنهم ومصلحتهم الوطنية.. والدليل إصرار إبراهيم على رفض العرض التركي بجعل المخطوفين التركيين في صلب أي عملية تبادل، لانهما خطفا على أرض لبنان.. وبالتالي، تقع على الدولة اللبنانية وحدها مسؤولية الإفراج عنهما.

في كل محطات ملف أعزاز، لم يسمح إبراهيم للضغوط النفسية أن تقف حائلاً بينه وبين هدف وضعه نصب عينيه. يتمتع الرجل بمناعة عالية ضد الكسل والروتين. لم يخطئ الرئيس نبيه بري عندما قال إن المثابرة والعناد من قبل المسك بالملف ساهم في إيصاله إلى خواتيمه السعيدة.. وإلا كان مصير هؤلاء مثل عشرات الآف المخطوفين والمفقودين في لبنان وسوريا.

دقّ أبواب قطر، وتركيا، وسوريا، وفلسطين. جس نبض سعد الحريري. عرض إغراءات على أجهزة استخباراتية غربية عدة. في المحصلة، تبين له أن الخاطفين مجرد واجهة. لم يحتج الأمر إلى أكثر من اتصال تلفوني واحد مع سمير العموري ومن ثم مواجهته وجهاً لوجه، حتى يفهم كيف يفكر هذا الرجل وهل القرار بيده أم بيد آخرين.

وبينما كان مطار بيروت يطوف بالوافدين إليه من كل حدب وصوب للاحتفال بحرية العائدين من أعزاز في الخامس والعشرين من أيار ٢٠١٢، التزم إبراهيم بنصيحة صديقه التركي مدير المخابرات الدكتور حقان فيدان بأن معطياته تشي بعكس العلن. وعندما انطلت شائعة مقتل المخطوفين على كثيرين، تلقى إبراهيم اتصالاً من فيدان يعلمه فيه أنهم بخير.

١٢ زيارة إلى تركيا، خمس زيارات إلى قطر، عشرات الزيارات إلى دمشق. حصيلة طبيعية لمهمّة شائكة. كان التمويه الامني حاضراً بقوة. يُعلن خبر وصول المدير العام إلى تركيا، فيكون الاخير متواجداً في دولة أخرى. لا أحد يعلم متى يصل ومتى يغادر، إلا حلقة ضيقة جداً.

ينتهي اللواء من جلسته مع الدبلوماسي الفلسطيني المخضرم في أنقرة نبيل معروف، ويقفل عائداً إلى بيروت، فيتلقى اتصالاً من الاتراك سائلين إياه «هل كنت عندنا؟» ينصحونه بتوخي الحذر «حرصاً على سلامتك». نية الاتراك طيبة، لكن «أمن» المدير العام كان يمكّنه من دخول أنقرة ومغادرتها من دون علم السلطات التركية!

سبق لابراهيم حين كان رئيساً لفرع مخابرات الجيش في الجنوب أن دخل إلى عين الحلوة في عز مقارعته مجموعات «جهادية» في المخيم. فوجئ مدير المخابرات السابق العميد جورج خوري باقتحامية مثله في الجنوب، فكان لا بدّ من تنويه مشترك منه ومن قائد الجيش (آنذاك) ميشال سليمان.

يزهو إبراهيم بإنجاز يجيّره، لا شعورياً، للدولة أولاً وللمديرية ثانياً. ثمة معادلة صلبة تحكم قناعاته. يذهب الشخص وتبقى المؤسسة. في عزّ انشغاله بمخطوفي أعزاز، تضاعفت إنتاجية المؤسسة. لا يتعب الرجل من تعدّد الجبهات والملفات.

تشي روزنامته بأدوار وأعباء أكبر.. ومهام أصعب.. بينما لا تتوقف دوائر الحسد عن الثرثرة، خاصة عندما يصبح «المتهم» جزءاً من «لعبة أمم».. وموضوعاً اسمه على لائحة مواعيد رؤساء وقادة دول وأجهزة استخبارات شرقاً وغرباً.

(ملاك عقيل، «السفير»، ١٢/ ١١/٢٠١٣)

واشنطن لأولوية الإفراج عن طل الملوحي .. ودمشق ترفض المبدأ



السيناتور الأميركي جون ماكين مع قادة فصائل معارضة سورية بينهم مسؤولان في «لواء عاصفة الشمال» في الأراضي السورية الخاضعة للمعارضة في ٢٠١٢/٥/٢٦

ما إن فتحت أبواب التفاوض بين الخاطفين قادة «لواء عاصفة الشمال» والسلطات اللبنانية عن طريق الإتراك، وبمعرفة القطريين وسعد الحريري بناء على طلب الاتراك، حتى برزت سلسلة معطيات على الارض، أبرزها الغارة الإسرائيلية على مواقع عسكرية قرب دمشق، وإقدام مجموعة شيشانية مسلحة على خطف متروبوليت حلب والإسكندرون وتوابعهما للروم الأرثوذكس المطران بولس اليازجي ومتروبوليت حلب لطائفة السريان الارثوذكس المطران يوحنا إبراهيم قرب مدينة حلب في الثاني والعشرين من نيسان ٢٠١٢، بالإضافة إلى زيارة السيناتور الاميركي جون ماكين لشمال سوريا واجتماعه بمجموعات من المعارضة المسلحة بينها مجموعة خاطفي لبنانيي أعزاز.

طلب مدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم، العائد من تركيا، اجتماعاً عاجلاً بلجنة أهالي المخطوفين، أطلعهم خلاله على مجريات التطورات التفاوضية، وتم التوصل إلى تفاهم أبقي طي الكتمان وتضمن النقاط الآتية:

- وقف التظاهر أمام مقر الوحدة التركية العاملة ضمن «اليونيفيل» في الجنوب نظراً إلى الانعكاسات السلبية لهذا التحرك على عمل الاتراك وكل «القبعات الزرق».
- عدم التوجه بأي عبارة غير لائقة بحق الرموز السياسية التركية، بما فيها سفير تركيا في لبنان.
- عدم التعرض للمصالح التركية في لبنان من جهة وحفظ حق الأهالي بالتظاهر السلمي من جهة ثانية.

في موازاة ذلك، تفاعلت زيارة ماكين لبنانياً، ونقل مخبرون معلومات إلى أجهزة أمنية عدة حول نية أهالي المخطوفين الإقدام على «عمل ما» ضد المصالح الاميركية في بيروت، وذلك رداً على لقاء السيناتور جون ماكين بخاطفي اللبنانيين التسعة. تم تحليل تلك المعلومات وجرت مقاطعتها مع معطيات ميدانية، وتبين أنها غير جدية، وبرغم ذلك، تم إيصال رسائل تحذير إلى السفارة الاميركية في بيروت.

جرت مشاورات بين السلطات الأميركية واللبنانية في نهاية أيار ٢٠١٣، تمحورت حول ما أسمي «التداعيات السلبية التي خلفتها زيارة ماكين على قضية مخطوفي أعزاز وملف التبادل»، خاصة بعد أن نشر صحافيون لبنانيون صوراً للسيناتور الاميركي مع كل من محمد نور (المسؤول الإعلامي في «لواء عاصفة الشمال») و«أبو يوسف» (أحد قادة اللواء المذكور).

بعثت السلطات اللبنانية برسالة إلى الأميركيين مفادها أن رؤية السيناتور ماكين مجتمعاً بالخاطفين ولد قناعة لدى أهالي المخطوفين بان الإدارة الاميركية، توفر غطاء للخاطفين، لا بل توفر مظلة حماية لمجرمين إرهابيين وفق القانون الدولي».

وتزامن ذلك مع «لا» كبيرة تبلّغها الأميركيون، عبر قنوات عدة، حول رفض السلطات السورية أصل البحث في موضوع الموقوفة السورية طل الملوحي التي دأب الاميركيون على مطالبة السلطات السورية بإطلاق سراحها.

يذكر أن الملوحي (من مواليد مدينة حمص) محكومة بعد توقيفها في السابع والعشرين من كانون الأول ٢٠٠٩ «بجرم التجسس لمصلحة وكالة المخابرات المركزية الاميركية والتخطيط لاعتداء على دبلوماسي سوري في القاهرة في العام ٢٠٠٩»، حسب نص الحكم الصادر بحقها، بينما تقول المعارضة إن الملوحي اعتقلت على خلفية نشر مقالة ضد النظام في مدونتها.

وكان لافتاً للانتباه أن زيارة ماكين جاءت مخالفة للإشارة الأولى التي أعطتها دمشق في موضوع الصحافيين الاميركيين المخطوفين في سوريا (اوستن نايس وجايمس فولي)، وذلك على لسان الرئيس بشار الأسد في مقابلته مع صحافي أرجنتيني.

لا للإفراج عن طل الملوحي

التداعيات السلبية المحتملة لزيارة ماكين على ملف مخطوفي أعزاز، وما يتوافر من معلومات لدى السلطات الرسمية اللبنانية حول قضية المطرانين ابراهيم واليازجي كانت في صلب المشاورات العاجلة التي أجرتها السفيرة الاميركية مورا كونيلي في بيروت قبيل مغادرتها النهائية في بداية الصيف المنصرم. وهي استفسرت من أكثر من جهة سياسية وأمنية عما يتردد عن نية أهالي مخطوفي أعزاز القيام بتحركات احتجاجية باتجاه السفارة الأميركية في عوكر، وطلبت المساعدة في اتخاذ إجراءات أمنية إضافية لتعزيز أمن السفارة.

وفي وقت لاحق، تبلغت لجنة أهالي مخطوفي أعزاز من السفارة الأميركية أن الصور التي التقطت لماكين «كانت عرضية وغير مقصودة»، وأنه «لا ضرورة لتكبير المسألة».

أدّت التوضيحات المتبادلة بين الاميركيين والسلطات اللبنانية إلى تجاوز «مطب ماكين»، وصارت قضية المطرانين ضاغطة أكثر فأكثر على الجميع، خاصة في ضوء تضارب المعلومات حول مصيرهما، وهوّية المجموعة الخاطفة، وإن تقاطعت المعلومات عند أرجحية فرضية خطفهم على أيدي مجموعة شيشانية متطرفة قرب مدينة حلب في سوريا.

«واحة إنسانية» تركية!

تكثفت المشاورات بين بيروت وأنقرة، وتبلغ الجانب اللبناني أن الوساطة التركية أثمرت محاولة «لخلق واحة إنسانية» من خلال اجتماع أمني لبناني تركي قطري بحضور ممثلين للخاطفين، على أن يبقى سعد الحريري «في الجو» بصورة دائمة!

توجه وزير الداخلية مروان شربل برفقة اللواء عباس إبراهيم إلى تركيا، وعقدا اجتماعاً بتاريخ الحادي والثلاثين من أيار ٢٠١٣ مع نائب مدير المخابرات التركية السفير عبد الرحمن بيلجيك في مقر الاستخبارات التركية في أنقرة.

تميّز هذا الاجتماع باللغة الدبلوماسية و«الوجدانية» التي استخدمها مروان شربل مع المسؤولين الاتراك. شكرهم على دورهم وحسن ضيافتهم، وتحدث عن العادات والتقاليد المشتركة، وعن المطبخ اللبناني، والتعابير والأمثلة الشعبية والمصطلحات اللبنانية اليومية المأخوذة من حقبة الاستعمار العثماني، وكذلك عن الابنية التي شيّدها العثمانيون في بيروت، ومنها مقر وزارة الداخلية في الصنائع . وتمنى على بيلجيك أن يلبي دعوته لزيارة

لبنان، وأخذ على الأوروبيين أنهم «لا يقدرون عظمة تركيا»، متمنياً قبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي!

كان من المقرر أن يلتقي شربل وابراهيم مدير المخابرات التركية، لكن ظروفاً طارئة جعلت الأخير لا يكون موجوداً في أنقرة، ولكن على مسافة أمتار قليلة من مكتب حقان فيدان، كان ضباط أتراك ومندوبون من سفارة قطر قد جلسوا في أحد المكاتب، ومعهم قائد «لواء عاصفة الشمال» الجديد سمير العموري، وأحد رجال الدين (صلاح الدين حسون) بصفتهم يمثلون الجهة الخاطفة.

كانت رحلة العموري وحسون من أعزاز إلى أنقرة قد بدأت فجر يوم الجمعة، وبرغم كل الترتيبات التي أجريت للقاء شربل وإبراهيم بالخاطفين، فإن التفاصيل المتعلقة بالشكل والمضمون كادت تطيح بالاجتماع. وهذا ما بينته مجريات اللقاء الذي استمر حتى موعد صلاة الجمعة.

انتقل الوفد اللبناني برفقة بيلجيك إلى قاعة الاجتماعات التي اتخذت شكلاً مربع الأضلاع. تجدد مسلسل الانتظار على مدى أكثر من ثلاثين دقيقة، كانت فرصة إضافية لكي يُخرج وزير الداخلية نفحات عاطفية إضافية جعلت وجه بيلجيك يصاب بالاحمرار أكثر من مرة.

الخاطفون.. والدولة اللبنانية معاً!

فجأة يدخل إلى القاعة مندوبو تركيا وقطر، ثم سمير العموري والشيخ حسون وشخص ثالث من المجموعة الخاطفة.. لم يلق الثلاثة الأخيرون التحية على الحاضرين. اختار العموري مكاناً لجلوسه غير المكان الذي حدده له الأتراك، بينما كانت تمر لحظات من التوتر الشديد، حتى أن الوزير مروان شربل لم يصدق كيف تعمد الخاطفون إهانة مضيفيهم الأتراك علناً.

افتتح نائب مدير المخابرات التركية الاجتماع، ولخص ما سبقه من مشاورات، وأعطى الكلام لوزير الداخلية اللبناني الذي كابر على مشاعره وتوجه إلى العموري قائلاً له: «اتصالان حصلا بيني وبينك حتى الآن.. وبمجرد سماعي صوتك تملكني شعور بأن قضية المخطوفين ستجد حلاً، لا بل أنا على يقين انك لو كنت أنت قائد المجموعة عندما حصلت واقعة الاختطاف، لما بقي اللبنانيون قيد الاحتجاز طوال هذه الفترة»، وقال له إن آل العموري موجودون في مدينة جبيل وبلدة عمشيت مسقط رأس الرئيس اللبناني ميشال سليمان.

ثاني المتحدثين كان العموري، واختار أن يبدأ مداخلته «من الأول»، على حد تعبيره، وبلغة حادة وتعابير متجهمة، فتوجه إلى المندوب التركي بيلجيك سائلاً: «أنت تقول إنه بعد إخلاء اللبنانيين سيزهر الربيع العربي مجدداً.. لكنك لم تتطرق إلى موضوع تدخل «حزب الله» في سوريا.. ويهمني ان استفسر هل هذا التدخل من ضمن المساعدات الإنسانية للحزب الذي غاص حتى أذنيه في بحر الدم السوري وارتكب ما ارتكب»!

أضاف العموري أن المخطوفين التسعة «على علاقة شخصية بحسن نصرالله»، وقال: «هؤلاء ليسوا مدنيين، بل عسكريين، ولو أردنا المعاملة بالمثل، لكنا تصرفنا معهم بطريقة مختلفة كما يتصرف «حزب الله»، وبالتالي ما كانوا على قيد الحياة»!

هنا قاطعه الوزير شربل وسأله: «إذا افترضنا أن ما تقوله عن الشيعة و«حزب الله» صحيحاً، هل يمكنك أن تشرح لي سبب خطف المطرانين؟»

أجابه العموري: «نحن لم نخطفهما، وعلى الأرجح أنهما بيد مجموعة معارضة لكي تحميهما من بطش النظام كما فعلت مع ابن المفتي الشيخ أحمد حسون والشيخ محمد سعيد البوطي!»

«تركيا تمثلنا»

وتابع العموري موجهاً كلامه إلى الوسطاء الأتراك: «كنا أرسلنا اللوائح المطلوبة بالنساء المعتقلات، وبالتالي لا أرى سبباً لدعوتي إلى هذا الاجتماع (بعصبية بالغة)، وأنا أعتبر أن قطر وتركيا وهيئة علماء المسلمين يمثلون لواء عاصفة الشمال».

قاطعه ابراهيم متمنياً على الأتراك والقطريين توضيح هذه النقطة التي أثارها العموري حول تفويضه «الوسطاء» بأن ينوبوا عنه بالكامل في المفاوضات، غير أن الجانبين التركي والقطري تبادلا النظرات المستغربة تعبيراً عن انزعاجهما من عبارة العموري المفاجئة.

هنا، طلب مروان شربل الكلام قائلاً: «عندما خطف اللبنانيون الـ ١١ في أيار ٢٠١٢ لم يكن «حزب الله» قد تدخل في سوريا، ولم يكن عدد النازحين السوريين قد لامس عتبة المليون وربع المليون نسمة. اللبنانيون المخطوفون كانوا في رحلة دينية برفقة زوجاتهم وليس في مهام عسكرية وأمنية».

قاطعه العموري: «هدف مرافقة النساء هو التمويه فقط لا غير».

تدخل المندوب التركي، وطلب من العموري والآخرين التزام الهدوء، مبدياً ثقته بالنيات الحسنة لجميع الحاضرين. وجدد التأكيد على البعد الإنساني للقضية، «لأننا لسنا على طاولة تهدف إلى حل الازمة السورية، بل معالجة قضية محددة. الحل السياسي يقع على عاتق أطراف دولية وإقليمية».

وقال بيلجيك: «اليوم هو يوم جمعة والأخ العموري وعدد من الحاضرين يريدون تادية صلاة الجمعة، لذلك نامل أن نستفيد من الوقت لطي هذه الصفحة قبل حلول موعد الصلاة».

طلب العموري من مرافقه الشيخ حسون أن يدلي بدلوه، فقال الأخير: « النظام قتل ٢١١ من النساء اللواتي وردت أسماؤهن في اللائحة الاولى تفادياً للإفراج عنهن. صرنا نخشى تقديم أسماء جديدة مخافة تصفية أصحابهن، ولذلك قررنا وقف المفاوضات إذا استمر عدم تجاوب الجانبين اللبناني والسوري».

جرى نقاش تقني حول اللائحة التي تضمنت أسماء مكررة وأخرى خاطئة أو أفرج عنها سابقاً أو لم تدخل السجون نهائياً، قبل أن يتوجه حسون بسؤال لإبراهيم عن حقيقة ما يقال عن توقيف ١٥٠ معارضاً سورياً في لبنان على يد الأمن العام.

التزم إبراهيم الصمت، وتولى وزير الداخلية الرد على حسون بالنفي داعياً إلى حصر النقاش بملف المخطوفين.

«إكراماً للمخابرات التركية»!

وكان لافتاً للانتباه في سياق المناقشات تكرار الشيخ حسون أن الخاطفين أطلقوا سراح حسين عمر وعوض ابراهيم «إكراماً لجهاز الاستخبارات التركية ومن دون أي مقابل».

وطلب العموري من إبراهيم أن يسلمه نسخة من لائحة الاسماء التي سلمها له النظام السوري، فرد عليه بأنه لن يسلمها له مباشرة، بل عبر الوسيط التركي. بعد ذلك، أشار كل من العموري وحسون انه سيصار إلى رفع عدد الأسماء إلى ١٥٠٠.

وكان لافتــاً للانتبــاه أن المندوب القطري لم يرفع رأسه طوال الجلسة مكتفياً فقط بتدوين كل شاردة وواردة في الاجتماع.

كما لوحظ أن ممثلي الخاطفين تفادوا شرب المياه والقهوة وتناول الحلوى حتى انفضاض الاجتماع الذي توج بوضع ملخص للنقاشات أعقبه تمنٍ من العموري وحسون بإبقاء اللقاء «طي الكتمان»، وذلك تحت طائلة ان «أي تظهير في الإعلام سيرتد سلباً على عملية التبادل».

بعد عودة شربل وإبراهيم إلى بيروت، بدأت عملية التدقيق في اللوائح بين بيروت ودمشق وأنقرة، فيما كانت المعارك في محيط مدينة القصير السورية تحتدم على مدى ١٨ يوماً، وتوجت بإعلان «حزب الله» سيطرته والجيش السوري بصورة كاملة على المدينة في الاسبوع الاول من حزيران ٢٠١٣.

مضت أيام قليلة على سقوط القصير، وتلقى مدير عام الامن العام اللبناني دعوة من نظيره التركي حقان فيدان لزيارة أنقرة مجدداً.

كان اللقاء الأخير قد عقد بين فيدان ومروان شربل وعباس إبراهيم في نهاية شتاء العام ٢٠١٣ وتخلله «عرض مؤثر» من وزير الداخلية اللبناني، إذ طلب من مدير المخابرات التركية أن يسلمه إلى الخاطفين حتى يبادروا إلى احتجازه مقابل إطلاق سراح اللبنانيين التسعة، وهي المبادرة التي تركت أثراً كبيراً في نفس فيدان.

في الحادي عشر من حزيران، عقد اجتماع في أنقرة بين مديري الأمن العام اللبناني والمخابرات التركية ضم فريق العمل اللبناني ـ التركي المعني بملف مخطوفي أعزاز.

ماذا جرى في هذا الاجتماع الذي جاء استكمالاً لما أسميت «الفرصة الإيجابية» التي كرسها اجتماع شربل وإبراهيم بالخاطفين للمرة الأولى؟ وفي أي سياق تمت عملية خطف القبطان التركي في شركة الطيران التركية مراد أكبينار ومساعده مراد آغا على طريق مطار بيروت الدولي في التاسع من آب ٢٠١٣؟

(لينا فخر الدين، «السفير»، ٢٠١٣/١١/١٣)

يوميات مخطوفي أعزاز بين المعسكر.. والحرية



لزميلة من الـ«بي. بي. سي.» ندى اندراوس مع الزوار اللبنانيين المختطفين في أعزاز

ما إن انطلقت حافلتا حملتي «الصدر» و«بدر» من بساتين أعزاز باتجاه حلب، وعلى متنهما النساء فقط، حتى خاض قائد «لواء عاصفة الشمال» المدعو «أبو إبراهيم» ومعاونوه سلسلة تحقيقات مع اللبنانيين الـ ١١ تركزت على علاقتهم بإيران ومن ينتمي منهم إلى «حزب اللات»، كما كانوا يسمون «حزب الله».

وضع الرجال الـ١١ كل ما يحملونه على إحدى الطاولات. وقال أحد المسلحين لـ«أبي ابراهيم» بعد أن دقق بالاوراق: «يبدو أن لا علاقة لهم بأي شيء، فلنطلق سراحهم»، ولكن قائد «اللواء» أصرّ على التوقيف.

طمأن «أبو إبراهيم» الرجال، ولكنه طلب نقلهم مكبلي الايدي، فيما وضعوا عباس شعيب وعلي عباس في صندوق سيارة. كان السبب اعتقادهم أن شعيب هو ابن شقيق السيد حسن نصرالله.

خمس دقائق فقط بالسيارة ووجدوا أنفسهم في معسكر «لواء عاصفة الشمال». كان المعسكر مخصصاً للتدريب وقريباً جداً من الحدود التركية (مئات الأمتار).

وضع المخطوفون الـ١١ في خيمة عسكرية لا تزيد مساحتها عن خمسة أمتار مربعة. زُودوا بفرشتين إسفنجيتين فقط، فصاروا يضعون رؤوسهم عليهما وأجسادهم على التراب لكي يناموا. يلاحظ علي حسن زغيب وعوض إبراهيم أن المعسكر كان فقيراً. لم يكن لديهم حينها عتاد كثير، ولا تجهيزات. «العتاد والمؤونة والمال والسلاح وصلت بعد نحو شهرين من عملية الخطف».

أخضع مسؤول المعسكر «أبو شوقي» المخطوفين لتحقيق «سطحي». اتصل المحقق بشخص في لبنان يدعى «أبا عبدو» وراح يدقق معه في تفاصيل تتعلق بأقارب كل فرد من الموجودين.

هل خفتم؟ يجيب أحد الرجال أنهم كانوا «يهتمون بتأمين كامل احتياجاتنا من الدواء إلى الطعام واللباس، لكن ظروف المعسكر كانت قاسية طبعاً». من هناك، سمع اللبنانيون أصوات الأطفال السوريين في أحد مخيمات

اللجوء داخل الأراضي التركية.

كان الخاطفون ينقلونهم، مرة كل ١٥ يوماً، إلى غرفة قريبة من العسكر ليستحموا ويرتاحوا قليلاً. خاصة أن البعوض كان ينهكهم ليلاً والذباب نهاراً. لا ماء ولا كهرباء، السهر مسموح لكن على ضوء «القداحات». فيما تصل درجات الحرارة إلى ٤٢ درجة مئوية. يتيمّمون بالتراب للصلاة عندما تنفد المياه. وينبطحون أرضاً كلما ازدادت وتيرة زخات الرصاص في محيط العسكر.

يقول عوض إبراهيم إن الخاطفين وضعوا «بوكلين» وجرافة في محيط خيمتهم لكي يحموهم من رصاص قد يبلغ خيمتهم. تعرفوا إلى مخطوف روسي في إحدى الخيم. علموا به عندما حاول الهرب، فأطلقوا عليه النار وأصابوه في قدمه.

كان حارسهم الشخصي يلقب بـ«فرعون»، وكانت علاقتهم به جيدة. يؤمن احتياجاتهم، وفق مختار بلدة يونين علي زغيب وعوض ابراهيم، «كنا نطبخ الطعام على موقدة قرب الخيمة، أما الغاز الصغير فخصصناه للشاي والقهوة. هم يأخذون ملابسنا ويغسلونها ثم يعيدونها.. وأحياناً كنا نغسل ثيابنا بأنفسنا».

من علب الدخان قص اللبنانيون أوراقاً ورسموا «الكبّة والديناري والبستوني والسباتي» للعب «الشدّة»، وصار عندهم ما يتسلون به ليلاً. لكن الأوراق كانت تتغير باستمرار بعدما يمزقها الشباب أثناء اللعب على طريقة «لاعبي الورق وجمعاتهم». لم يكن لديهم أي صلة بالعالم إلا ما يقوله الخاطفون لهم.

في أحد الأيام، ترك «فرعون» هاتفه وسلاحه بينهم. أمسك عباس شعيب بالهاتف وأرسل رسالة للحاجة حياة، وطلب منها الا ترد على الرسالة. لكن الحاجة لم تصدق وردت تسأل عن كيفية تأكدها من هوية المتصل. وبين أخذ ورد، لمح المخطوفون «فرعون» يعود من بعيد. فحمل شعيب الهاتف وترك الخيمة قبل أن تعاود الحاجة حياة الاتصال وينكشف الأمر.

عندما اكتشف «فرعون» غياب شعيب قامت الدنيا ولم تقعد. يومها سمع الزوار بعض الكلمات المهينة لهم. نقلوهم إلى مكتب «البعث» في أعزاز حيث مكتب «أبي ابراهيم». هناك، وبعد مضي بعض الوقت قال لهم «أبو إبراهيم»: «لدي مفاجأة لكم». دخل عباس شعيب من الباب. كانوا قد عثروا عليه على بعد كيلومترات عدة من المعسكر.

في مكتب «أبي ابراهيم» أجروا اتصالهم الأول بعائلاتهم من خط هاتفه التركي. وهناك أيضاً التقوا ببعض أفراد عائلاتهم الذين رافقوا رحلة الإعلام الشهيرة لزيارتهم.

يروي المختار زغيب أن اللقاء كان مؤثراً جداً، «حتى أن الإعلاميين بكوا أكثر منا». في هذه الفترة التي استمرت ثلاثة عشر يوماً، أطلق سراح حسين عمر (أبو علي) ولاحقاً عوض ابراهيم.

بعد العودة من أعزاز إلى المعسكر، نقل المخطوفون إلى غرفة في البساتين المحاذية للمعسكر بسبب اشتداد المعارك من حولهم. أقفلوا عليهم على مدى ثلاثة أشهر باب الغرفة ونافذتها ببابين حديديين. صارت ظروف العيش في الغرفة أقسى من العسكر. اتخذ كل منهم جزءاً من فرشته الإسفنجية وسادة ينام عليها بعد أن لفها بقطعة من ملابسه. طوال تلك الفترة كانوا بحاجة إلى إذن للخروج.

ولسبب مجهول، تم نقلهم من قرب العسكر إلى غرفة في مبنى نقطة الحدود في معبر بوابة السلام، بين تركيا وسوريا، بعد سقوطه بيد المسلحين. كانت الغرفة خالية من أي منفذ سوى «منور» بعرض لا يتجاوز العشرين سنتيمتراً قرب السقف. قضوا عيد الأضحى في هذه الغرفة، وجاءهم «الشيخ حسون» يوم العيد للصلاة جماعة: «**صلينا متابعة معه». المتابعة تعني أن كل واحد منهم تلا صلاته وحده.**

يومها شكوا لـ«الشيخ حسون» ظروف الحياة القاسية فيها، حيث كانوا يطهون طعامهم في المكان الذي استحدث على عجل كمرحاض. كانت الغرفة الصغيرة سجناً بكل معنى الكلمة. ولكن المسؤولين عن أمنهم أوضحوا لهم أنها «أكثر أمناً لهم من أي مكان آخر حالياً، وأن أبا إبراهيم يضع عائلته في المبنى نفسه».

بعد فترة قصيرة، تم نقلهم إلى غرفة في مبنى مؤلف من طابقين في أعزاز. كانت الغرفة مخصصة لطيور الحمام، وكان الريش ما يزال عالقاً في الجدران الخالية من أي نافذة. وكانت المنازل من حولهم شبه فارغة بعدما نزح سكان البلدة عنها. اقتصرت تهوئة الغرفة على أنبوب بعرض عشرة سنتيمترات يخرج الهواء من الغرفة على طريقة «الشفاط».

كان «فرعون» حارسهم الشخصي الذي رافقهم منذ اللحظة الأولى لوصولهم إلى العسكر يسمح لهم بالنزول واحداً تلو الآخر إلى الطابق السفلي للاستحمام كل ستة أيام. وفي طريقهم من مكان الاستحمام وإليه كانوا يلمحون الطريق العام.

هنا في أعزاز تدنى مستوى الخدمة، وقلت كميات الأكل

والأدوية والدخان وسائر الاحتياجات. افتقدوا للشوكولا والبسكويت والحليب. بدا أن ذلك نتيجة اشتداد الحصار على المدينة. من غرفة أعزاز، نقل الزوار إلى غرفة صغيرة جداً في أسفل منزل شخص من آل العرعور.. هناك تأكد لهم مقتل «أبي إبراهيم»، لكن المسلحين نفوا ذلك، وقالوا لهم إنه أصيب إصابة خطرة وحل مكانه سمير العموري.

يقول زغيب إن وضعهم انقلب مع مقتل «أبي إبراهيم» وفي هذه الغرفة تحديداً، علموا للمرة الأولى بالمفاوضات التي تجري لإطلاق سراحهم. كان ذلك في أواخر آذار ٢٠١٢، وقال لهم «فرعون» إنه قد يتعذر عليه أن يكذب عليهم كذبة الأول من نيسان «لانكم بتكونوا رجعتو على بلدكم».

مضى نيسان، ثم أيار وحزيران وهم في الغرفة نفسها. في بداية الصيف المنصرم أعيدوا إلى غرفة نظيفة وكبيرة في المعسكر. كانت أصوات القذائف تحاصرهم من كل حدب وصوب. في أحد الأيام، جاء الخاطفون وصوروهم بالفيديو. قالوا لهم «يريدون دليلاً على أنكم ما زلتم أحياء من أجل المفاوضات». في المعسكر، مرّ عليهم رمضان الثاني، ولكنه كان صعباً بالمقارنة مع الأول. نضبت المواد الغذائية، واقتصرت وجبتهم على العدس والأرز من دون زيت. أتوهم ببعض الخضار أحياناً، وذاقوا اللحوم مرتين فقط. برر الخاطفون ذلك بالحصار المفروض عليهم. في هذه الفترة، غادرهم «فرعون» إلى جهة مجهولة.

ساءت الأوضاع، ولم يعد باب الغرفة يفتح إلا مرة كل أربعة أيام. حولوا أحد قمصان الشباب إلى كيس يصفون فيه اللبن إلى لبنة. صعبت أحوالهم من حزيران حتى تاريخ الإفراج عنهم. أيام قاسية لم يكسر مرارتها سوى خبر اختطاف الطيارين التركيين الذي بثته القنوات التلفزيونية اللبنانية. «شعرت أنني تحت عرش الله بقليل وارتفعت معنوياتنا»، يقول المختار زغيب.

استحدث المخطوفون مفكرة جديدة بعد خطف الطيارين، هي رزنامة العد العكسي للحرية.

قبل أسبوع من نقلهم من المعسكر، طلبوا منهم توضيب حاجياتهم. نقلوا زغيب وشعيب إلى المعبر، ثم عادوا أدراجهم إلى المعسكر بعدما ورد اتصال يجمد عملية التسليم. سمعوا أن «داعش» منحت «لواء عاصفة الشمال» مهلة ٤٨ ساعة لتسليم أسلحتهم. علموا لاحقاً أن «داعش» أسرت «فرعون»، وقتلت عدداً من عناصر «اللواء» في معركة أعزاز.

في اليوم التالي، نقلوا برفقة «الشيخ منير» إلى غرفة عند معبر باب السلام. أمضى المخطوفون سبعة أيام في



المختار علي زغيب محمولاً على الأكتاف

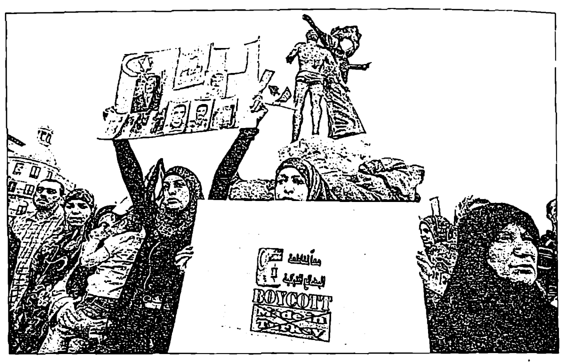
هذه الغرفة، وهناك علموا أن «داعش» قد سيطرت على المعسكر الذي كانوا يقيمون فيه. «في يوم الفرج» كما يسمونه، طلب منهم ارتداء أقنعة. اقتادهم المسلحون إلى سيارات كانت بانتظارهم عند رصيف المعبر، وانطلقت بهم إلى حيث لا يدرون.

يقول زغيب: «لم يسمح لنا بإزالة الأقنعة عن وجوهنا إلا عندما صرنا مع الأمن التركي». هناك أدركوا أنهم صاروا في عهدة الأتراك، وعلى مقربة من الحرية.. «وهناك أيضاً صلينا ركعتي الفجر شكراً لله». رحب «أبو ياسين»، من الخارجية التركية بهم، وتم نقلهم إلى أضنة. في هذه المدينة، اشترى الأتراك لهم ملابس جديدة، وتوجهوا بعدما إلى اسطنبول، ولكن لم يسمح لهم بأي اتصال هاتفي.

ساح المخطوفون على المواقع الأثرية في اسطنبول بحراسة الأمن التركي، إلى أن حان موعد انتقالهم إلى المطار، حيث التقوا اللواء عباس إبراهيم قبل صعودهم إلى الطائرة بساعات قليلة. وهناك نالوا من إبراهيم تعهداً بالإفراج عن الشباب المتهمين بخطف الطيارين التركيين، «وإلا كنا كلنا مش رح نرجع»، وفق زغيب.

(سعدى علوه، «السفير»، ١٢/ ١١/ ٢٠١٣)

الأتراك يسحبون أيديهم.. والطيّاران يقعان في «المصيدة»!



اعتصام لأهال المخطوفين في ساحة الشهداء وسط بيروت.

طغت معركة القصير وانخراط «حزب الله» في الأزمة السورية على مجريات اللقاء الذي عقد بين مدير عام الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم ومدير المخابرات التركية الجنرال حقّان فيدان بتاريخ الحادي عشر من حزيران ٢٠١٣ وتحول إلى غداء عمل استمر حوالى الساعتين، بحضور المعنين بملف مخطوفي أعزاز، من الجانبين التركي واللبناني.

في البداية، أشاد فيدان بحنكة إبراهيم في طريقة إدارته للمفاوضات مع ممثلي «لواء عاصفة الشمال» سمير العموري والشيخ صلاح الدين حسون، برغم بعض المواقف الحرجة والانفعالية من الاخيرين، وبالتالي، تحويل هذا اللقاء إلى «فرصة إيجابية»، متمنياً حصر التفاوض بـ«القنوات الامنية»، عارضاً تجربته في مجال تحرير الرهائن، خاصة في العراق وافغانستان والسودان، وخوضه تفاوضاً صعباً مع جهات خاطفة مثل «الملا عمر».

بدا واضحاً في بداية تلك الجلسة أن الأتراك منزعجون من دخول جهات إقليمية ودولية على خط التفاوض، وشددوا على حصرية القنوات التفاوضية والعمل بسرية تامة.

وعرض كل من فيدان وإبراهيم وجهة نظرهما من انخراط «حزب الله» في الأزمة السورية من خارج جدول الاعمال، قبل أن يقدّم ضابط تركي يدعى «كمال» شرحاً مستفيضاً لموضوع اللوائح والأسماء المكررة والمخاوف من وجود ٨١ اسماً من أصل ٢٧١ اسماً قدموا للنظام، سائلاً عن مصير الآخرين. واستفسر عن آخر لائحة قدمها الخاطفون وتضمنت ١٥٢ اسماً جديداً، وكان الجواب أنها «صارت بحوزة السوريين».

وقال إبراهيم إن السلطات الاميركية تستفسر عبر قنوات عدة عن قضية الموقوفة السورية طل الملوحي التي ترفض

السلطات السورية إطلاق سراحها بسبب اتهامها بالتجسس لمصلحة «السي أي إيه».

وكان لافتاً للانتباه قول فيدان إن الخاطفين في «لواء عاصفة الشمال» لا يصرون على تضمين اسم اللوحي، وأن اللائحة الأولى (٣٧١) تضمنت الكثير من الاخطاء لانه تم وضعها بسرعة.

قارن ابراهيم بين اتصاله الهاتفي الأول من نوعه بالعموري قبل شهرين وبين اللقاء الاول بينهما قبل فترة قصيرة، وخلص إلى أن ثمة تبدلاً في نبرته يتصل على الارجح بالمزايدة الحاصلة بين قادة الخاطفين، خاصة أن اللقاء ضم آخرين إلى جانب العموري.

هنا، استدرك فيدان بالقول إنه كان مرتاحاً لمسار المفاوضات قبل أن يتدخل «حزب الله» في معركة القصير، مشيراً إلى أهمية تكثيف الجهود وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين ابراهيم ورئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري لما يمكن ان يكون له من دور في هذه القضية، ووافقه إبراهيم الرأي، متمنياً تدخلاً أكبر للحريري على خط التفاوض.

وفي ختام اللقاء، جدد إبراهيم دعوته لفيدان لزيارة لبنان، ورد الاخير واعداً بأن يلبي الدعوة في الظرف والتوقيت المناسبين.

رهان لبناني على تركيا

سبق لقاء إبراهيم ـ فيدان عشاء عمل في مقر الاستخبارات التركية، شارك فيه المساعد الثاني لمدير المخابرات التركية والملحق الامني التركي في بيروت، وأشار خلاله الجانب التركي إلى أنه يتقرب من الخاطفين ـ و«هم لا علاقة لهم بالمعارضة السورية التي ندعمها» ـ بهدف عدم تعريض حياة المخطوفين اللبنانيين لاي خطر. وقال: «موقفنا صعب. لا نستطيع استخدام الشدة مع الخاطفين تفادياً لأي ردة فعل سلبية من قبلهم يمكن أن ترتد على المخطوفين، وفي الوقت نفسه نريد أن ننهي القضية، لأنها باتت تشكل خطراً على المصالح التركية».

ورد إبراهيم أن تركيا دولة إقليمية كبرى ولها نفوذها، ومن هنا رهان الدولة اللبنانية على مساهمتها في هذه القضية، وأضاف: «معلوماتنا تشير إلى أن الخاطفين مكون من مكونات المعارضة السورية، وأن تركيا ومن خلال الدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه للمعارضة في شمال سوريا قادرة على الوصول إلى الجهة الخاطفة والتاثير فيها».

وتبنى إبراهيم ما كان قد ردده وزير داخلية لبنان مروان شربل في اللقاء مع العموري والشيخ حسون بأن التذرع بتدخل «حزب الله» لخطف الزوار اللبنانيين غير مقنع، لأن عملية الخطف قد وقعت قبل دخول «حزب الله» على خط العمليات العسكرية في سوريا.

وقال إنه عندما تدخل لتحرير رهينتين تركيتين في لبنان كان الدافع إلى ذلك حماية العلاقات والمصالح التاريخية بين البلدين.

تدقيق متبادل باللوائح

بعد هذه الزيارة، وما تخللها من كلام سياسي حول قضايا عدة، بينها العلاقات الأمنية التركية ـ السورية ودور تركيا في التقريب بين المذهبين السنّي والشيعي من خلال رعايتها مبادرات مستقبلية في هذا الاتجاه، توطدت العلاقة بين المخابرات التركية والامن العام اللبناني. وتسارعت وتيرة الاتصالات والاجتماعات بين بيروت وأنقرة وبينها اجتماع عقده وفد من الأمن العام برئاسة العميد منح صوايا والضابط «كمال» مسؤول التفاوض في ملف المخطوفين من الجانب التركي.

كان صوايا قد زار العاصمة السورية أكثر من مرة، ودقق مع مسؤولين في الامن السوري في اللوائح المقدمة من الخاطفين، وآخرها لائحة الـ٥٢١ اسماً التي تبيّن وجود شوائب كثيرة فيها (٤٨ موقوفاً فقط لدى النظام)، ونقل إلى السلطات التركية تحذيراً باسم وزير الداخلية ومدير عام الامن العام مفاده أن هناك ما يزيد على مليون ومائتي ألف نسمة من النازحين السوريين في لبنان، وهو رقم مرشح للارتفاع، فإذا طال أمر الخطف، يخشى من ردة فعل الاهالي، وأن تنعكس الامور سلباً على مئات آلاف السوريين النازحين إلى الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت.

ونقل عن إبراهيم رفضه تجزئة الملف مع تكرار دعوته لإطلاق سراح مخطوفين مريضين من دون أي شروط. وطلب نقل رسالة تحذير إلى سمير العموري من أن تعرض أي من المخطوفين لسوء أو أذى نتيجة الاعمال العسكرية المتصاعدة في الشمال السوري، أو بسبب سلوك ما للخاطفين «سيحملهم كل التبعات المترتبة على هكذا أعمال».

شرح «كمال» موقف العموري ورفاقه، وقال إن هؤلاء اعتبروا أن نتائج اللائحة الاسمية الأولى جاءت مخيبة للآمال (الاعتراف بـ ٨١ موقوفاً من أصل ٣٧١).

وللمرة الأولى، تحدث الضابط نفسه عن حالة الفوضى

العارمة في سوريا، وقال إنه لا يوجد تنسيق أو اتفاق بين أطراف المعارضة السورية. وأشار إلى أن السلطات التركية تمارس ضغطاً على سمير العموري كما فعلت من قبل مع «أبي ابراهيم» قبل مقتله، حتى أن العموري أربك مؤخراً الى درجة أنه تعذر عليه زيارة تركيا لتفقد نجله الذي كان يعالج في أحد المستشفيات التركية بعد أن بترت ساقه نتيجة المعارك بين النظام و«لواء عاصفة الشمال» في مطار «مينغ» العسكري.

واتفق الجانبان على أن اللائحتين الأولى والثانية المقدمتين من الخاطفين بينتا وجود ١٢٩ معتقلاً في سجون النظام من أصل ٥٢٢ اسماً.

حاول الجانب اللبناني على إيقاع التطوّرات الميدانية المتسارعة إقناع الخاطفين بإطلاق سراح رهينتين (أحدهما جميل أمين صالح الأكبر سناً، وهو مريض ويحتاج إلى رعاية طبية) مقابل مبادرة النظام السوري إلى إطلاق دفعة كبيرة من المعتقلات لمناسبة حلول شهر رمضان.

ورد العموري برسالة شفهية نقلها الوسيط التركي إلى اللواء إبراهيم مبدياً فيها موافقته على إطلاق سراح جميل صالح مقابل ١٢٩ معتقلة لدى النظام السوري، ومن ثم إطلاق لبناني آخر (لم يحدد اسمه) مقابل إطلاق سراح الموقوفة السورية طل الملوحي، على أن تنطلق بعد ذلك المفاوضات الهادفة لإطلاق سراح اللبنانيين السبعة المتبقين.

.. إلى الوراء

اعتبر الجانب اللبناني أن رسالة العموري تعدّ تراجعاً الى الوراء، معتبراً أن قوله إنه غير مستعد لإرسال أسماء جديدة إلى النظام مخافة تصفيتها يعتبر بمثابة إنهاء للمفاوضات من جانب واحد... غير أن ذلك لن يمنعنا من مواصلة التواصل مع النظام لإطلاق مبادرة تتعلق بالإفراج عن أكثر من خمسين سجينة سورية لمناسبة شهر رمضان.

وأعلن أن الإصرار على قضية طل الملوحي يعقد الأمور بدل تسهيلها، خاصة أنها موقوفة عند النظام في قضية تجسس.

لم تمض أيام قليلة على رسالة ابراهيم حتى بادر النظام السوري إلى إطلاق سراح ٢٣ معتقلة سورية كبادرة حسن نية، وتبين أن ١٦ منهن وردت أسماؤهن في لوائح الخاطفين.

حصلت عملية الإفراج في الخامس عشر من تموز ٢٠١٣، وبعد أربعة أيام تلقى ابراهيم رسالة من نظيره التركي فيدان أبلغه خلالها رفض العموري اقتراحاً يقضي بالإفراج عن خمسة لبنانيين مقابل خمسين معتقلة سورية، وتمسكه بصيغة الإفراج عن رهينتين مقابل ١٢٩ معتقلة.

وكان لافتاً للانتباه توجيه الأتراك إشارة إلى الجانب اللبناني حول تفضيلهم التواصل المباشر بين العموري والحكومة اللبنانية، ما يعني أنهم قرروا الانسحاب بشكل غير مباشر من الوساطة.

وقد سارع ابراهيم للرد على الرسالة التركية بتذكير المخابرات التركية بعبارة العموري الشهيرة في الاجتماع الرباعي اللبناني التركي القطري والخاطفين بأن «تركيا تتكلم باسمنا»، وتمنى على أنقرة الاستمرار بالوساطة، مشيراً إلى المبادرة السورية من جانب واحد (إطلاق سراح سجينات لمناسبة العيد). وأعطى إشارة للأتراك بأن الأهالي ينوون تصعيد تحركهم ضد المصالح التركية في لبنان بعد عيد الفطر مباشرة.

رد مدير المخابرات التركية على الرسالة بالقول: «لدينا النية الحسنة، لكن أطرافاً لبنانية تصر على تحميل تركيا المسؤولية عن الخطف، وهي تحرض للقيام بتظاهرات ضد مصالحنا في لبنان وهو أمر غير مقبول». شكل رد فيدان في الأول من آب، مؤشراً على مراوحة المفاوضات، بدليل تراجع وتيرة الاتصالات بين بيروت وأنقرة، فيما كان الأهالي يستعدون لموجة جديدة من التحركات، وتزامن ذلك مع همس علني بأن الأهالي «سيقدمون على أمر في عيد الفطر المبارك أو بعده مباشرة».

خطف التركيين يخلط الأوراق

في صبيحة التاسع من آب ٢٠١٣، حدث ما كان متوقعاً بالنسبة إلى حلقة ضيقة من أهل السياسة والأمن في لبنان، فقد أقدم نحو عشرة مسلحين كانوا يستقلون سيارتي «بيكانتو» وجيب «إكس تريل» قرابة الثالثة فجراً على توقيف حافلة تقل ركاباً من التابعية التركية في طريقهم من مطار بيروت إلى أحد فنادق العاصمة، وطلبوا من القبطان التركي في شركة الطيران التركية مراد أكبينار ومساعده مراد آغا، الترجل منها، حيث اقتادوهما إلى جهة مجهولة، لتعلن بعد ذلك مجموعة أطلقت على نفسها اسم «مجموعة زوار الإمام الرضا» مسؤوليتها عن عملية الخطف، وحددت مطالبها بالإفراج عن اللبنانيين التسعة.

فور شيوع نبأ خطف التركيين أطلقت أسهم نارية في سماء الضاحية الجنوبية، مصدرها باحة «حملة بدر الكبرى»

و«حملة الإمام الصدر».

وسرعان ما كرت سبحة الاتصالات التركية بكل القيادات اللبنانية، فيما اتخذت إجراءات لحماية المصالح التركية في لبنان ومراكز القوة التركية العاملة ضمن «اليونيفيل» في الجنوب اللبناني.

أعطت الحكومة اللبنانية تعليمات للقضاء اللبناني والأجهزة العسكرية والأمنية بوجوب ملاحقة الخاطفين، فتم استدعاء العشرات، قبل أن توضع اليد على بعض خيوط العملية بسبب بدائيتها وافتقاد الخاطفين أي خبرة.

ونقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» عن المجموعة الخاطفة أنها بعثت برسالة إلى السلطات التركية تتضمن الآتي: «أمان ربي أمان... بيرجع زوار... بيطلع قبطان».

فيدان على الخط مجدداً

مع عملية خطف الطيارين، دخلت العلاقات التركية ـ اللبنانية في منعطف كبير، وطلب رجب طيب أردوغان من سفيره في بيروت اونان اوزيلديز قطع إجازة العيد إلى اسطنبول والعودة إلى بيروت على وجه السرعة. وطلب من جميع القيادات السياسية، وبينها قيادتا «أمل» و«حزب الله» لعب دور الوساطة للإفراج عن الطيارين. وطلب أوزيلديز من مسؤول لبناني كبير اتخاذ قرار بتوقيف الشيخ عباس زغيب «نظراً إلى تهديده المصالح التركية وإطلاقه تهديدات لا تساعد على حل القضية». اكتفى اللواء ابراهيم بإبلاغ السفير التركي أنه مع بلوغ الأمور حائطاً مسدوداً كان من الطبيعي أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه.

تلقى إبراهيم اتصالاً من نظيره التركي حقان فيدان طلب خلاله المساعدة في حل قضية الطيارين، وكان الجواب اللبناني: «سنقوم بواجباتنا وعليكم أنتم في المقابل، أن تقوموا بواجباتكم مع الخاطفين».

ادعى القضاء اللبناني على ١٢ شخصاً من أهالي المخطوفين في أعزاز بجرم تأليف عصابة مسلحة وخطف طيارين تركيين. وسعى الاتراك عبر قنوات أمنية إلى تحديد مكان توقيف الطيارين، وكان جواب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو أن مكان التوقيف تم تحديده، ولكن المشكلة تتمثل في استحالة اقتحامه مخافة أن يؤدي ذلك إلى تعريض حياة الطيارين التركيين للخطر.

في الرابع عشر من آب ٢٠١٢، وصل نائب مدير المخابرات التركية عبد الرحمن بيلجيك إلى بيروت، واجتمع على الفور بوزير الداخلية مروان شربل الذي قدم شرحاً لما قامت وتقوم به السلطات اللبنانية لإطلاق سراح الطيارين التركيين بما في ذلك مداهمة بعض الاماكن وتوقيف مشتبه بهم، وتعهد بالعمل على إطلاق سراحهما بأسرع وقت ممكن.

أما اللواء إبراهيم فقد بدا حريصاً خلال اللقاء مع بيلجيك على الفصل بين عملية خطف الطيارين التركيين على الاراضي اللبنانية وبين عملية خطف الزوار اللبنانيين على أرض سوريا. وقال إن المسؤولية في الإفراج عن الطيارين ملقاة على عاتق السلطات اللبنانية.

وعرض مجرى المفاوضات في الأسابيع الأخيرة وكيف أدى تشدد العموري إلى تعقيد الأمور خصوصاً بعد أن وضع قضية طل الملوحي في صلب أي عملية تبادل وعدم تلقفه مبادرة النظام بإطلاق سراح سجينات ممن شملتهن لوائح الخاطفين.

وحمّل ابراهيم «لواء الشمال» مسؤولية ما تتعرض له العلاقات اللبنانية التركية من إساءات.

الضمانة التركية مفقودة

طلب الأمن العام اللبناني ضمانة تركية قبل التوجه إلى سوريا مجدداً، والسعي لإخلاء موقوفات سوريات.

رد بيلجيك بأن لا قدرة على تقديم الضمانة المطلوبة بسبب الأوضاع القائمة على الأراضي السورية، وقال إن دولاً عدة تعرض مواطنوها لأعمال خطف في الاراضي السورية، ولم يؤد ذلك إلى تحرك هذه الدول باتجاه تركيا أو الضغط عليها، بينما هناك من يصر في لبنان على تحميلنا المسؤولية. وحذر من تأثيرات قضية خطف الطيارين على الرأي العام التركي. وقال إن آخر نتيجة تم التوصل إليها مع العموري تقضي بإطلاق سراح ١٢٧ سجينة سورية مقابل الإفراج عن المخطوف اللبناني جميل صالح وموقوف آخر.

رد ابراهيم داعياً الجانب التركي إلى معاودة الاتصال بالعموري وإعادة رسم خريطة طريق جديدة لملف التبادل، والا يتأخر جواب الخاطفين.

فماذا كان الجواب الذي أرسله العموري هذه المرة عن طريق القناة التركية وماذا تضمن الكتاب الذي سلمه سفير تركيا في لبنان للرؤساء الثلاثة ووزيري الداخلية والخارجية... وكيف دخل سفير فلسطين في أنقرة على خط المفاوضات مجدداً؟

(كلير شكر، «السفير»، ١٤/ ١١/ ٢٠١٢)

فيدان.. المدلّل عند أردوغان



اللواء عباس إبراهيم في لقاء مع رئيس الاستخبارات التركية الجنرال حاقان فيدان

يكاد يتحول اسم حاقان فيدان إلى رمز للمواجهة في عالم الاستخبارات. تارة في الداخل التركي، وطوراً في الخارج. لكن فيدان ليس سوى موظف عند رجب طيب أردوغان. هذا الشاب الذي «اصطفاه» أردوغان لرئاسة الاستخبارات يريح بملامح الصمت والصرامة المحببة المرتسمة على وجهه. سيده الذي يختار دائماً مساعدين كتومين لا يسببون له إحراجات في السر والعلن.

ينتمي فيدان إلى جيل تركي جديد يجمع التقنية والعلوم الحديثة إلى التديّن والحنين إلى الماضي العثماني. وجد أردوغان ضالته في فيدان (مواليد ١٩٦٨ في أنقرة) الذي كانت حياته خليطاً من العسكرية حيث خدم في الجيش ضابطاً من العام ١٩٨٦ إلى العام ٢٠٠١، ومن ثم عمل لبعض الوقت في مقر قيادة حلف شمال الأطلسي قبل أن يعين رئيساً لوكالة التنمية والتعاون التركية، ومن بعدها مستشاراً في رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٧ وعضواً في الهيئة الإدارية لوكالة الطاقة الذرية الدولية.

في نيسان ٢٠٠٩، عينه أردوغان نائباً لرئيس الاستخبارات التركية محضراً إياه ليصبح بعد سنة (أيار ٢٠١٠) رئيس الاستخبارات ولا يزال.

جاء فيدان إلى موقع خطير... وفي غمرة طموح لتكون تركيا بلداً أبعد من الإقليمية، ما يتطلب جهازاً استخباراتياً حديثاً يستخدم كل المعطيات والتقنيات والأذرع. وهكذا كان فيدان مستفيداً من دراسته الأكاديمية حول «موقع الاستخبارات في السياسة الخارجية» (نال الدكتوراه في ٢٠٠٦ من جامعة بيلكنت التركية)، ليعطي هذا الجهاز بعده الحديث.

ولم تكن صحيفة «يني شفق» التركية تغالي عندما كتبت مؤخراً أن فيدان عمل على إعادة موقع الاستخبارات التركية في المنطقة إلى ما كانت عليه من قوة وتأثير في عهد السلطان العثماني عبد الحميد.

أدار فيدان ملفات حساسة، أبرزها الملفان الكردي والسوري، غير أن ما يسميه المراقبون «سوء التقدير الكارثي في التقديرات السورية» أو ظهور «كيانية» كردية، يطرح أسئلة حول مسؤوليات الفريق التركي السياسي والأمني.



رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس الاستخبارات التركية الجنرال حاقان فيدان ويبدو وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو

هنا يرى البعض التركي أن المشكلة ليست عند فيدان بل في إسقاطات أردوغان - أوغلو وتغليبهما ميولهما لا الحقائق التي كان يعرضها حاقان لهما، وهو ما يفسر بقاء فيدان على رأس الاستخبارات التركية برغم الفشل الذريع في السياسة الخارجية التركية في سوريا والعراق ولبنان، من دون إغفال مصر حيث اختلط القصور الاستخباراتي بالركود الاستشرافي (مستقبل «الإخوان»).

ولعل المشكلة مع أردوغان أنه يحوّل كل شيء إلى مسألة شخصية ولا يعترف بالخطأ ولو جرّه إلى خلاف مع الرئيس عبدالله غول، ونائب رئيس الحكومة بولنت ارينتش. ينسحب ذلك على أوغلو الذي يتمسك به أردوغان برغم فشله الذريع في سياساته الخارجية التي حولت تركيا إلى بلد معزول بالكامل وعلى خلاف مع الجميع قبل أن يبدأ مؤخراً بإصلاح ذات البين مع البعض، ومنهم إيران والعراق وربما لبنان.

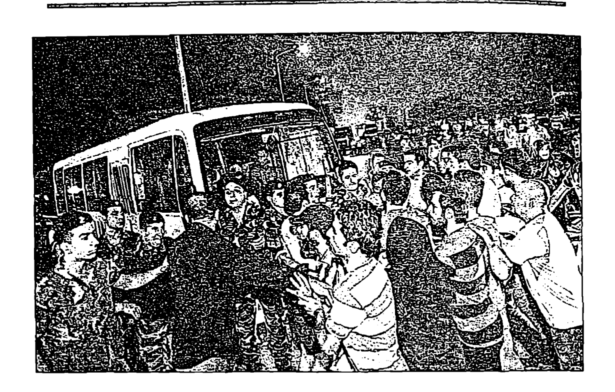
أما فيدان، فهو بالنسبة إلى أردوغان، الفتى المدلل الذي سنّ لأجله شخصياً، قبل سنة ونصف، قانوناً في البرلمان وعلى عجل من أجل ألا يستطيع القضاء استدعاءه للتحقيق معه في مسألة مقتل ٣٤ كردياً.

حينها اشتهرت جملة أردوغان: «لن أضحي بحاقان بك حتى لو كان على خطأ. نحن لا نأكل رجالنا بسهولة»، لأن استدعاء فيدان كان سيكون استدعاء لأردوغان نفسه وكشفاً لأسراره. وعندما شنت الصحف الغربية وإسرائيل قبل أسابيع قليلة حملة كبيرة على فيدان بسبب تسريبه لإيران أسماء عملاء إيرانيين يعملون لمصلحة إسرائيل كان واضحاً أن الهدف من الحملة ليس فيدان، بل أردوغان الذي بات عقبة أمام الغرب في مرحلة الشروع بتسوية سلمية للوضع في سوريا.

فيدان موظف ناجح لدى أصحاب رؤى سياسة خاطئة، يكاد يذهب ضحيتها هو، فيما الأولى أن يذهبوا... هم!

(محمد نور الدين، «السفير»، ١٤/ ١١/ ٢٠١٣)

«داعش» في أعزاز.. الزوّار في «باب السلام!»



لم يمضِ أسبوع على وقوع عملية خطف الطيارين التركيين، حتى وقعت مجزرة الغوطة الشرقية قرب دمشق، وشكل الثلث الأخير من آب ٢٠١٣ تاريخاً مفصلياً في تعامل الغرب، وخاصة الإدارة الأميركية مع الأزمة السورية.

وعلى وقع قرع طبول الحرب الأميركية «المحدودة» ضد النظام السوري، بذريعة استخدام السلاح الكيميائي، انحسر الاهتمام السياسي والإعلامي اللبناني بقضية المخطوفين اللبنانيين التسعة في أعزاز. فيما كانت القيادة التركية، مع غيرها من الدول المنخرطة في معسكر مناهضة النظام السوري تراهن على نتائج الضربة العسكرية لسوريا.

وما إن أطل الرئيس الأميركي باراك أوباما من حديقة البيت الأبيض ليعلن في التاسع والعشرين من آب أنه قرر الحصول على موافقة الكونغرس الأميركي على خيار الضربة العسكرية، حتى أدرك المسكون بملف المخطوفين، خاصة قطر وتركيا، أنه لا بد من النزول من أعلى شجرة الرهان على خيارات باتت غير واقعية على أرض سوريا.

في التاسع والعشرين من آب ٢٠١٤، بُث أول تسجيل صوتي للطيار التركي مراد أكبينار ومساعده مراد آغا، وذلك على مسافة عشرين يوماً من عملية الخطف، وكان لافتاً للانتباه مطالبتهما بضرورة حل قضية مخطوفي أعزاز. **تلقف الأتراك الرسالة سريعاً، وقرروا تزخيم قنوات التواصل مع الجهات الرسمية اللبنانية.**

وبالفعل، نقل أحد الدبلوماسيين الأتراك رسالة من «لواء عاصفة الشمال» إلى الأمن العام اللبناني، تضمنت الآتي:

«المطلب الوحيد لـ«لواء عاصفة الشمال» هو تحرير النسوة من السجون السورية، وهو أوكل اللجنة التي تشكلت بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٥ وتضم تركيا وقطر و«هيئة علماء المسلمين في لبنان»، مهمة الوساطة وإدارة المفاوضات».

وأرفقت الرسالة بعرض تجزئة عملية إطلاق سراح اللبنانيين (اثنان أولاً مقابل دفعة تضم ١١٠ من المعتقلات السوريات، على أن يوضع ترتيب مستقبلي منفصل حول شروط إطلاق سراح السبعة الآخرين).

وسرعان ما لف الجمود مفاوضات التبادل، بسبب رفع الخاطفين سقف مطالبهم، بصورة مفاجئة، خلافاً لإرادة الأتراك الذين كانوا مستعجلين لاعتبارات متعلقة باقتراب موعد الانتخابات في العام ٢٠١٤، خاصة مع تحول قضية الطيارين التركيين إلى قضية رأي عام تضغط على رجب طيب أردوغان، فيما كانت قمة بطرسبورغ تضع قضية السلاح الكيميائي السوري، على سكة التفاهم الروسي - الأميركي.

في سياق هذه التحولات الدولية والإقليمية المتصلة بالأزمة السورية، سلم السفير التركي في بيروت أينان أوزيلديز الى الرؤساء الثلاثة ووزير الخارجية عدنان منصور، كتاباً تضمن الآتي:

«برغم النيات الحسنة والجهود المكثفة للسلطات اللبنانية لتحرير الطيارين أكبينار وآغا، فإننا نواجه جداراً كبيراً من الصمت، ذلك أنه بعد مرور أربعة أسابيع على عملية الخطف، ما زلنا لا نعرف أين وتحت أي ظروف هما ولا نعرف لماذا تعجز السلطات اللبنانية عن تقديم معلومات مرضية لعائلتيهما.

إن قضية مخطوفي أعزاز معقدة وصعبة. تركيا كانت تحاول المساعدة في تحرير اللبنانيين التسعة المحتجزين على أرض بلد ثالث، في حين أن الطيارين التركيين موجودان على أرض لبنان وإطلاق سراحهما مسؤولية أمنية لبنانية (...).

لقد تم استهداف طاقم شركة الطيران التركية على طريق مطار بيروت وهي أكبر شركات الطيران وتحط ثلاث مرات يومياً في بيروت وتساهم في دعم الاقتصاد والسياحة في لبنان. وهناك ثلاث رحلات يومية تقوم بها شركة طيران الشرق الأوسط إلى تركيا. كما أن تركيا هي البلد الوحيد الذي يسافر إليه اللبنانيون من دون الحاجة إلى تأشيرة دخول. هناك ١٤ ألف مواطن تركي يعيشون في لبنان وتفوق التجارة الثنائية بين البلدين ١.٢ مليار دولار سنوياً... وبين طرابلس و«تاسوكو» خمس شحنات اسبوعية عبر البحر، فهل يجوز أن نواجه تهديدات في دولة صديقة تربطنا بها مجالات تعاون كثيرة؟ لقد قدم اللبنانيون ضمانات بأن قضية الطيارين مفصولة عن قضية أعزاز، لكن عملياً الربط قائم، لذلك بتنا نشعر أن الطيارين محتجزان بدافع تحرير الرهائن اللبنانيين وهذا الربط لا يخدم أي هدف. نحن بحاجة إلى خطوات والى موقف حاسم من السلطات اللبنانية. نعم نريد سماع صوت السلطات اللبنانية تدين خطف الطيارين بشكل علني، لأن تأخير إطلاقهما يعني تشريع هذا العمل الإجرامي. لذلك ندعو إلى حل هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة من أجل حماية العلاقات التركية اللبنانية».

ميقاتي... والفصل المستحيل

سارع عدد من أهل السلطة اللبنانية، خاصة رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي إلى تلقف الرسالة التركية. وجرى التواصل بينه وبين نظيره التركي رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، مكرراً إدانة الحكومة اللبنانية لأسلوب الخطف، ومؤكداً على فصل قضية الطيارين عن قضية لبنانيي أعزاز «ولو أنهما صارتا متداخلتين بحكم الأمر الواقع».

في هذا السياق، توجه وفد أمني لبناني إلى تركيا في العاشر من أيلول ٢٠١٣ ونقل في اليوم التالي تأكيدات من وزير الداخلية مروان شربل ومدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم إلى مدير الاستخبارات التركية ممثلاً بنائبه السفير عبد الرحمن بيلجيك.

جدّد مروان شربل وعباس إبراهيم في الرسالة المشتركة، التزامهما بحل قضية المخطوفين التركيين بما لا يؤدي إلى المس بسلامتهما، وأملا بإنهاء ملف المخطوفين اللبنانيين التسعة بأسرع وقت ممكن. وأبلغا المسؤولين الأتراك أن الدولة اللبنانية بأجهزتها كافة تعمل بشكل مكثف ومستمر وجاد للتوصل إلى مكان احتجاز الطيارين وهي تعتبر قضيتهما منفصلة عن قضية أعزاز.

استفسر الوفد اللبناني الموجود في تركيا برئاسة العميد منح صوايا عن الرسالة التي بعث بها «لواء عاصفة الشمال» عبر القناة الأمنية التركية، ولا سيما حول اللجنة التي ستتولى الوساطة وتضم تركيا وقطر و«هيئة علماء المسلمين في لبنان»، وهل تحمل في طياتها نوعاً من «الفيتو» على القناة التفاوضية الرسمية اللبنانية، كما استفسر الوفد عن باقي عناصر جواب الخاطفين (تجزئة التبادل).

وقد كشف بيلجيك للجانب اللبناني في الاجتماع أنه بعد عودته من زيارته الأخيرة إلى لبنان، طلب اجتماعاً بأحد ممثلي مجموعة الخاطفين الشيخ صلاح الدين حسون (المتحدث الرسمي باسم «اللواء»)، وأبلغه باللغة العربية «كفى. كفى». وأضاف أن حسون رد بعد ذلك بعرض إطلاق سراح ١١٠ نساء سوريات، وأولهن المعتقلة طل الملوحي، مقابل إطلاق سراح اثنين من اللبنانيين، على أن يترك أمر السبعة للتفاوض اللاحق. وقد أجبرناهم على الإتيان بعرض خطي موقع حتى لا يتنصلوا منه نهائياً، وقمنا بإرساله إليكم إلى بيروت.

إحراج تركي... للأمن اللبناني

بدا واضحاً أن الحرص على وجود «هيئة علماء المسلمين» هو نوع من رد الاعتبار في ظل ما رافق عملية الخطف من إدانات للخاطفين بأنهم عبارة عن مرتزقة ولا يريدون سوى الحصول على اموال، وبالتالي محاولة كسب المشروعية ومعها ثقة المجموعات الإسلامية بالإضافة إلى الراعي القطري والحامي التركي.

اعتبر الجانب اللبناني أن جواب الخاطفين يعني توقف التواصل الرسمي اللبناني المباشر مع الخاطفين، واعتماد القناة التركية للاستيضاح حول أمور معينة في كل مراحل التفاوض. واستعاد العميد صوايا تجربة إطلاق النظام السوري لـ١٦ سجينة سورية ممن وردت أسماؤهن في لوائح «عاصفة الشمال»، لمناسبة عيد الفطر، وذلك في إطار إعطاء دفع سوري إيجابي لدور المفاوض اللبناني، وكيف كانت ردة فعل الخاطفين سلبية عندما تجاهلوا الامر، ولم يقدموا على أي مبادرة مماثلة من جانب واحد.

كان نائب مدير الاستخبارات التركية قد استبق الاجتماع بلقاء عقده مع ذوي الطيارين التركيين في مكتب وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو وبحضوره.

شرح له الأهالي معاناتهم، وكيف تفاعلوا مع شريط الفيديو الأول من نوعه الذي عمّمه الخاطفون. طلب الأهالي مواعيد من الرئيس التركي عبدالله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وأسمعوهما مطالبهم وبينها التواصل مع الطيارين سواء بالرسائل أو أي طريقة أخرى. وبينما كان أكثر من جهاز أمني لبناني، خاصة الأمن العام وقوى الأمن الداخلي (المعلومات)، يسعى من خلال التوقيفات والتحقيقات إلى تحديد مكان احتجاز التركيين، فإن الاستخبارات التركية حاولت إحراج الوفد اللبناني بالقول إنها كانت تملك تقديراً بأن الوفد سيصطحب معه إلى أنقرة أحد الطيارين التركيين، وهنا رد رئيس الوفد اللبناني بأنه لطالما أملنا مع كل زيارة من زياراتنا الماراتونية إلى تركيا منذ أكثر من سنة، أن تبادروا لإقناع الخاطفين بإطلاق أحد الرضى من مخطوفي أعزاز.

في نهاية هذه الجلسة، أقر المسؤول التركي بأنه مع استبعاد خيار الضربة العسكرية لسوريا، سيصار إلى إعادة تزخيم القنوات الدبلوماسية، وسيشكل هذا الامر دافعاً للجميع من أجل تكثيف المشاورات سعياً إلى إيجاد حل سريع لقضية مخطوفي أعزاز والمخطوفين التركيين.

«داعش» تضيّق الخناق على «عاصفة الشمال»

لم تمض أيام قليلة حتى بدأت خريطة نفوذ المعارضة السورية المسلحة في محافظة حلب تشهد تحولات دراماتيكية، في ضوء القرار الذي اتخذه تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام» (داعش) بإحكام سيطرته على هذه المنطقة الاستراتيجية عند تخوم الحدود التركية.

وعلى مدى شهر، بدءاً من الثامن عشر من أيلول ٢٠١٣، شنت «داعش» هجوماً عنيفاً على معسكرات وقواعد «لواء عاصفة الشمال» في مدينة أعزاز ومحيطها. شرارة المعركة بدأت من مستشفى أعزاز التي قال القاتلون «الجهاديون» إن بعض الدول الغربية تموّلها لمصلحة «لواء عاصفة الشمال».

وتزامن الهجوم على المستشفى المذكور مع وجود ثلاثة صحافيين ألمان حاولت «داعش» اختطافهم، غير أن مقاتلي «اللواء» تصدوا لها ومنعوها من إقفال المستشفى وتوقيف الصحافيين الأوروبيين.

ردت «داعش» في اليوم التالي بهجوم واسع النطاق تمكنت خلاله من السيطرة على عدد كبير من أحياء أعزاز. على مدى أكثر من أسبوعين، قتل وجرح العشرات من مقاتلي «لواء عاصفة الشمال»، وفر آخرون إلى الأراضي التركية، فيما التحق العشرات بـ«لواء التوحيد الإسلامي» الذي قرر الاستجابة لنداء «عاصفة الشمال»، فأرسل حوالى ألف مقاتل أحكموا سيطرتهم على معبر باب السلامة الذي يؤدي إلى المعبر التركي «أوين جيبيتور»، ومن ثم عرض الوساطة التي أدت عملياً إلى حل «لواء عاصفة الشمال». أعطت «داعش» مهلة لمقاتلي «عاصفة الشمال» لتسليم معسكرهم الواقع في منطقة وعرة جداً إلى الشمال الغربي من قرية أعزاز. وبينما كانت القذائف تحاصر المعسكر، تلقت قيادته برقية «إقليمية» عاجلة تم بموجبها نقل المخطوفين اللبنانيين التسعة إلى غرفة صغيرة عند معبر باب السلامة على الحدود السورية التركية. أمضى المخطوفون هناك سبعة أيام، وتبلغوا أن «داعش» قد سيطرت على المعسكر الذي كانوا يقيمون فيه. لم يدرك المخطوفون اللبنانيون التسعة أنهم عاشوا على مدى ساعات أسرى صراع استخباراتي أمني بين مخابرات سعودية تريد «الفوز» بهم «مهما كان الثمن»، عن طريق «داعش»، وبين مخابرات قطرية تحاول أن تبقيهم بيدها لحسابات تتصل بها وحدها ومعها مخابرات تركية كان يمكن أن تكون حساباتها مختلفة لولا أنها كانت واقعة تحت ضغط قضية الطيارين التركيين.

لبنانيو أعزاز... بيد الأتراك رسمياً

لعب القطريون والأتراك من خلال المجموعات المقاتلة على الأرض دوراً حاسماً في «تهريب» اللبنانيين التسعة إلى معبر باب السلامة، حيث صاروا اعتباراً من مطلع تشرين الأول ٢٠١٣ بيد الأمن التركي بشكل مباشر هذه المرة.

أدى الواقع الميداني المستجد إلى مبادرة سمير العموري إلى تجديد اتصاله بوزير الداخلية مروان شربل بعد أن كان وضع شرطاً سابقاً عبر الأتراك بقطع أي صلة بينه وبين الدولة اللبنانية، طالباً حصر الوساطة باللجنة الثلاثية (قطر وتركيا و«هيئة علماء المسلمين في لبنان»).

في هذا الاتصال، قال العموري إنه مستعد لإطلاق سراح اللبنانيين التسعة مقابل عدد محدد من المعتقلين في السجون السورية.

في هذه المرحلة من المفاوضات، برز مجدداً دور السفير الفلسطيني في أنقرة نبيل معروف الذي كان قد دخل على خط المفاوضات منذ مطلع خريف العام ٢٠١٢، بتكليف من الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، وذلك غداة الزيارة الرسمية للأخير إلى تركيا (تشرين الأول)، حيث استفسر من نظيره التركي عبدالله غول عن مصير الزوار اللبنانيين، ونقل إليه رغبة السلطات الرسمية اللبنانية بأن يلعب الجانب الفلسطيني دوراً في حل هذه القضية.

وكان اللافت للانتباه ترحيب الأتراك بإعطاء دور للسلطة الفلسطينية ممثلة بالسفير عمران الذي استفاد من أكثر من تجربة وساطة سابقة على خط المجموعات المعارضة في الشمال السوري، فبادر أولاً إلى القيام بزيارة إلى منطقة الحدود السورية التركية، والتقى قادة في «لواء عاصفة الشمال»، وأثار معهم ملف لبنانيي أعزاز التسعة. وتخلل تلك الزيارة ما يسميه الفلسطينيون «اتصال الإحراج بين «أبو مازن» وعمار الداديخي («أبو ابراهيم»).

وبناء على تعليمات محمود عباس والرئيس اللبناني ميشال سليمان، فتحت قنوات التواصل بين السفير معروف واللواء عباس إبراهيم، واستدعى الأمر زيارة ثانية لرئيس السلطة الفلسطينية إلى أنقرة، قبل أن يدخل ملف الزوار اللبنانيين في سبات عميق.

الجدير ذكره أن الحلقة الثانية (الثلاثاء الماضي)، تطرقت إلى الزيارة السرية التي قام بها ابراهيم الى أنقرة برفقة السفير الفلسطيني في بيروت أشرف دبور، واجتماعهما في نهاية شهر نيسان ٢٠١٣ بالسفير الفلسطيني نبيل معروف الذي كان له الفضل في توفير أول قناة اتصال مباشرة (عبر الهاتف) بين قائد مجموعة الخاطفين سمير العموري واللواء إبراهيم.

جدد نبيل معروف في شهري أيار وحزيران ٢٠١٢، صلته بالخاطفين، لكن لم يطرأ جديد سوى ما كان قد تبلغه الجانب اللبناني حول دور «اللجنة الثلاثية» وصلاحياتها من جهة واللوائح الاسمية المقدمة من الخاطفين من جهة ثانية.

السفير الفلسطيني... بين أنقرة والدوحة

في نهاية شهر أيلول ٢٠١٣، وفي ضوء التطورات الميدانية المتسارعة في منطقة أعزاز (بين فصائل المعارضة نفسها)، تلقى السفير الفلسطيني من قائد «لواء عاصفة الشمال» سمير العموري الذي قدم إليه العرض الآتي: «يسلم «لواء عاصفة الشمال» المخطوفين اللبنانيين التسعة إلى السلطات التركية (من خلال اللجنة الثلاثية)، وفي المقابل، يسلم النظام السوري المعتقلات السوريات الـ١٢٧ إلى السفارة التركية في لبنان». اتصل السفير الفلسطيني بمدير عام الأمن العام اللبناني بتاريخ التاسع والعشرين من أيلول وأخبره بالعرض، فسارع إبراهيم إلى الطلب من السفير الفلسطيني أن ينقل للعموري أن المطلوب منه أن يسلم المخطوفين اللبنانيين إلى السفارة الفلسطينية في أنقرة، ليصار في الوقت نفسه إلى تسليم الموقوفات السوريات إلى السفارة الفلسطينية في بيروت.

سارع السفير نبيل معروف إلى وضع الرئيس الفلسطيني «أبي مازن» بمجريات التفاوض ونتائج المكالمة الهاتفية بينه وبين اللواء ابراهيم، فكانت تعليمات الرئاسة الفلسطينية في رام الله واضحة ولا تقبل أي التباس: «نحن سنعمل وفقاً لخطة الدولة اللبنانية»، مشدداً على التنسيق الدائم مع الجانبين التركي والقطري.

بعد ثلاثة أيام، جدد السفير معروف الاتصال بعباس إبراهيم، وقال له: «ثمة أخبار جديدة عندي، لكن قل لي هل ما زلت عند تعهداتك؟» (إطلاق الـ١٢٧ سجينة سورية).

ماذا كان جواب ابراهيم وكيف انتقل مباشرة إلى الدوحة ومن ثم بروكسل فأنقرة، بيروت، دمشق، أنقرة وصولاً إلى مطار بيروت ولكن هذه المرة برفقة المخطوفين التسعة على متن طائرة وزير خارجية قطر؟

(لينا فخر الدين، «السفير»، ١٦/١١/٢٠١٣)

أمير قطر يخاطب «حزب الله»: الزوّار اللبنانيون تحرّروا



الوفد الرسمي في استقبال الزوار في المطار

مع تراجع مناخ الضربة العسكرية الأميركية ضد سوريا، وبالتزامن مع احتدام الصراع على النفوذ في ريف حلب بين «داعش» وباقي المجموعات السورية المسلحة، ولا سيما «لواء عاصفة الشمال»، أضاف قرار الإدارة الأميركية بفتح أبواب الحوار مع طهران حفيظة الجانب السعودي، فيما ضبط القطريون - ومعهم الأتراك ولو بحد أقل - إيقاعهم الإقليمي على وقع المعطى الأميركي المستجد.

شكل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثلث الأخير من أيلول الماضي مناسبة لإطلاق تعبيرات علنية وضمنية: كان أبرزها قرار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بعدم إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا بل رفضه توزيع النص نفسه على الصحافيين.

في المقابل، تلقف القطريون قرار الإدارة الأميركية. وترجم ذلك بطلب أمير قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني موعداً لزيارة طهران.. ولم يكن قد مضى على توليه عرش الإمارة الصغيرة أكثر من ثلاثة أشهر.

ثمة رواية دبلوماسية مصدرها بعثة عربية في نيويورك أن تميم بن حمد اتصل من نيويورك بمسؤول أمني قطري كبير كان في زيارة عمل أوروبية، وطلب منه ملاقاته إلى أسطنبول على وجه السرعة وهو في طريق عودته إلى الدوحة.

طلب أمير قطر من المسؤول الأمني درس سبل الانفتاح على إيران و«حزب الله»... وكانت هذه الجملة هي مفتاح التحريك المفاجئ لملف أعزاز من جانب العاصمة القطرية.

في التاسع والعشرين من أيلول ٢٠١٣، يتلقى مدير عام

الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم اتصالاً مفاجئاً من سفير فلسطين في أنقرة نبيل معروف يسأله خلاله سؤالاً واحداً: «سعادة اللواء هل أنت ما زلت على التزامك بإطلاق سراح ١١٠ سجينات سوريات والطيارين التركيين مقابل إطلاق سراح المخطوفين اللبنانيين التسعة»؟ أجابه إبراهيم: «أكيد». قال الدبلوماسي الفلسطيني العريق: «أنا في طريقي إلى الدوحة، وانتظر مني أخباراً جديدة في الساعات المقبلة».

نقل معروف إلى وزير خارجية قطر خالد بن محمد العطية ومدير المخابرات القطرية غانم محمد غانم الكبيسي أن اللواء عباس إبراهيم أعطاه التزاماً واضحاً في موضوع المعتقلات السوريات والمخطوفين التركيين. رد الجانب القطري بأنه متفق مع الأتراك على الشروع في إنجاز الصفقة في موعد أقصاه عيد الأضحى المبارك.

أطلع السفير نبيل معروف اللواء إبراهيم في اتصال هاتفي على نتائج الاجتماعات وقال له: «توقع اتصالاً قطرياً بك في غضون وقت قصير جداً». كانت الساعة متأخرة ليلاً، عندما رن هاتف ابراهيم، وبادره مدير المخابرات القطرية قائلاً: «متى ستزورنا لكي نتحدث بقضية أعزاز وقضايا أخرى مهمة؟». أجابه إبراهيم: «غداً بالتأكيد». فوجئ المسؤول الأمني القطري من سرعة تلبية الدعوة، وقال له إنه سيكون في انتظاره.

توجه إبراهيم صباحاً إلى الدوحة. هناك، سأله الكبيسي عن سر تلبية الدعوة سريعاً، فأجابه ضاحكاً: «ليس عندي أعز من أعزاز».

رحلات مكوكية

عقد اجتماع ثنائي مطوّل تخلله كلام بالسياسة والأمن.. بدءاً بقضية أعزاز، وتأكيد من إبراهيم على تعهداته التي كان قد نقلها إلى القطريين السفير نبيل معروف، وأبدى استعداده لتلبية أي دعوة تحت العنوان ذاته، وقال لهم إنه تبلغ من جهات سورية رفيعة المستوى استعداداً لتسهيل كل ما من شأنه إنهاء مأساة اللبنانيين التسعة في أعزاز.

لم تمض ٤٨ ساعة على عودة مدير عام الأمن العام إلى العاصمة اللبنانية حتى تكرر اتصال الكبيسي به، وطلب منه ملاقاته على وجه السرعة في العاصمة التركية.

في اليوم التالي، وصل إبراهيم إلى أنقرة، وتوجه مباشرة من مطارها إلى احد أكبر فنادقها. وفوجئ بعد وقت قصير ليس بوصول مدير المخابرات القطرية، بل ووزير الخارجية خالد العطية على رأس وفد رسمي وأمني.

منذ تلك اللحظة، أدرك إبراهيم أن قطر اتخذت قراراً كبيراً بإقفال ملف أعزاز.

وبالفعل، أبلغ القطريون اللواء إبراهيم أن أمير قطر طلب منهم ألا يعودوا إلى الدوحة إلا بعد إقفال ملف أعزاز.. حتى لو اضطروا إلى تمضية عيد الأضحى في تركيا.

وصل الأتراك إلى الفندق نفسه، وبعد ذلك وصل مندوبو فريق الخاطفين.

رفض الجانب اللبناني، هذه المرة، الجلوس وجهاً لوجه مع الخاطفين، وأصر على اعتماد القناة التفاوضية القطرية - التركية.

في هذا الخضم، ولدت دبلوماسية الغرف المغلقة، بحيث تحول القطريون والأتراك إلى وسطاء حقيقيين بين الخاطفين من جهة ومدير عام الأمن العام اللبناني من جهة ثانية، وذلك على مدى يومين متتاليين، في الفندق الواحد نفسه.

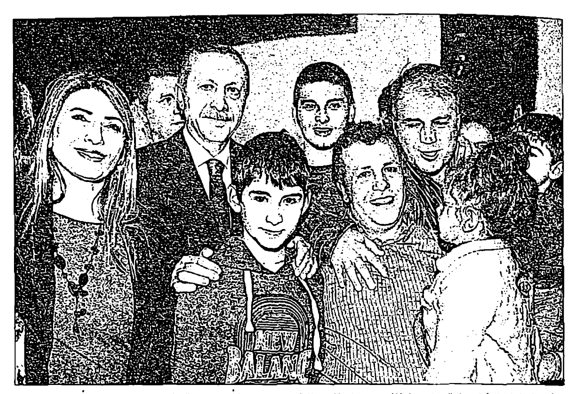
بدا الفريق الذي يمثل «لواء عاصفة الشمال» أقل حدة من سمير العموري والشيخ صلاح الدين حسون. برغم ذلك، حاول ممثلو الخاطفين إضافة شروط جديدة غير تلك التي كان قد تم الاتفاق عليها بين الدوحة وأنقرة ودمشق وبيروت.

شروط جديدة.. واتصالات جديدة

بيّنت الشروط الجديدة للخاطفين أن هناك حاجة لجولة جديدة من الاتصالات بين عباس إبراهيم والقيادة السورية. استأذن اللواء إبراهيم من القطريين والأتراك وطلب من أحد ضباط الأمن العام أن يبقى في أنقرة للتواصل مع الوسطاء.

في أول أيام عيد الأضحى المبارك (الثلاثاء في ١٥ تشرين الاول)، كان يفترض بمدير عام الأمن العام أن يلبي دعوة رسمية إلى مؤتمر أمني دولي يعقد في بروكسيل، وقبيل منتصف ليل الاثنين - الثلاثاء، وصلت إلى فاكس منزله لائحة بأسماء المعتقلات السوريات. فكلف أحد معاونيه التوجه صباحاً إلى دمشق للتدقيق باللوائح والتسهيلات السورية المحتملة.

وضع سفير لبنان في بروكسيل رامي مرتضى جدولاً حافلاً بالمواعيد لضيفه اللواء إبراهيم، على مدى ثلاثة أيام مع وفود أمنية أوروبية، لكن لم يمض على وجود مدير عام الأمن العام حوالى الثلاثين ساعة في العاصمة



الطياران التركيان المحرّران مراد اكبينار ومراد اغا لدى وصولهما إلى مطار اسطنبول، ويلاحظ أن في استقبالهما رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان

البلجيكية حتى تلقى اتصالاً اضطر بعده إلى قطع زيارته الأوروبية، مكلفاً أحد الضباط اللبنانيين إلقاء كلمته في المؤتمر الأمني الأوروبي. واعتذر عن بقية مواعيده لتصل طائرته ظهر الخميس في السابع عشر من تشرين الأول إلى اسطنبول.

تبلغ إبراهيم من الوفد القطري الذي أمضى عطلة عيد الأضحى في تركيا أن هناك إرادة سياسية قطرية - تركية بإنهاء ملف أعزاز والمخطوفين التركيين «بأسرع وقت ممكن». جرى التفاوض حول آخر اللوائح المقدمة من الخاطفين، واقتضى الأمر توجه إبراهيم إلى بيروت في الليلة نفسها، ومنها في صباح اليوم التالي إلى دمشق، حيث بادرت القيادة السورية إلى تحديد سقف الحد الأقصى من التسهيلات التي يمكن تقديمها لإنجاز الصفقة.

اللبنانيون التسعة بخير

في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الجمعة، كان عباس إبراهيم قد عاد إلى فندق «فور سيزنس» في اسطنبول، على متن الطائرة القطرية الخاصة التي وضعت بتصرفه على مدى يومي الرحلة المكوكية. ووجد العطية والكبيسي في انتظاره.

وضع الثلاثة بالتنسيق مع عدد من الضباط الأتراك واللبنانيين وسفير فلسطين في أنقرة نبيل معروف خطة تتناسب وسقف الشروط المتبادلة.

وقبل الحصول على ضوء أخضر أخير من الجانب السوري، سأل القطريون إبراهيم عما إذا كان مفيداً تسلم المخطوفين التسعة من الخاطفين «قبل وصول الأمور إلى خواتيمها»... فرد عليهم بسؤال «وهل هم بخير». «نعم، جميعهم بخير»، أجاب القطريون.

قال ابراهيم: «برغم فرحتي العارمة واطمئناني إلى سلامتهم، لا أريد أن أحملكم كوسطاء مسؤولية نقلهم إلى أي مكان قبل إبرام الصفقة نهائياً».

برغم هذا الجواب الدبلوماسي، كان ابراهيم قد تلقى معلومات موثوقة بأن المخطوفين التسعة صاروا بعهدة الأمن التركي، بعد أن كانوا قد اجتازوا سابقاً معبر باب السلامة الحدودي برفقة ضباط قطريين وأتراك.

عاد عباس إبراهيم إلى بيروت، ومنها إلى دمشق. واقتضى الأمر الطلب من أحد الضباط *اللبنانيين* أن لا يغادر العاصمة السورية، في انتظار تحديد السقف النهائي الذي يمكن التحرك تحته.

شكراً قطر.. ولكن

في صباح اليوم التالي (السبت ١٩تشرين الأول)، عاد إبراهيم على متن الطائرة القطرية الخاصة بوزير الخارجية خالد العطية إلى اسطنبول. قال للقطريين إنه ينتظر جواباً سورياً نهائياً عبر الهاتف، وكانت المفاجأة بأن قال له الكبيسي: «نحن نفذنا الرغبة الأميرية بتسلم المخطوفين التسعة وهم بخير».

ما كان معروفاً عند إبراهيم صار يقيناً، وقال مخاطباً مدير المخابرات القطرية: «أشكركم بالغ الشكر على هذه المبادرة الأميرية، لكن مع كل السعادة التي تغمرني، أتحفظ على أي خطوة من جانب واحد للأسباب نفسها التي قلتها لكم قبل مغادرتي اسطنبول أمس» (الجمعة).

وبينما كانت كل الوفود في فندق «فور سيزنس» تنتظر «ساعة الصفر»، أصدر وزير خارجية قطر بياناً عمّمه عبر «الجزيرة»، وأعلن فيه أن اللبنانيين التسعة «أطلق سراحهم وصاروا بأمان».

أجرى مدير عام الأمن *العام* اتصالات سريعة برؤساء الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة ووزير الداخلية وقيادة «حزب الله»، ونقل إليهم مضمون الرسالة القطرية.

النقطة التي كادت أن تعقد الأمور بعد الإعلان القطري هي إصرار رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان على تضمين الصفقة ضمانات حاسمة في موضوع الطيارين التركيين تكون شبيهة بموضوع اللبنانيين التسعة والسجينات السوريات.

كان *الطلب التركي* قد طرح قبل أيام قليلة من قبل وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، فجاء الجواب *اللبناني* من الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي مشابهاً لمضمون ما قاله عباس ابراهيم لمدير المخابرات التركية حقان فيدان بأن ليس من مصلحة تركيا أن تدخل في بازار التبادل، وأن تتحول طرفاً في قضية ظلت تردد منذ أكثر من سنة ونصف أنها ليست مسؤولة عنها، خاصة وأن الجانب اللبناني أعطاها التزاماً واضحاً بأن قضية الطيارين منفصلة عن قضية لبنانيي أعزاز.

الطيّاران في صلب الصفقة

كل هذه التبريرات لم تقنع أردوغان الذي بدت حساباته الانتخابية أقوى من *أي اعتبار* آخر. وطلب من الاستخبارات التركية أن تتضمن الصفقة إطلاق سراح متزامن للبنانيين والتركيين والسجينات السوريات.

أعطى عباس إبراهيم التزاماً للأتراك والقطريين والسلطة الفلسطينية ممثلة بالسفير نبيل معروف في ما يخص إطلاق سراح السجينات السوريات، بعدما تعذر لأسباب تقنية وصولهن في الموعد المقرر إلى مطار أضنة.

وكان واضحاً أن مصداقية الجانب اللبناني كانت عبارة عن تراكم من *الالتزامات* الواضحة، وآخرها الطلب الذي تقدم به أوغلو الى كل من الرئيسين بري وميقاتي بوجوب القيام بمبادرة من خاطفي التركيين لطمأنة ذويهما، لمناسبة عيد الاضحى المبارك، فكان أن أوكل رئيسا المجلس والحكومة *المهمة إلى* إبراهيم الذي سارع إلى التشاور مع رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، وتمنى *على* لجنة أهالي مخطوفي أعزاز إصدار بيان تناشد فيه خاطفي الطيارين التركيين توجيه رسالة لذويهما عبر شريط «فيديو». **وهي *المناشدة التي* فعلت فعلها في أقل من ٢٤ ساعة، وجعلت الأتراك أكثر اطمئناناً للمسار التفاوضي الجاري على أرضها.**

في صباح يوم السبت في التاسع عشر من تشرين الاول، توجه إبراهيم والعطية والكبيسي ورئيس جهاز الاستخبارات التركية حقان فيدان إلى مطار اسطنبول. حصل هناك اللقاء الاول بين إبراهيم واللبنانيين التسعة. دموع وعناق وفرح.. وحالة تأثر عاطفي نال نصيباً منها الوسطاء القطريون والأتراك.

كان يفترض أن تصل *طائرة* تقل السجينات السوريات الـ١٢٧ إلى مطار أضنة عند الخامسة والنصف من بعد ظهر السبت، وفي الوقت نفسه، تقلع طائرة من مطار صبيحة التركي على متنها اللواء ابراهيم واللبنانيون التسعة، *وطائرة* تركية خاصة من بيروت على متنها الطياران التركيان...

غير أن مجريات التفاوض مع خاطفي الطيارين التركيين اللذين تبين أنهما محتجزان في إحدى قرى *البقاع* الشرقي اقتضت تدخل الرئيس نبيه بري عبر معاونه الأمني أحمد بعلبكي وقيادة «حزب الله» ممثلة بالحاج وفيق صفا، فنجحا في استلامهما، ليتبين أن



من الاحتفالات بعودة المخطوفين إلى ربوع الوطن

نقلهما إلى بيروت قد يؤدي إلى تأخير عملية الإفراج حوالى الساعتين.

نصرالـلـه أول المهنئين

طلب رئيس الجمهورية ميشال سليمان من قائد الجيش العماد جان قهوجي وضع طائرة عسكرية مروحية بتصرف الأمن العام لنقل الطيارين التركيين من مطار رياق العسكري إلى مطار بيروت الدولي، ومنه انطلقت طائرتهما مباشرة إلى أسطنبول، بالتزامن مع انطلاق اللبنانيين التسعة من مطار صبيحة على متن الطائرة الخاصة لوزير خارجية قطر برفقة مدير المخابرات القطرية غانم خليفة غانم الكبيسي واللواء إبراهيم.

حطت الطائرة التركية في مطار صبيحة، وكان في استقبال الطيارين التركيين مراد اكبينار ومراد اغجا، مدير المخابرات التركية والسفير الفلسطيني في تركيا نبيل معروف وعائلتا الطيارين ورفاقهما.

في بيروت، صافح وزير الخارجية القطري عند باب الطائرة اللبنانيين التسعة وتمنى للواء إبراهيم «كل الخير»، وأوصاه بزميله غانم خليفة غانم الكبيسي الذي أمضى أسبوعاً في بيروت.. استكمالاً لمجريات صفقة أعزاز..

في مطار بيروت، وفي زحمة الاستقبال الرسمي والسياسي والشعبي، كانت أول تهنئة من الأمين العام لـ« حزب الـلـه» السيد حسن نصرالـلـه ثم كرت الاتصالات الهاتفية المهنئة من رئيسي الجمهورية والحكومة وعدد كبير من أهل الدولة.

«كلنا تلاميذ في مدرسة الإمام السيد موسى الصدر». بهذه العبارة أجاب إبراهيم الرئيس بري على عبارات المجاملة الطويلة التي قالها له، **وتعهد له بأن يكون ملف المطرانين يوحنا إبراهيم وبولس اليازجي أولوية لا تتقدم عليها أولوية ثانية في المرحلة المقبلة.**

(كلير شكر، «السفير»، ٢٠١٢/١١/١٨)

أبرز المحطات في قضية المخطوفين اللبنانيين في أعزاز



أهالي المخطوفين يعتصمون قاطعين طريق بعبدا ـ القصر الجمهوري

٢٠١٢/٥/٢٢:

ـ مجموعة سورية مسلحة تخطف ١١ لبنانياً قرب الحدود التركية في منطقة حلب وهم في طريق عودتهم من زيارة العتبات المقدّسة في إيران.

٢٠١٢/٥/٢٣:

ـ أعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري في دردشة مع الصحافيين أن «الطرف الذي أقدم على الخطف أصبح معروفاً، وهو المعارضة السورية».

٢٠١٢/٥/٢٤:

ـ أعلن وزير الخارجية عدنان منصور في حديث لإذاعة صوت لبنان أن الاتصالات جارية على كل المستويات بين الرؤساء الثلاثة والجهات المختصة لإطلاق المخطوفين اللبنانيين في أعزاز.

٢٠١٢/٥/٢٥:

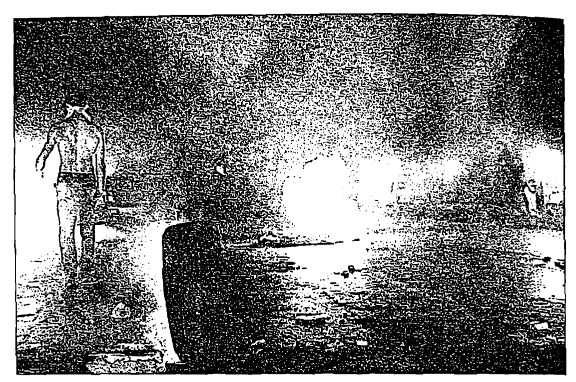
ـ أعلن الرئيس سعد الحريري أن اللبنانيين الـ ١١ بخير وأنه سيعيدهم في هذا اليوم الى بيروت، وقد سارع الرئيس نبيه بري الى شكره وكذلك السيد حسن نصرالله قبل أن تتعثر العملية.

٢٠١٢/٥/٢٨:

ـ قال الأمين العام لحزب الأحرار السوري الشيخ ابراهيم الزعبي الموجود حالياً في السعودية: «أحد المراجع الأمنية اللبنانية قال لي بالحرف: نحن لا نجرؤ على الدخول في هذه المفاوضات فلماذا تعرض نفسك للخطر».

٢٠١٢/٥/٢٩:

ـ تحرّك السفير التركي في لبنان انان اوزيلديز في اتجاه كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد لإبلاغهم رسالة من أنقرة تفيد بأن القيادة التركية ستبذل كل جهدها من أجل عودة المخطوفين إلى ذويهم سالمين.



قطع طريق المطار بهدف الضغط لبذل الجهود الرسمية لتحرير المخطوفين

٢٠١٢/٥/٣٠:

ـ زيارة الرئيس نجيب ميقاتي إلى تركيا يرافقه فيها وزير الخارجية عدنان منصور ووزير الداخلية مروان شربل لمتابعة التطورات المستجدة في قضية المخطوفين اللبنانيين في أعزاز.

٢٠١٣/٥/٣١:

ـ مجموعة سورية تدعى «ثوار سوريا ـ ريف حلب» تعلن مسؤوليتها عبر قناة «الجزيرة» عن خطف اللبنانيين، وتؤكد سلامتهم، وتبادر إلى نشر صور جوازات سفرهم، وتطرح شروطاً للإفراج عنهم بينها الإفراج عن معتقلين معارضين لدى النظام، واعتذار الامين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله عن خطابه الذي أعلن فيه عزمه على مساعدة النظام السوري.

٢٠١٢/٦/٣:

ـ طالب البطريرك الماروني بشارة الراعي في قداس الأحد بالإفراج عن اللبنانيين المخطوفين في سوريا كي يعودوا إلى عائلاتهم.

٢٠١٢/٦/١٨:

ـ قام أهالي المخطوفين بقطع طريق المطار مطالبين الدولة والمعنيين ببذل الجهود والإسراع في عملية الإفراج عن أزواجهم وأبنائهم.

٢٠١٢/٧/١:

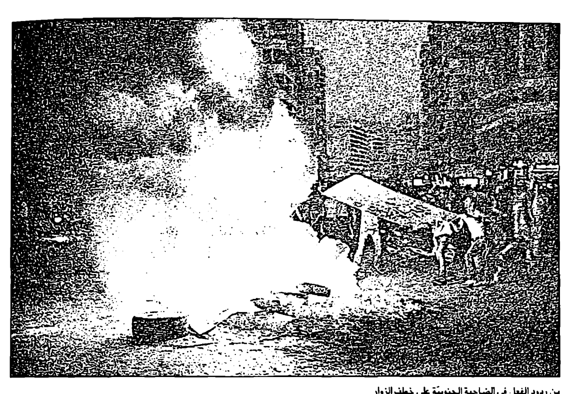
ـ دعا مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني خلال استقباله وفداً من أهالي المخطوفين بحضور ممثلين عن «حزب الله» و«حركة أمل» إلى إطلاق سراح المخطوفين اللبنانيين في أعزاز قبل مجيء شهر رمضان.

٢٠١٢/٧/٢:

ـ أعلن وزير الداخلية مروان شربل أن التنسيق في شأن قضية المخطوفين اللبنانيين الـ ١١ في سوريا ما زال قائماً مع الاتراك لافتاً إلى أنه متفائل في هذا المجال، لأن المخطوفين ربما يعودون إلى لبنان بشكل مفاجئ.

٢٠١٢/٧/١١:

ـ أكد السفير التركي في لبنان اينان اوزيلديز أمام وفد



من ردود الفعل في الضاحية الجنوبيّة على خطف الزوار

من أهالي المخطوفين الـ١١ في سوريا بأن الحكومة التركية تبذل قصارى جهدها في سبيل الإفراج عنهم.

٢٠١٢/٧/١٦:
ـ عشيرة آل المقداد تخطف مواطناً تركياً (ايدين طوران تيكين) على طريق مطار رفيق الحريري الدولي، وتقتاده في سيارة دفع رباعي إلى مكان مجهول. هذه العملية هي أول حالة خطف خارج الضاحية.

٢٠١٢/٧/٢٢:
ـ أعلن نائب رئيس «هيئة العلماء المسلمين في لبنان» الشيخ سالم الرافعي أن هناك جهات دولية وإقليمية وراء عملية الاختطاف معتبراً أنها وراء إعاقة تسليمهم.

٢٠١٢/٧/٣٠:
ـ كشفت المؤسسة اللبنانية للإرسال أن أحد المخطوفين اللبنانيين في أعزاز عباس شعيب استطاع الفرار من خاطفيه لساعات، لكن فراره لم ينجح، إذ ما لبث الخاطفون أن عثروا عليه، وأعادوا توقيفه.

٢٠١٢/٧/٣١:
ـ أهالي المخطوفين يعتصمون على طريق بعبدا معلنين أنهم يمهلون المساعي السياسية والدبلوماسية ٤٨ ساعة ليتصرفوا بعد ذلك من دون أن يوضحوا ما هي خطواتهم التالية.

٢٠١٢/٨/١:
ـ استقبل المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم في مكتبه وفداً من أهالي المخطوفين اللبنانيين برئاسة الشيخ عباس زغيب، وتم عرض شامل لهذا الملف.

٢٠١٢/٨/١:
ـ أهالي المخطوفين اللبنانيين طلبوا من المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ديريك بلامبلي أثناء زيارته العمل على تأمين خط آمن لنقل المخطوفين.

٢٠١٢/٨/٦:
ـ أكد رئيس الجمهورية ميشال سليمان أن الدولة



اعتصام أهالي المخطوفين أمام السفارة التركية في الرابية

«مستمرة في جهدها ومتابعتها لهذه القضية الحساسة والمهمة بكل حرص ومسؤولية». وفي الوقت ذاته قطع أهالي المخطوفين طريق المطار ليلاً.

٢٠١٢/٨/٧:
- أهالي الزوار المخطوفين الـ ١١ في سوريا يعتصمون أمام السفارة التركية في بيروت.

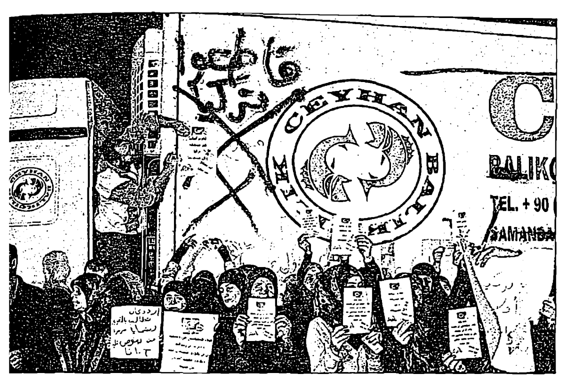
٢٠١٢/٨/٧:
- بعد ثلاثة أشهر على اختطافهم ظهر المخطوفون اللبنانيون في سوريا عبر شاشة الـ LBC مجتمعين ليؤكدوا أنهم «ضيوف ثوار سوريا»، وليسوا مخطوفين، وتوجهوا برسائل مطمئنة إلى ذويهم في لبنان.

٢٠١٢/٨/٧:
- اعتصام أهالي المخطوفين أمام السفارة التركية في الرابية مطالبين السلطات التركية بالعمل الجدي على إطلاق المخطوفين في أعزاز.

٢٠١٢/٨/١٦:
- خطف مجهولون سائق شاحنة تركياً ومعاونه السوري بينما كانا في صهريج على طريق «التيرو» في منطقة الشويفات. ونفى أمين سر «جمعية آل المقداد» ماهر المقداد أي علاقة للعائلة بهذه الحادثة، فيما أعلنت «مجموعة سرايا المختار الثقفي» مسؤوليتها عن الخطف مطالبة بالإفراج عن المخطوفين في أعزاز.

٢٠١٢/٨/١٧:
- وزير الداخلية مروان شربل يصرح لأهالي المخطوفين بأن هناك ثمة معطيات إيجابية أكثر من أي وقت مضى في قضية المخطوفين، وقال «منذ اجتمعنا أنا ووزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور مع وزير خارجية تركيا داوود أوغلو اتفقنا أن يتم التفاوض بعيداً عن الإعلام».

٢٠١٢/٨/٢٦:
- إطلاق سراح أحد المخطوفين اللبنانيين في أعزاز، حسين عمر، حيث كان في استقباله وزير الداخلية مروان شربل والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. وقد وصل



مقاطعة البضائع التركية.. منع شاحنة تركية من تفريغ حمولتها

عبر مطار أنقرة بعدما سلمه الخاطفون للسلطات التركية عند المعبر الحدودي «باب السلامة».

٢٠١٢/٩/٥:

- أصدرت «هيئة علماء المسلمين» بياناً أشارت فيه إلى أن عضو المكتب الإداري للهيئة الشيخ سالم الرافعي عاد من تركيا، وأعلن أن إطلاق المحتجزين اللبنانيين يحتاج إلى مزيد من الوقت نظراً إلى تدخل مزيد من الأطراف الإقليمية والدولية في هذا الأمر.

٢٠١٢/٩/١١:

- الإفراج عن المواطن التركي تيكين طوفان الذي كان مخطوفاً لدى آل المقداد وقد تم تسليمه إلى المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم بحضور وزير الداخلية مروان شربل والسفير التركي في لبنان.

٢٠١٢/٩/١٢:

- أعلن وزير الداخلية مروان شربل بعد لقاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أنه يشعر بارتياح «أكثر من المرة الأخيرة، وهذا يعني أنه ثمة إيجابيات» مشيراً إلى أن الاجتماع عقد مع مدير المخابرات وأحد معاونيه، وم وزير الداخلية التركي والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

٢٠١٢/٩/١٣:

- إطلاق سراح سائق الشاحنة التركي عبد الباسط اوسلان الذي تم خطفه من قبل مجموعة «سرايا المختار الثقفي»، حيث توجه مباشرة إلى مبنى مديرية الأمن العام في بيروت، والتقى اللواء عباس إبراهيم، مدير الأمن العام، وتمنى على الحكومة التركية الإسراع في الإفراج عن المخطوفين اللبنانيين في أعزاز.

٢٠١٢/٩/٢٦:

- إطلاق سراح مخطوف ثان من المخطوفين اللبنانيين في أعزاز هو عوض ابراهيم وقد تمنى وزير الداخلية مروان شربل اكتمال الفرحة بعودة باقي المخطوفين شاكراً الرئيس سعد الدين الحريري «الذي يساعدنا ويقوم بكل جهد لمعالجة هذا الملف وهدفه الوحيد استقرار الوضع الامني في لبنان».

١/١١/٢٠١٢:
- اهالي المخطوفين ينظمون اعتصاماً أمام السفارة التركية محملين إياها المسؤولية، ومهددين باختطاف السفير والرعايا الاتراك وعناصر الكتيبة التركية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل).

٤/١١/٢٠١٢:
- أهالي المخطوفين ينفذون اعتصاماً أمام مقر الكتيبة التركية في بلدة الشعيتية في جنوب لبنان.

٢٥/١٢/٢٠١٢:
- أهالي المخطوفين في سوريا يقطعون طريق القصر الجمهوري، ويوجهون تهديداً للمصالح التركية.

٢٧/١٢/٢٠١٢:
- أعلن رئيس الجمهورية ميشال سليمان خلال جلسة مجلس الوزراء أنه يتابع مسألة المخطوفين، ويرفض لغة التهديد.

٢/١/٢٠١٣:
- أهالي المخطوفين اللبنانيين في سوريا يعتصمون أمام مقر «شركة الطيران التركية» في وسط بيروت، ويقومون بختم الشركة بالشمع الأحمر، ويفكون اعتصامهم بعد وعود من وزير الداخلية مروان شربل ببذل مزيد من الجهود للإفراج عنهم.

٣/١/٢٠١٣:
- السيد حسن نصر الله يعلن بمناسبة أربعين الإمام الحسين في بعلبك أن على الدولة التفاوض مع الخاطفين، والضغط على تركيا والسعودية وقطر من أجل تحرير المخطوفين في سوريا.

١٠/١/٢٠١٣:
- أهالي المخطوفين يعتصمون أمام السفارة القطرية في بيروت للمطالبة بتدخل الدوحة للإفراج عنهم.

١٥/١/٢٠١٣:
- باشر وزير الداخلية والبلديات مروان شربل والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم لقاءاتهما في قطر للبحث في إمكان مساهمتها في تحرير المخطوفين اللبنانيين التسعة المحتجزين لدى مجموعات مسلحة في بلدة أعزاز السورية.

١٧/١/٢٠١٣:
- اطلع وزير الداخلية والبلديات مروان شربل وفداً من أهالي المخطوفين اللبنانيين في سوريا على نتائج زيارته إلى قطر. ونقل نجل أحد المخطوفين أدهم زغيب عن شربل تفاؤله بإمكان الوصول إلى نتائج إيجابية.

١٧/١/٢٠١٣:
- أوضح المنسق الإعلامي والسياسي لـ«الجيش السوري الحر» لؤي المقداد في حديث تلفزيوني أن «الجيش السوري الحر قرر العودة إلى المفاوضات مع خاطفي اللبنانيين في أعزاز بناء لإصرار رئيس الحكومة السابق سعد الدين الحريري».

٢٨/١/٢٠١٣:
- توجه المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم إلى قطر لاستكمال المحادثات التي بدأت الأسبوع الماضي في شأن قضية المخطوفين اللبنانيين التسعة في سوريا. وتحفظت مصادر الأمن العام عن ذكر تفاصيل اللقاءات لكي يبقى الموضوع بعيداً عن الإعلام.

٣٠/١/٢٠١٣:
- أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «أن هناك انطباعاً لدى اللبنانيين بأن تركيا بإمكانها الضغط في ملف المخطوفين اللبنانيين في سوريا». كلام ميقاتي جاء في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان في تركيا.

١١/٢/٢٠١٣:
- علمت جريدة «السفير» أنه منذ أن طرح رئيس «الائتلاف السوري» أحمد معاذ الخطيب مبادرته الداعية لإطلاق سراح المعتقلين من النساء في السجون السورية مقابل الحوار مع النظام، بدأت تلوح في الأفق بوادر جعل ملف المخطوفين اللبنانيين التسعة في أعزاز جزءاً لا يتجزأ من صفقة شاملة تشمل الإفراج عن أكثر من ألفي معارض سوري، ومعظمهم من النساء، على أن تفرج المعارضة



اعتصام الأهالي أمام سفارة قطر

السورية عن العشرات من أتباع النظام، بالإضافة إلى اللبنانيين المخطوفين في أعزاز. هذا وفوضت الحكومة اللبنانية اللواء عباس إبراهيم بأن يقوم بكل الاتصالات التي من شأنها إطلاق المخطوفين اللبنانيين في أعزاز.

٢٠١٣/٤/٨:

- نفذ أهالي المخطوفين التسعة في سوريا التحذيرات في شأن استمرارهم بـ«طرد العمال السوريين من أعمالهم»، إذ منعوا نحو سبعمئة عامل من التوجه إلى أعمالهم في الشويفات وفق أحد أبناء المخطوفين التسعة.

٢٠١٣/٤/١٠:

- لليوم الرابع على التوالي منع أهالي المخطوفين اللبنانيين التسعة في سوريا العمال السوريين من دخول المعامل التي يعملون فيها في حي السلم والشويفات.

ودعا رئيس الجمهورية ميشال سليمان تركيا إلى «ممارسة المزيد من الضغط من أجل إطلاق المخطوفين اللبنانيين».

٢٠١٣/٤/١٢:

- اعتصام لأهالي المخطوفين في ساحة الشهداء وزعت فيه قصاصات ورقية تطالب اللبنانيين بمقاطعة البضائع التركية.

٢٠١٣/٤/١٤:

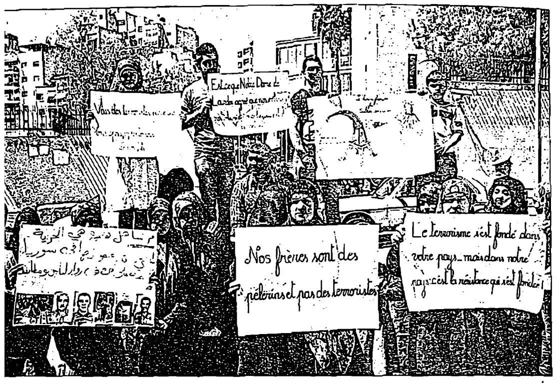
- أهالي المخطوفين ينفذون اعتصاماً أمام السفارة التركية في الرابية مطالبين بالإفراج عن أبنائهم.

٢٠١٣/٤/١٨:

- منع أهالي المخطوفين في سوريا موظفي مكاتب «شركة الطيران التركية» في وسط بيروت من مزاولة أعمالهم ورفعوا لافتات كتب عليها: «لن تفتح الخطوط الجوية التركية حتى يطلق سراح التسعة المخطوفين»، ثم انتقلوا إلى «المركز الثقافي التركي» وعمدوا إلى إقفاله.

٢٠١٣/٤/١٩:

- أصدرت الجالية التركية في لبنان بياناً أعربت فيه عن أسفها من التهديد والوعيد الذي وجهه عدد من أهالي



..وأمام السفارة الفرنسية

المخطوفين إلى كل تركي موجود على الأراضي اللبنانية مؤكدة تأييدها للمساعي من أجل الإفراج عن المخطوفين اللبنانيين في أعزاز.

٢٠١٣/٤/٢٣:

- أهالي المخطوفين يقومون بجولات على المحال التجارية، ويطالبون بمقاطعة البضائع التركية.

٢٠١٣/٤/٢٤:

- اعتصام لأهالي المخطوفين أمام «مكاتب شركة الطيران التركية» في وسط بيروت. وفي هذه الأثناء التقى وزير الخارجية عدنان منصور السفير التركي في لبنان انان اوزيلديز وقال : «نحن لا نحمل تركيا تبعات الخطف، ولكن لها دوراً كبيراً في التعامل مع المعارضة السورية والضغط عليها لإطلاق المخطوفين».

٢٠١٣/٤/٢٥:

- أهالي المخطوفين يتظاهرون سلمياً أمام السفارة الفرنسية في بيروت. وتلا أدهم زغيب شقيق المخطوف علي بياناً باسم الأهالي أشار فيه إلى أن الاعتصام أمام السفارة الفرنسية مرده دعم فرنسا للمعارضة السورية.

٢٠١٣/٤/٢٩:

- اعتصام لأهالي المخطوفين في وسط بيروت أمام شركة الطيران التركية، ومن ثم لقاؤهم دولة الرئيس تمام سلام، حيث وعدهم بالتواصل مع الاتراك وقطر والسعودية من أجل إطلاق سراح المخطوفين.

٢٠١٣/٥/٧:

- أعلن وزير الداخلية مروان شربل أن مطالب الخاطفين لقاء إطلاق سراح المخطوفين هي : المبادلة بلائحة أسماء معتقلات في السجون السورية.

٢٠١٣/٥/١٢:

- تبلغ المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم من القيادة السورية الموافقة على المساعدة في قضية المخطوفين



..وأمام مقر الوحدة التركية العاملة في قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان

اللبنانيين التسعة في أعزاز، وذلك بعد زيارة قام بها إلى دمشق حيث التقى عدداً من المسؤولين السوريين، وسلمهم لائحة بأسماء السجينات السوريات التي كان قد تسلمها من الجانب التركي.

٢٠١٣/٥/١٦:

- اعتصام لأهالي المخطوفين أمام الخطوط الجوية التركية في وسط بيروت. وزار وفد منهم وزير الطاقة جبران باسيل، وطالبه باستثناء شركات النفط التركية من التنقيب عن النفط في لبنان ليكون ذلك بمثابة ضغط على الحكومة التركية لإطلاق المخطوفين.

٢٠١٣/٥/٢٠:

- دخل أهالي المخطوفين اللبنانيين في أعزاز إلى «المركز الثقافي التركي، واعتصموا داخله مطالبين المسؤول عنه بالخروج وإقفال المركز، لكنهم ما لبثوا أن خرجوا من المكان بناء على طلب المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم وفق ما ذكر.

٢٠١٣/٦/٤:

- التقى المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم في مكتبه أهالي المخطوفين، وتناول البحث، وفق بيان الامن العام، آخر المعطيات المتعلقة بالمفاوضات التي أجراها خلال زيارته الاخيرة إلى تركيا برفقة وزير الداخلية والبلديات مروان شربل.

٢٠١٣/٧/١٤:

- أصدر «لواء عاصفة الشمال» في أعزاز بياناً اعتبر فيه «أن حزب إيران يماطل في إطلاق سراح المخطوفين اللبنانيين التسعة، إذ مضى شهر على البيان الذي اخبرنا فيه أننا سنطلق سراح المخطوفين مقابل الإفراج عن الأخوات المعتقلات في سجون الأسد».

٢٠١٣/٨/٩:

- خطف طيار تركي ومساعده (مراد اكبينار ومراد آغا)



مقاطعة البضائع التركية في الضاحية الجنوبية

على طريق مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، وذلك لدى توجههما في حافلة من المطار إلى الفندق على يد مجموعة أطلقت على نفسها اسم «زوّار الإمام الرضا»، وحددت مطالبها بالإفراج عن الزوّار التسعة.

٢٠١٣/٨/١٣:

ـ تركيا تطلب رسمياً وساطة إيران للإفراج عن الطيارين التركيين المختطفين في لبنان.

٢٠١٣/٨/١٤:

ـ السفير التركي في لبنان اينان اوزيلديز يقوم بجولة على المسؤولين اللبنانيين للتوسط في الإفراج عن الطيارين التركيين.

٢٠١٣/٨/٢٠:

ـ ادعى النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم على ١٢ شخصاً من أهالي المخطوفين اللبنانيين في أعزاز بجرم تأليف عصابة مسلحة وخطف طيارين تركيين.

٢٠١٣/٨/٢٩:

ـ بث تسجيل صوتي للطيارين التركيين المخطوفين في لبنان هو الأول بعد اختطافهما في ٩ آب الجاري حيث طالب الطياران فيه بحل قضية مخطوفي أعزاز اللبنانيين.

٢٠١٣/٩/١:

ـ تركيا تنهي انسحابها من «اليونيفيل» بعد مشاركتها لمدة سبع سنوات في قوات حفظ السلام الدولية، وذلك خوفاً من انعكاس موقفها السياسي من المسألة السورية على استمرار وجود عناصرها في الجنوب، وتحميلها مسؤولية عدم المساعدة في الإفراج عن الزوار اللبنانيين التسعة في أعزاز.

٢٠١٣/٩/٢٠:

ـ أكد وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال سليم



التحضير للاحتفالات بعودة المختطفين في الضاحية الجنوبية

جريصاتي أن المخطوفين اللبنانيين التسعة في أعزاز لا يزالون بخير وبصحة جيدة. ولفت وزير الداخلية مروان شربل إلى أن مخطوفي أعزاز ليسوا على الأراضي التركية، بل على الاراضي السورية، وفي مكان آمن مشدداً على «أن الاتراك جادون في إعادة اللبنانيين، وفي الحصول على التركيين المخطوفين في لبنان.

٢٠١٣/٩/٢٤:

ـ اعتصام لأهالي المخطوفين أمام السفارة التركية في الرابية يحمّلون فيه الحكومة التركية مسؤولية استمرار خطف ذويهم.

٢٠١٣/١٠/١٧:

ـ علمت جريدة «السفير» أن اللواء عباس إبراهيم قرر قطع زيارته الرسمية لبروكسيل، والتوجه إلى العاصمة التركية. وأمضى فيها يوماً مشاركاً في الاتصالات مع ممثلين عن الجانبين التركي والقطري وبعض ممثلي المجموعة التي خطفت الزوار اللبنانيين في أعزاز. وكان شارك في المفاوضات عن الجانب الرسمي السوري اللواء علي مملوك الذي أبلغ ابراهيم قراراً رئاسياً بالتجاوب مع أي مطلب يؤدي إلى إطلاق المخطوفين التسعة.

٢٠١٣/١٠/١٩:

ـ طوي ملف المخطوفين اللبنانيين التسعة في أعزاز بعد الإفراج عنهم في صفقة تبادل أطلق بموجبها المخطوفون اللبنانيون، وفي المقابل أفرج عن الطيارين التركيين اللذين اختطفا في لبنان. وتضمنت الصفقة أيضاً إفراج السلطات السورية عن ١٢٨ معتقلة من المعارضة السورية. هذا وقد كان لكل من قطر وفلسطين دور مهم في إنجاح هذا التبادل.

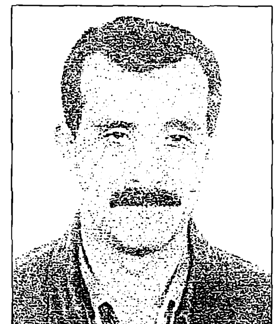
الزوّار المخطوفون



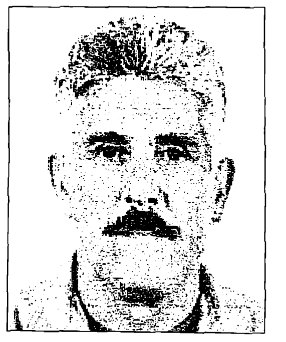
جميل صالح



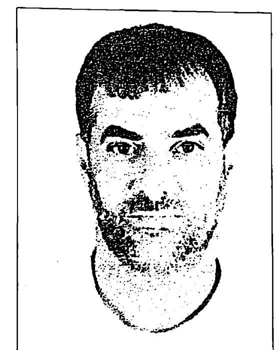
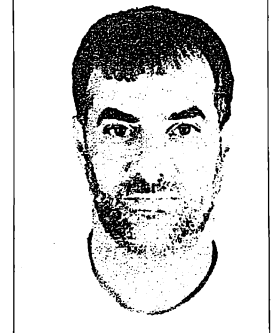
حسن أرزوني



حسن حمود

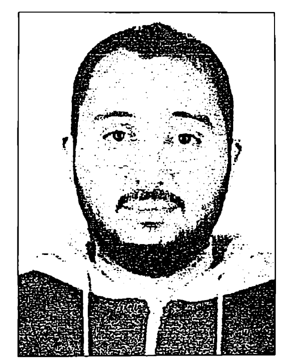


عباس حمود

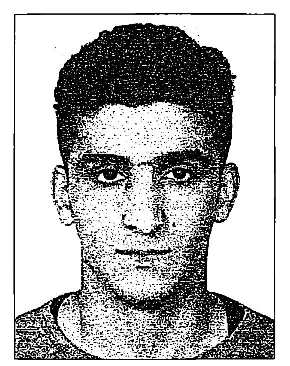




عباس شعيب

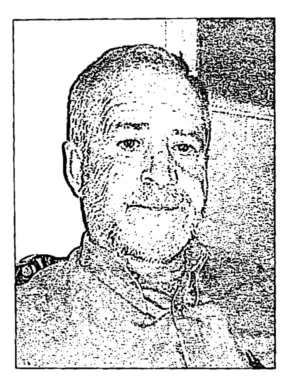
علي ترمس



علي عباس



محمد منذر



المختار علي زغيب



عوض إبراهيم



حسين عمر

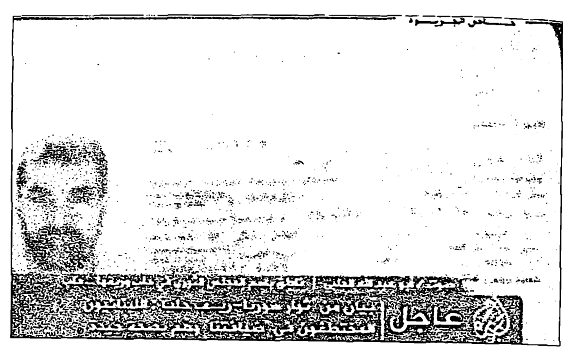
قصّة الزوّار المخطوفين بالصّوَر



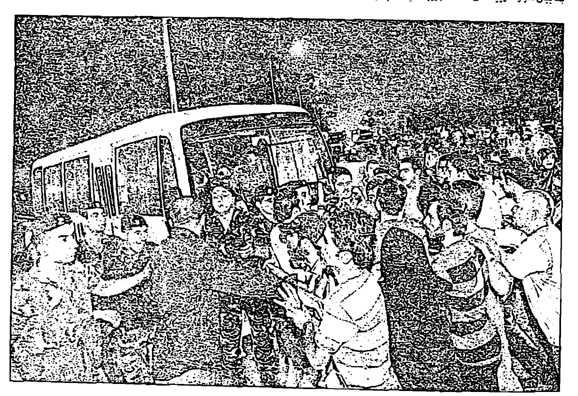
إطلاق الدفعة الأولى.. السيّدات



نساء الدفعة الأولى في مطار بيروت



بث بيان «ثوار سوريا» على قناة «الجزيرة» في ٢٠١٢/٥/٣١



أهالي المخطوفين يقطعون طريق المطار في ٢٠١٢/٦/١٨



يعتصمون أمام السفارة التركية



إطلاق سراح حسين عمر في ٢٠١٢/٨/٢٦



المخطوفون حسن حمود وعباس شعيب ومحمد منذر في أعزاز يبتسمون لإعلاميي الـ"ال. بي. سي"



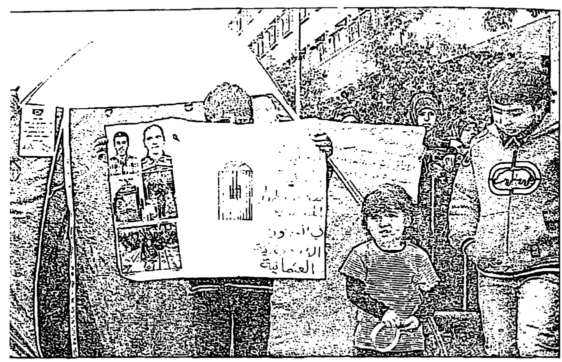
المعتصمون على طريق القصر الجمهوري في بعبدا



إطلاق سراح إبراهيم عوض في ٢٠١٢/٩/٢٦



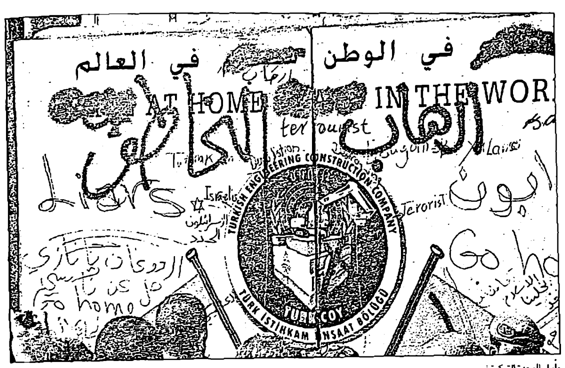
الاعتصام أمام السفارة التركية



الخيم أمام الخطوط الجوية التركية في إشارة إلى طول أيام الاعتصام



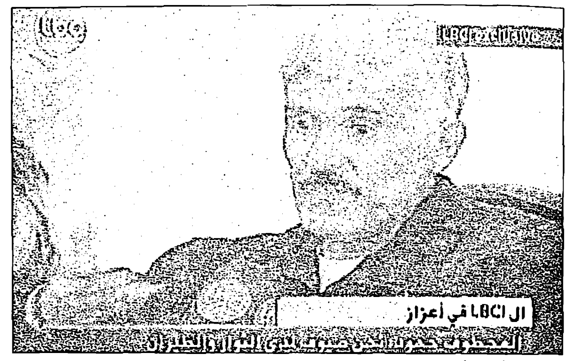
على طريق بعبدا



وأمام الوحدة التركية في صور



..وأمام سفارة قطر



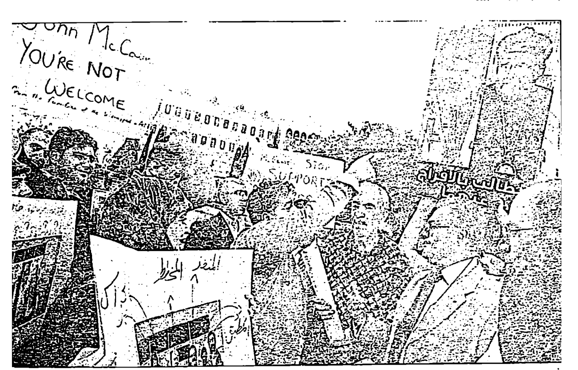
عباس حمود في أعزاز مجبراً.. نحن ضيوف لدى الثوار!!



الاعتصام في ساحة الشهداء وسط بيروت



بالانتظار.. في وسط بيروت



أمام السرايا الحكومية

وأمام السفارة الفرنسية



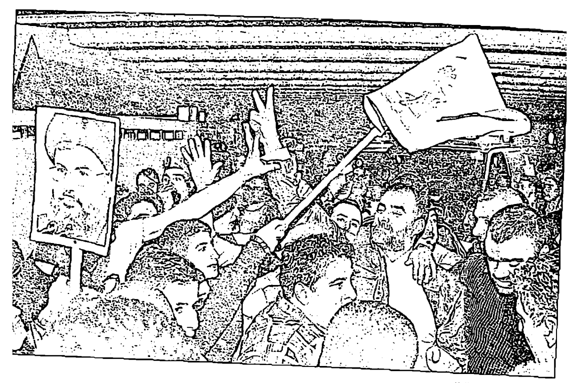
حياة العوالي تشارك أهل الزوار في الاعتصام



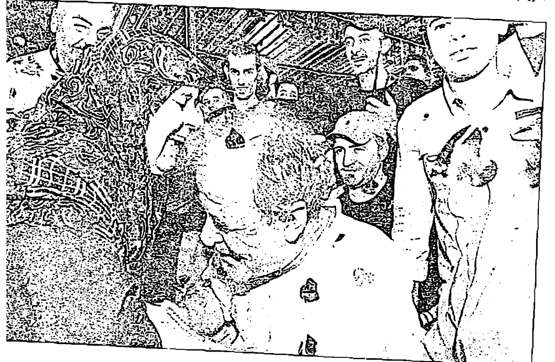
اللواء عباس إبراهيم مع الزوار في مطار اسطنبول



أخيراً.. في مطار بيروت



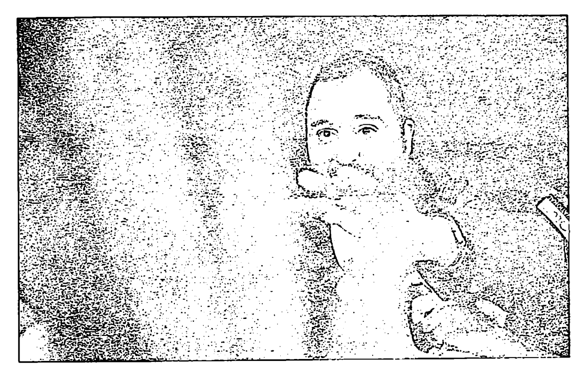
المحرر عباس شعيب في المطار



.. عودة مبروكة



المحرر علي : غبب في المطار



المحرر علي عباس في المطار



عناق في الضاحية الجنوبية



محرَّر سابق يعانق محرَّراً أُطلق للتوّ!



الاحتفالات في الضاحية



المحرر محمد منذر

اللواء عباس ابراهيم
يروي لمجلة «الأمن العام» أسرار الساعات الأخيرة (*)



مرّ على اللبنانيين المخطوفين في أعزاز ٥٢٢ يوماً، أرغموا في الأيام القليلة التي تلت احتجازهم على القول إنهم «ضيوف» على خاطفيهم، قبل أن يكتشفوا في ما بعد، كما منذ اللحظات الأولى، أنهم في قبضة عصابة مسلحة ولصوص. اكتشف الجانب اللبناني المفاوض بدوره الحقيقة تلك. لم يكن من السهل توقع إطلاقهم لو لم يدخل أكثر من عامل مباغت، في تطورات إقليمية متسارعة، على ملف خطفهم ودفعه في وجهة مغايرة قادت إلى تحريرهم في أيام قليلة.

كانوا إبانها معلقين بين الحياة والموت.

عبر خطف اللبنانيين في أعزاز في مراحل أربع:

أولى، بين أيار وحزيران ٢٠١٢ طبعها الغموض وتعذر فيها التفاوض. ووجدت الدولة اللبنانية نفسها أمام عصابة مسلحين خطفت حجّاجاً. في خضمها كان أول عهد هذا الملف بوساطة دولة ثانية هي تركيا، في اتصال هاتفي أجراه المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم برئيس الاستخبارات فيدان حقان.

(*) نشرت مجلة «الأمن العام» هذه الرواية الرسمية في عددها الصادر مطلع كانون الأول، ٢٠١٣. ويمكن الاطلاع عليها كاملة على موقع الأمن العام اللبناني الإلكتروني:

www.general-security.gov.lb

ثانية، بين تموز ٢٠١٢ وأيار ٢٠١٣ اتسمت بالتفاوض والأسفار. وتسلم أول لائحة بسجينات سوريات لإطلاقهن في مقابل الإفراج عن المخطوفين اللبنانيين. ترافقت هذه المرحلة مع إطلاق اثنين من المخطوفين الـ ١١ هما حسين عمر (٢٦ آب ٢٠١٢) وعوض ابراهيم (٢٦ أيلول ٢٠١٢)، واكتشاف المفاوض اللبناني دوراً مهماً لقطر يمكّنها من التوسط في الملف.

ثالثة، بين حزيران وأيلول ٢٠١٣ غلب عليها تبادل الرسائل من دون إحراز أي تقدّم.

رابعة، بين ٦ تشرين الأول و١٩ منه هي الأيام الاخيرة التي انتهت بإطلاق المخطوفين التسعة.

اجتمعت في المرحلة الرابعة المراحل الثلاث تقريباً، وكذلك أدوار الوسطاء والمفاوضين، القطري والتركي والفلسطيني والسوري، إلى المحاور اللبناني الذي اضطلع به المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم مذ ناط به رئيس الجمهورية ميشال سليمان تولي التفاوض رسمياً. ذهب عشرات المرات إلى قطر وتركيا وسوريا، وتحدث مع المسؤولين الأمنيين وتبادل وإياهم الاقتراحات والأفكار، والشروط حتى. شارك في وضع قواعد التفاوض على الملف، وقاوم ضغوط مسلحين حاولوا مراراً مقايضة حياة لبنانيين بمطالب حارت في ما كانت تتوخاه. مرة المال، ومرة طلب موقف سياسي، وثالثة الحصول على أسلحة، ورابعة صفقة تبادل بين محتجزين وسجناء.

كان لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الداخلية مروان شربل دور في مواكبة التحرك اللبناني، تزامن مع جولات اللواء إبراهيم. زارا أكثر من مرة تركيا وقطر في الأشهر الطويلة من احتجاز اللبنانيين. ذهب الوزير والمدير العام للأمن العام معاً إلى قطر في المهمة نفسها.

يروي اللواء إبراهيم لـ«الأمن العام» وقائع الساعات الأخيرة، وهو يقلب بين يديه أوراقاً صغيرة عدة دوّن عليها ملاحظات ذلك الوقت ومشاهداته، إلى ملفات على مكتبه وثقت أحداث أعزاز يوماً تلو آخر: المحاضر والرسائل والتقارير السرية واللوائح وشريط الوقائع.

يقول: «في ٦ تشرين الأول تلقيت مكالمة من سفير فلسطين في أنقرة نبيل معروف الذي مثّل في بعض مراحل التفاوض مع الخاطفين جسر اتصال ووسيطاً معهم، ينبئني بأن في الإمكان إعادة تحريك ملف التفاوض. سألني هل لا تزال التعهدات التي كنتُ قد قطعتها في وقت سابق وأبدت سوريا تجاوباً حيالها قائمة، ولا سيما منها تبادل إطلاق المخطوفين اللبنانيين التسعة بلائحة السوريات في السجون السورية؟ رددت بأنها لا تزال إياها من دون حاجتي إلى إعادة مراجعة أي أحد. أكدت له أن الوعود التي قطعها الجانب السوري لتسهيل إطلاق المخطوفين لا تزال نفسها، وأعلمته بأنني في كل مرة زرت دمشق في نطاق هذه المهمة أثرت الأمر مع الجانب السوري، وكان يعيد التزام الوعود. ظل ملف مخطوفي أعزاز في صلب مناقشاتي مع المسؤولين الأمنيين السوريين من أجل تثبيت هذا الالتزام. أخبرني نبيل معروف بأنه في طريقه إلى قطر للاجتماع بوزير الخارجية خالد العطية. رددت: سأكون في انتظارك. من الدوحة عاود نبيل معروف الاتصال في ٧ تشرين الأول بعد اجتماعه مساء بوزير الخارجية القطري خالد العطية في حضور مدير أمن الدولة القطري غانم الكبيسي، وأعلمني بأنهما سيخابرنني لمباشرة مرحلة جديدة تبدأ بانتهاء دوره هو في الوساطة. لم تنقض نصف ساعة تلقيت مكالمة غانم الكبيسي، ودار بيننا حوار طغت عليه المجاملات. قال: مرّ وقت طويل لم نتحدث معاً في ملف أعزاز. ثم وجه إليّ دعوة لزيارة قطر، ومعاودة الخوض في الملف وسواه، وفي شؤون مشتركة بين البلدين كنا نناقشها مع القطريين في أوقات مختلفة. اتفقنا على اللقاء في الساعات التالية».

في ٨ تشرين الأول قصد عباس إبراهيم قطر واجتمع، التاسعة صباحاً، بغانم الكبيسي في فندق ماريوت الذي نزل فيه.

قال المفاوض القطري: نريد إنهاء الموضوع قبل عيد الأضحى. لدي تعليمات من سمو الأمير بذلك. نحن مستعدون لبذل كل ما نستطيع القيام به، وأقصى ما نملك من تأثير وعلاقات لدينا.

ثم سأل: أود التأكد منك من أن الموقف السوري لا يزال إياه بلا تغيير.

رد بالإيجاب أيضاً، ثم ناقشا وضع آلية عملهما للمرحلة الجديدة من التفاوض تبعاً لإرادة ختم ملف المخطوفين نهائياً.

قال غانم الكبيسي إنه سيجري اتصالاً بمدير الاستخبارات التركية فيدان حقان لاطلاعه على الأمر.

اقترح عليه اللواء إبراهيم إذ ذاك، ما دام الملف يمر في مرحلة جديدة وجدية من التفاوض، الانتقال معاً إلى تركيا، والاجتماع في اسطنبول عندما يقتضي، بغية أن ينضم إليهما الشريك الثالث في التفاوض؛ وهو الجانب التركي. أضف وجود طيارين تركيين مخطوفين في لبنان. اقترح كذلك بيروت مكاناً للاجتماعات. إلا أنهما ارتأيا اسطنبول محلاً ملائماً لتحريك الجهود.

خرج المدير العام للأمن العام من المقابلة بانطباع إيجابي هو أن المفاوض القطري يصر على الاضطلاع بدور رئيسي لدى الأتراك من أجل إنهاء الملف. بدأ مذ ذاك توزّع الأدوار: تفاوض قطر تركيا والخاطفين، ويفاوض لبنان الدولة السورية. لم يكن خطف الطيار التركي مراد اكبينار ومساعده الطيار مراد آغا في لبنان في صلب التفاوض، ولا عُدّ جزءاً من صفقة التبادل.

في تركيا

بانقضاء يومين على اجتماعهما، خابر غانم الكبيسي عباس إبراهيم، وطلب منه موافاته إلى تركيا. اتفقا على الاجتماع مساء ١٠ تشرين الأول في اسطنبول.

السابعة مساء، اجتمعا مجدداً في حديقة فندق فورسيزونس في البوسفور حتى ساعة متقدمة من الليل، ووضعا الخطوط العريضة لتحركهما.

يروي اللواء إبراهيم: «أعلمني غانم الكبيسي بأن وفداً من الخاطفين من لواء عاصفة الشمال يرئسه صلاح الدين الحسون سيحضر إلى الفندق ليلاً للاجتماع به. سألني هل أرغب في لقائه. رددت: لا. لن أجتمع بهم. أنت تمثلني في هذا الاجتماع. أي عقدة أو عقبة تواجهها، أنا هنا في الفندق. سألزمه. اتصل بي ساعة تشاء لتذليلها. يومذاك عرض وفد الخاطفين تجزئة صفقة التبادل في مفاوضات استمرت ثلاثة أيام قضت بإطلاق ثلاثة مخطوفين لبنانيين في مقابل إطلاق عدد من السجينات السوريات. طال التفاوض في الجلسة الأولى تحت وطأة الضغوط حتى الثانية فجراً. قصدني غانم الكبيسي على الأثر وأطلعني على ما دار بينه ووفد الخاطفين. طرح ممثل الخاطفين تبادلاً على مرحلتين بدلاً من ثلاث كان قد طرحه قبلاً، يجري تنفيذه خلال ثلاثة أيام: إطلاق السجينات السوريات الـ ١١٠ وفق اللوائح القديمة في مقابل إطلاق ثلاثة مخطوفين لبنانيين هم حسين حمود وجميل صالح ومحمد منذر بعد التأكد من مطابقة لائحة السجينات باللواتي يطلقن، ثم يتم تسليم لائحة ثانية من ٢١٠ أسماء لإطلاقهن في مرحلة ثانية بعد ثلاثة أيام، يفرج بعد ذلك عن اللبنانيين المخطوفين الستة الباقين. رفضت الطرح برمته وقلت لغانم الكبيسي إن تجزئة الملف عرض قديم سبق أن أثير معي قبل وقت طويل، ولم أقبل به. لن أخوض معهم أبداً في تجزئة إطلاق المخطوفين. الإفراج عن التسعة أو لا أحد. ردّ بأنه يميل مثلي إلى رفض تجزئة التبادل، وقال: سنفرض وجهة نظرنا على الخاطفين. ثم فاجأني بالقول إنه سينقل وجهة النظر هذه إلى وزير الخارجية خالد العطية. سألته هل هو في الفندق، ولم أكن أعرف بحضوره إلى اسطنبول مع غانم الكبيسي. علمت في ما بعد أن الوزير لزم جناحه تاركاً لمدير أمن الدولة التحضير لمرحلة التفاوض الجدي. كان غانم الكبيسي قد أبلغ إلي أن الأمير تميم بن حمد كلف وزير الخارجية إدارة التفاوض عن الجانب القطري».

صباح اليوم التالي، ١١ تشرين الأول، اجتمع وزير الخارجية خالد العطية بالمدير العام للأمن العام، وأعادا تأكيد موقف قاطع التقيا عليه: رفض دفع أي فدية مالية يطلبها الخاطفون لقاء إطلاق اللبنانيين التسعة. في مراحل متقطعة من التفاوض، طلب مسلحو «لواء عاصفة الشمال» مبالغ مالية فدية للإفراج عن المخطوفين اللبنانيين، إلا أن أمير قطر أمر بمنع دفع أي مبلغ لهم.

خلّف إصرار الوزير القطري على رفض دفع فدية ارتياحاً لدى عباس إبراهيم إلى مسار التفاوض وجدّيته.

لائحة إضافية

طلب الخاطفون إضافة لائحة جديدة بسجناء وسجينات سوريين ضمت ٢٢٦ اسماً إلى اللائحة الأولى المتفق عليها مع الجانب السوري لأشهر خلت، وانطوت على ١١٠ أسماء لسجينات فحسب. كان المدير العام للأمن العام حمل في ١٢ أيار ٢٠١٣ اللائحة الأولى إلى دمشق، فتبلغ من المسؤولين الأمنيين السوريين موقفاً مشجعاً يساعد على إطلاق المخطوفين اللبنانيين.

وفي مبادرة حسن نية في وقت سابق، بناء على طلب المفاوض اللبناني، أطلقت السلطات السورية ١٦ سجينة

في عيد الفطر في مقابل أن يبدي الخاطفون مبادرة حسن نية مماثلة. إلا أنهم أخلوا بتعهدهم. استقرت اللائحة الأولى على ١١٠ أسماء. لم يسلم وفد الخاطفين المحاورين القطري واللبناني لائحة الأسماء، وبدأ التفاوض يدور على سبل الحصول على اللائحة الجديدة لا على التحقق من موافقة دمشق على لائحة جديدة لم تكن قبلاً في صلب التفاوض. وعد وفد الخاطفين بإرسال اللائحة إليهما لاحقاً، إلا أنه لم يفعل.

قرر غانم الكبيسي باسم حكومته قطع الاتصال بوفد الخاطفين، وربط معاودته بإجرائه على مستوى قادتهم لا ممثلين عنهم.

ردّ اللواء إبراهيم: أشعر بأنني أهدر هنا الوقت عبثاً وبلا جدوى. أنا عازم على المغادرة. الثلاثاء المقبل سأكون في بروكسل للمشاركة في مؤتمر دولي. سأمر قبل ذلك على بيروت لتحضير ملف هذا الاجتماع. أي مستجد في موضوع خطف اللبنانيين تجدني على السمع. سأبقي هنا معاوني العقيد خالد موسى إلى جانبك ووزير الخارجية لتوفير أي مساعدة تطلبها.

في ١١ تشرين الأول عاد إلى بيروت.

كان قد اجتمع في الساعات التي أمضاها في اسطنبول بمسؤول تركي مكلف بدوره متابعة الملف لدى حكومته: هو السفير السابق في بروكسل والموظف في وزارة الخارجية وفي الاستخبارات إسماعيل حقي، حضر إلى الفندق لمقابلته.

دام اجتماع الرجلين ثلاث ساعات، حرص المسؤول التركي خلالها على الحصول على معلومات عن مصير الطيارين التركيين المخطوفين. طمأنه محدثه بالقول: في وسعك تبديد قلقك. سبب خطف الطيارين هو استمرار خطف اللبنانيين التسعة في أعزاز. إذا كنا جادين فعلاً في الذهاب إلى تحريرهم، فإن خطف الطيارين ينتهي للفور ويطلقان. لا تربطوا خطفهما بأي ملف آخر. ينتهي هذا الملف من تلقائه.

سأله عن الضامن، فردّ: أنا شخصياً الضامن.

قال: هل أنقل إلى حكومتي أنك أنت الضامن؟

رد بالإيجاب. وأعاد تأكيد موقفه.

انتهى الاجتماع، وكانت المرة الأولى والأخيرة يجتمع بإسماعيل حقي.

منتصف ليل ١٤ تشرين الأول، عشية عيد الأضحى، خابره إلى منزله في بيروت العقيد خالد موسى، وأحاله على غانم الكبيسي الذي أخطره بأنه تسلم من الخاطفين اللائحة الإضافية. وسأله عن الخطوة التالية.

طلب اللواء إبراهيم منه تزويد معاونه العقيد نسخة منها، وقال للأخير أن يرسلها إليه بالفاكس، ونسخة أخرى إلى رئيس مكتب شؤون المعلومات العميد منح صوايا في منزله أيضاً. ثم اتصل اللواء بمنح صوايا وأخطره بأنه مسافر في السادسة صباحاً، ١٥ تشرين الأول، إلى مؤتمر بروكسل، داعياً إياه إلى التوجه إلى دمشق حاملاً اللائحة الجديدة إلى المسؤولين الأمنيين السوريين لاطلاعهم عليها، وإعلامهم بأن الخاطفين طلبوا إطلاق ١٥٠٠ سجينة وسجين. إلا أنهم لم يرسلوا سوى لائحة من ٥٠٠ اسم أضيفت إليها اللائحة الجديدة من ٢٢٦ اسماً، فأضحى مطلبهم إطلاق ٧٢٠ اسماً.

في وقت سابق كان، إبان زياراته المتكررة لدمشق، أبلغ إلى محاوريه السوريين أن اللائحة الأولى ربما ألحقت بأسماء إضافية.

ذهب العميد منح صوايا إلى دمشق صباح أول أيام عيد الأضحى. لدى عودته ظهراً خابر رئيسه في بروكسل، وأعلمه بأنه سلم اللائحة إلى المحاور السوري الذي أبلغ إليه أن الجواب لاحقاً.

التقط عباس إبراهيم مغزى الإشارة السورية بعدم تحميل موفده رداً واضحاً، ما حمله على الاعتقاد بعبور مرحلة جديدة من الغموض تعرقل الصفقة. للفور اتصل بوزير الخارجية القطري، وأخبره بأن إرسال لائحة جديدة من ٢٢٦ اسماً أدخل على صفقة التبادل عنصراً جديداً من شأنه تأخير بتها.

رد خالد العطية: لدي أمر من الأمير بأن أخيّم في تركيا حتى إنجاز ملف المخطوفين نهائياً.

وأوحى لمحدثه بأن إتمام صفقة التبادل ربما كان الجمعة.

قال المدير العام للأمن العام: قمنا بما ينبغي القيام به، وننتظر الآن الجواب السوري. بعد عودتي من بروكسل أذهب إلى دمشق، وأعود بالجواب، وأعلمك به.

لم تنقض ساعات على المكالمة، اتصل وزير الخارجية مجدداً، اليوم التالي، بعباس إبراهيم ـ وكان لا يزال في

بروكسل يتأهب لإلقاء كلمته في المؤتمر ـ وطلب موافاته على عجل إلى تركيا.

غضب سوري

غادر مؤتمر بروكسل في ١٦ تشرين الأول إلى اسطنبول.

يروي: «لدى اجتماعنا في الفندق بادرني الوزير القطري بالقول إننا مضطرون للحصول على الجواب السوري الآن. جميع الأفرقاء يضغطون في اتجاه إنهاء الملف ويريدون الجواب السوري. أعلمته باستحالة ذهابي إلى دمشق. لا طائرات عن الآن، ومن غير المستحب التوجه إليها ليلاً. طلب إحضار طائرة خاصة من الدوحة أقلتني إلى بيروت التي وصلت إليها منتصف الليل. السادسة صباح ١٧ تشرين الأول قصدت دمشق. هناك تبلغت من المسؤولين الأمنيين قطع التفاوض كلياً: لا لائحة ١١٠ سجينات، ولا لائحة ٢٢٦. الموضوع لم يعد قابلاً للمناقشة بعد الآن. أوصدت دمشق الباب نهائياً بعدما كانت وافقت على اللائحة الأولى بالسجينات ١١٠، إلا أنها غضبت من مناورة الخاطفين بإلحاقها بلائحة ثانية، وأخطرني المفاوض السوري بأن إدخال عناصر جديدة على صفقة التبادل يعني محاولة الحصول على مكاسب إضافية في اللحظات الأخيرة من التفاوض، الأمر الذي يرفضه تماماً. ورغم بذلي جهوداً ظلّ المحاور السوري متشبثاً بتصلبه من رفض المضي في الصفقة، لكنني لاحظت أملاً في إحداث ثغرة صغيرة في هذا التصلب. في طريق عودتي من دمشق إلى بيروت، ظهراً، تلقيت مكالمة من غانم الكبيسي قائلاً: لديّ لك بشارة كبيرة. تلقينا أمراً بتسلم اللبنانيين التسعة من الخاطفين. سألته: هل هم في تركيا في أمان؟ رد: بلى. قلت: لا تتسلمهم. فوجئ بجواب غير متوقع، وقال كيف؟ قلت إن التفاوض مع السوريين أخفق، وأنا أعطيت تعهداً التزمته وكلمة شرف بإنجاز الصفقة متكاملة ببنودها كلها. ثمة جديد طرأ على الملف هو اللائحة الجديدة ثم الموقف السوري الرافض لها. لا تتسلم المخطوفين اللبنانيين. لا أريدهم. ذهل من إصراري على هذا الجواب، وفي ظنه أنه حمل إلي بشرى كبرى غير محسوبة. عقبت أنا آت إلى اسطنبول. نلتقي مساء».

السادسة والنصف مساء اليوم نفسه، ١٧ تشرين الأول، هبطت الطائرة في المطار، ومنها صحب رجال الاستخبارات التركية المدير العام للأمن العام إلى الفندق حيث ينتظره خالد العطية وغانم الكبيسي.

قال لهما: منذ سنة ونصف سنة أنا أفاوضكما من دون أن أخلّ يوماً بالتزام أو تعهّد. عندما أجد نفسي غير قادر على تنفيذ التزام أخرج من الملف. سأوقف دوري الآن في صفقة التبادل رغم أنني لا أزال أسعى لدى الجانب السوري.

شرح لهما موقف دمشق. قال: لا ألوم السوري لأن الخاطفين هم الذين تلاعبوا بالتفاوض وسياقه في اللحظات الأخيرة، ونحن نوشك على إنهائه.

رد الوزير بأن الخاطفين يطرحون مجدداً تجزئة صفقة التبادل.

قال: التجزئة مرفوضة لدينا منذ وقت طويل.

سألا عن المخرج، فرد: ثمة محاولة أبذلها توجب بقاءنا هنا ٢٤ ساعة أخرى، في خلاصتها أقول لكما إن الملف انتهى فعلاً ونهائياً، أو أعيدوا اللبنانيين إلى الخاطفين. وأنا أعني ما أقول.

في أيدي قطر

كان الخاطفون قد أصبحوا حينذاك، منذ صباح الأربعاء ١٦ تشرين الأول، داخل الأراضي التركية. نقلهم الخاطفون معصوبي الأعين ـ للمرة الأولى منذ خطفهم ـ لئلا يتعرّفوا إلى الأماكن التي مروا فيها، وأدخلوا رؤوسهم في أكياس. سرعان ما فاجأهم أن أحد حراسهم من الخاطفين هو أحمد أبوعلي بالقول: سيفرج عنكم. بانقضاء وقت قصير أضحوا داخل الأراضي التركية.

تسلمهم رجال استخباراتها، وأدخلوهم في غرفة مريحة بعدما رفعوا الأكياس عن رؤوسهم، وأجلسوهم على مقاعد وثيرة. اقتادهم مسؤول أمني تركي عرّف عن نفسه بأنه عبدالله أبو ياسين من وزارة الخارجية. في ما بعد اكتشفوا أنه من الاستخبارات.

قال: بدءاً من هذه الساعة أنتم محرّرون.

طلبوا الاتصال بعائلاتهم فرفض. طلبوا مكالمة اللواء عباس إبراهيم، فردّ: يعرف كل شيء عنكم، وهو طمأن أهاليكم.

جال بهم رجال الاستخبارات في أضنة، واشتروا لهم

ثياباً، وأفسحوا لهم في التسوّق والترفيه. ثم عادوا بهم إلى أنقرة. وأمضوا فيها يوماً، فإلى اسطنبول حينما فوجىء المخطوفون بالسلطات التركية نظمت لهم برنامجاً سياحياً تزامن مع مفاوضات كانت تجري في مكان آخر.

في الأيام الثلاثة في اسطنبول بقوا في حراسة الاستخبارات التركية. بانطوائها سلموا إلى المفاوض القطري الذي أحلّهم في فندق بضع ساعات، في ظل استمرار حماية الاستخبارات التركية، قبل أن يصير إلى تسليمهم إلى اللواء عباس إبراهيم.

خابر خالد العطية الأمير تميم، وعاد بجواب يقضي بإبقاء باب التفاوض مفتوحاً، والتعويل على دور المدير العام للأمن العام لحلحة العقد المستجدة.

قال لوزير الخارجية بعدما أطلعه على الوقائع الأخيرة والعراقيل المباغتة التي حالت دون إبرام الصفقة: عوّل على دور اللواء عباس إبراهيم. إذا أفلح انتهى الأمر، وإلا فهو معذور.

حمل جواب الأمير إليه قائلاً: إذا كنتَ تعتقد بأن في إمكانك تذليل العراقيل بضمانتك. نحن إلى جانبك، ولكننا نعذرك إذا لم توفّق.

أضاف: تستطيع تسلّم اللبنانيين التسعة من الآن.

ردّ: لا أظن أحداً يجد نفسه في أسعد لحظة في حياته كهذه. أن أتسلّم اللبنانيين التسعة الآن وأنا في حلّ من أي التزام أو تعهّد سابق. إنها فعلاً أسعد لحظة، نادرة واستثنائية. لا يمكن أحداً يؤتى خياراً كهذا لا يفرحه.

لم ينقضِ وقت قصير على اجتماعهما، ١٨ تشرين الأول، بلغ إلى عباس إبراهيم أن وزارة الخارجية القطرية أصدرت بياناً أعلنت فيه نجاح وساطتها لدى الخاطفين.

وجد في البيان عنصراً إضافياً لتعقيدات جديدة بحصر الوساطة بالدوحة، وتجاهل الشريكين الآخرين السوري والتركي، والانتقاص ضمناً من دوريهما. وتوقع أن يستفزهما البيان.

خابر وزير الخارجية، فأجابه بأنه تلقى أمراً من حكومته بإصدار البيان بعدما أصبح اللبنانيون التسعة في عهدته.

من اسطنبول اتصل اللواء بمكتبه في بيروت، وطلب إصدار بيان يفيد بوجود اللبنانيين المخطوفين في عهدة القطريين، وهو ما لم يفصحوا عنه. لم يأتِ بيان وزارة الخارجية القطرية على أنهم باتوا مع الوزير، مكتفياً بإبراز نجاح وساطة حكومته.

بشيوع الخبر الذي وزعته المديرية العامة للأمن العام، اتصل به خالد العطية، واستفسر منه عما تردده وسائل الإعلام اللبنانية عن وجود اللبنانيين التسعة لديه.

سأله: أليسوا عندكم؟

رد: بلى.

قال: إذاً ما صدر في بيروت صحيح. أنت قلت إن الوساطة نجحت، وأنا أذهب إلى أبعد من ذلك، وأقول إنهم أصبحوا عندكم.

صباح اليوم التالي، ١٩ تشرين الأول، قال خالد العطية لمحاوره اللبناني، وهما يرتشفان القهوة في الفندق: تركيا تريد الطيارين المخطوفين.

ردّ: التزمت أمام اسماعيل حقي أن انتهاء ملف اللبنانيين التسعة في أعزاز ينهي فوراً خطف الطيارين التركيين في لبنان. لا ترابط بينهما، إلا أن الملف الثاني نتيجة حتمية للملف الأول.

قال: ما هو الضمان؟

رد: الضمان لدى الأتراك.

قال: كيف؟

رد: كلمة منهم.

قال: كيف يمكن التأكد من هذا الضمان؟

رد: اللبنانيون التسعة لديك، أليس كذلك؟

قال: نعم.

رد: الطياران التركيان معي. لنقل إنني أنا مَن خطفهما. الآن أنت خاطف اللبنانيين التسعة وأنا خاطف التركيين.

قال: Deal.

رد: أكيد Deal.

قال: هل أقول للأتراك إنك أنت خطفت الطيارين.

ردّ: قل ذلك، بمقدار وثوقك بأن اللبنانيين التسعة معك، أنا واثق بأن الطيارين معي، وفي وسعي إحضارهما.

قال مجدداً: Deal.

الصفقة المزدوجة

مذ ذاك تسارعت الأحداث والوقائع. ساعة تلو أخرى بدا الوقت ثميناً للغاية. اتصل وزير الخارجية القطري بالمسؤولين الأتراك وأطلعهم على فحوى الحوار مع عباس إبراهيم، فوافقوا على الصفقة، وقد أضحت من شقين متلازمين: إطلاق اللبنانيين التسعة والطيارين التركيين

الاثنين. بيد أن المحاور التركي اشترط تزامن التبادل. في وقت واحد تقلع الطائرة القطرية تقل اللبنانيين التسعة من مطار صبيحة في اسطنبول والطائرة القطرية تقل الطيارين التركيين من بيروت.

اطلع الوزير القطري المدير العام للأمن العام على الطلب التركي، فوافق. للتو أجرى اتصالات بالمديرية العامة للأمن العام والمرجعيات الشيعية التابعة الملف بغية ممارسة ضغوط لتسليم الطيارين التركيين انطلاقاً من الضمان التي بات في يده: عودة اللبنانيين أضحت أخيراً حقيقة بعدما انتقلوا من ولاية الخاطفين عليهم إلى ولاية القطريين.

لم يصدق أحد في بيروت لحظتذاك أنهم سيعودون.

لم يكن اللواء إبراهيم التقى بالمخطوفين اللبنانيين إلا في المطار. اتصل به خالد العطية وأعلمه بأنهما سيذهبان معاً إلى مطار صبيحة. كان فيدان حقان في انتظارهما. سأله اللواء عن المخطوفين اللبنانيين، فأخبره بأنهم في الصالون. ما إن دخل عليهم حتى أذهلهم وجوده بينهم فأقبلوا عليه بحرارة يصافحونه ويعانقونه. كانت تلك إشارة كافية إلى أنهم أضحوا فعلاً في أمان، بين أيدي سلطات بلادهم. بكى بعض المخطوفين متأثراً، سرعان ما انتقلت عدوى الدموع إلى مدير الاستخبارات التركية التي أثر في اللحظة المؤثرة تلك الانسحاب من القاعة.

في المطار تبلغ اللواء إبراهيم من العميد منح صوايا معلومات تفيد بوجود الطيارين في بلدة يونين في قضاء بعلبك، وأن الانتقال بهما إلى بيروت براً يستغرق وقتاً طويلاً، إلى أكثر من ثلاث ساعات، من شأنه تأخير صفقة التبادل فيما المخطوفون اللبنانيون ينتظرون في مطار صبيحة. حاول الاتصال بقائد الجيش العماد جان قهوجي، فلم يوفق. خابر رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وطلب منه المساعدة على تأمين طوّافة عسكرية إلى القاعدة الجوية في رياق لإحضار الطيارين من يونين، ومنها إلى مطار بيروت. أمر الرئيس بإرسال طوّافة من القاعدة الجوية في بيروت واجهت بعض الصعوبات في الإقلاع بسبب غيوم أربكتها، قبل أن تمضي إلى هناك.

برفقة ضابطين من الأمن العام هما رئيس دائرة المعلومات في البقاع جمال الجاروش ومعاونه علي مظلوم، أحضر الطياران المخطوفان من يونين براً إلى رياق وسط إجراءات أمنية مشدّدة، ثم بالطوافة العسكرية إلى مطار بيروت الثامنة مساء.

في تلك الأثناء، بغية تطمين السلطات التركية إلى سلامتهما، طلب عباس إبراهيم من ضباط المديرية الذين يرافقون وقائع اللحظات الصعبة تزويده عبر WhatsApp صور الطيارين منذ أول رحلة إطلاقهما. في مطار رياق ثم لدى صعودهما في الطوّافة، ثم جلوسهما فيها، ثم في مطار بيروت. راح بدوره يطلع مدير الاستخبارات التركي فيدان حقان عليها، وهو إلى جانبه في مطار صبيحة. كان السفير التركي في بيروت انان أوزيلديز إلى جانبهما في لحظات مغادرتهما مطار بيروت.

سرعان ما تلقى في الوقت نفسه، بالطريقة إياها، رسائل قصيرة تفيده بتذمر الأهالي من تأخر عودة المخطوفين وقلقهم من احتمال عرقلة عودتهم مجدداً بعد تأخر إقلاع طائرتهم كما في المرة السابقة، وكان منتظراً هبوطها في مطار بيروت السادسة مساء. سرعان ما أغضبهم أنها لم تكن قد أقلعت بعد من مطار صبيحة في انتظار استكمال ترتيبات الصفقة المزدوجة.

راح المدير العام للأمن العام، هو الآخر، يرسل صور المخطوفين التسعة معه من هاتفه الخاص WhatsApp إلى بيروت، وتولى رئيس مكتب شؤون الإعلام العميد منير عقيقي تعميمها على الأهالي المتخوفين وعلى محطات التلفزة واحدة تلو الأخرى. صور في صالون مطار صبيحة، ومع اللواء، ثم لدى صعودهم إلى الطائرة وتوزعهم المقاعد على نحو مماثل لحال الطيارين التركيين. كان بروز عباس إبراهيم في الصورة مع المخطوفين كافياً كي يهدأ غليان الأهالي الذين تسمروا في المطار ساعات طويلة ينتظرون.

لم تسمح تركيا بإقلاع الطائرة التي تقل اللبنانيين التسعة قبل التأكد من سفيرها الذي احتجب عن الإعلام من أن الطائرة القطرية الأخرى التي تقل الطيارين قد أصبحت في السماء. ما إن أضحى المخطوفون التسعة في الطائرة، اتصل برئيس الجمهورية وأطلعه على اللحظات الأخيرة من تنفيذ الصفقة، وأخطره بأنهم باتوا في طريقهم إلى بيروت يصحبهم فريق التفاوض القطري وزير الخارجية خالد العطية ومدير أمن الدولة غانم الكبيسي.

للفور اتصل الرئيس بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد وشكر له مبادرته وجهوده.

بذلك أسدل الستار عن فصلين طويلين شائكين في

العلاقات اللبنانية ـ التركية لم يفتعلهما البلدان، بل تسببت بهما عصابة مسلحة. كان خطف اللبنانيين التسعة أحد أطول فصول خبرها *اللبنانيون* في خطف بدأ في أعزاز في شمال سوريا، ثم أمسى بين أيدي خمس عواصم تقاسمت وساطة حله.

في خاتمة الساعات الشاقة من المفاوضات، قال المدير العام للأمن العام للصحافيين في *المطار*، ما إن هبطت الطائرة ونزل المخطوفون، إن المهمة كانت ماجسه مذ كلفه إياها رئيس الجمهورية.

أضاف: «كنت مؤمناً بأن الزوّار الذين تمّ تحريرهم كانوا يقصدون بيتاً من بيوت الله، والذي يقصد بيت *الله* يسهل له الله كل شيء لينال حريته».

قال أيضاً: «لا أحب القول إن ما جرى *صفقة*. الأفضل أن يقال إنه إنجاز وطني أدى إلى تحرير المخطوفين. أنا الآن أعمل كمديرعام للأمن العام بعيداً من الطوائف. الوطن هو ما نعمل في سبيله وليس المذاهب والطوائف».

وهل يُنسب إليه هذا الإنجاز، أجاب: «هذا الإنجاز هو للدولة اللبنانية».

إلى دمشق والدوحة

اليوم التالي، الأحد ٢٠ تشرين الأول، قصد المدير العام للأمن العام دمشق واجتمع بالمسؤولين الأمنيين، وشكر لهم جهودهم في المساعدة على عودة المخطوفين اللبنانيين. في طريق عودته إلى بيروت أخبر برغبة *الرئيس* بشار الأسد في استقباله.

العاشرة قبل ظهر اليوم التالي، ٢١ تشرين الأول، استقبله الرئيس السوري. تحدثا طويلاً في هذا الملف، ولم يخف الرئيس الأسد امتعاضه من بعض مراحل التفاوض، ولا سيما منها تعمّد عرقلة الإفراج عن المخطوفين، عبر إرسال لوائح إضافية بسجناء سوريين لإطلاقهم في سياق الصفقة تلك. شكر له *المدير العام* للأمن العام جهوده وتجاوبه مع الطلب اللبناني حيال لائحة السجينات السوريات.

الخميس ٢٤ تشرين الأول، توجه اللواء إبراهيم إلى قطر بعدما تبلغ قبل ساعات رغبة أميرها الشيخ تميم بن حمد في استقباله في الدوحة لـ«لقاء المفاوض الشريف الذي كان له دور كبير *في* إنجاح الملف، وأنجزه بصبر وطول أناة وأداره محافظاً على مصالح بلده والبلدان الشريكة في الملف»، كما خاطبه غانم الكبيسي.

في القصر الأميري، خاطب تميم بن حمد زائره بالقول: كنت أود التعرّف إلى الذي فاوض بتلك الطريقة. الذي قال في إحدى اللحظات، وهو يدافع عن صدقيته، إنه لا يريد تسلم اللبنانيين التسعة.

في *اللقاء* أبدى الأمير ارتياحه إلى ما عدّه إنجازاً يكاد يكون دولياً. ولم يتردد في توجيه تحية إلى الدور *اللبناني* في المفاوضات بقوله: كان جزءاً أساسياً في نجاح الوساطة القطرية.

كان الشق الآخر من *الصفقة* قد جُمّد بعدما أرسل الخاطفون لائحة جديدة رفضتها دمشق التي أطلقت عدداً من السجينات كن قد ختمن مدة حبسهن. لم يكن إطلاقهن في صلب *صفقة* التبادل. استكملت في الأيام التالية، ٢٢ تشرين الأول و٢٣ منه، بعد جولات التفاوض مع المسؤولين الأمنيين السوريين، وأفضت إلى الإفراج عن ٦٣ سجينة سورية تبعاً للائحة الأولى للخاطفين، إلى عدد من السجينات الأخريات كن على وشك ختم مدة حبسهن.

عجلت في إنهاء ملف المخطوفين اللبنانيين التسعة عوامل إقليمية متسارعة، بعد أشهر طويلة من التجميد المتعمّد. كان الخطر المباشر لـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) في صلب قرار العجلة، وهو دخولها في اشتباكات مع «لواء عاصفة الشمال» للاستيلاء على أعزاز. كانت قد توافرت معلومات عن سعي التنظيم المتطرف إلى احتلال المنطقة، وانتزاع اللبنانيين التسعة من خاطفيهم بغية إدخالهم في مقايضة مختلفة: مع السلطات اللبنانية عبر مبادلتهم بسلفيين في سجن رومية.

بعدما باتوا محاصرين من مسلحي «داعش»، اتصل الخاطفون بالاستخبارات التركية، وطلبوا مؤازرتهم بمدّهم بالسلاح والمؤن وطرق الإمداد لجبه المهاجمين. ردّ المسؤولون الأتراك برفض الطلب ما لم يعمدوا إلى إطلاق اللبنانيين *التسعة*.

في وقت لاحق أطلعوا اللواء إبراهيم على هذا *الطلب*، فجاراهم بتجاهله إلى أن يصبح الخاطفون في وضع مربك لا يسعهم التخلص منه إلا بتحرير المخطوفين ثمن تلقيهم الدعم الذي يلحّون عليه.